

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة

ISSN- 1858 – 8093



تصدر عن كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا

العدد الثالث – السنة الثانية – أبريل 2018م

Faculty of Administrative Sciences

رئيس هيئة التحرير

المشرف العام

أ. د. عمر حسن محمد حسن

رئيس التحرير

د. الوليد مصطفى إبراهيم

نائب رئيس التحرير

د. علم الدين مساعد علي

هيئة التحرير

د. حيدر محمد الأمين

أ. معاوية يحيى حاج الأمين

أ. درار عبد المكرم حسن

سكرتارية التحرير

هنادي محمد فضل

مستشارو التحرير

أ. د. عبد الماجد عبد الله حسن

أ.د. بكري الطيب موسى

أ.د. محمد فرح عبد الحلیم

أ.د. عثمان أحمد محمد

أ.د. نصر الدين سليمان على

أ.د. كباشي حسين قسيمة

د. أحمد محمد زين

د. مدثر حسن سالم عز الدين

د. عمر بشارة أحمد بشارة

كلمة العدد :

الحمد لله الذي بفضلہ تتم الصالحات ، والصلاة والسلام على نبيه محمد ﷺ .
يسعدنا أن نضع بين يدي القارئ الكريم العدد الثالث من مجلة الدراسات
الإدارية والاجتماعية ونمني أنفسنا بأن تسهم إصدارتنا مع رصيفاتها من الدوريات
العلمية في نشر وتطوير البحث العلمي.

جاء العدد الذي بين أيديكم حافلاً بالموضوعات المتنوعة في شتى مجالات
المعرفة وذلك بمشاركة ومساندة الإخوة الباحثين والمختصين من داخل وخارج السودان
والذين بفضلهم انتشرت الدورية في ربوع السودان الحبيب .

هيئة التحرير تعبر عن فخرها وسعادتها لما وجدته من تقييم وثناء على العدد
الثاني من المجلة وهذا يمثل الدعم الحقيقي للاستمرار والتجويد في الأعداد القادمة
بإذن الله .

كما ترحب هيئة التحرير بآراء وملاحظات القراء ومقترحاتهم عبر عنوان
المجلة للارتقاء والتطوير المستمر .

والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل .

هيئة التحرير

العدد الثالث – أبريل 2018م
مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية
مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة
تصدر عن كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا

مقدمة:

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية (مجلة علمية دورية نصف سنوية محكمة) تصدر عن كلية العلوم الإدارية – جامعة دنقلا .
تقبل المجلة البحوث والأوراق العلمية التي تتسم فيها بالأمانة و الموضوعية والمنهجية والفائدة العلمية وذلك باللغتين العربية والإنجليزية وترحب المجلة بإسهامات الباحثين من داخل وخارج الجامعة والتي تتوفر فيها كل أساسيات البحث العلمي شريطة أن لا تكون هذه الإسهامات قد نشرت من قبل أو تحت النشر في أي مجله علمية أخرى .

قواعد النشر:

- 1) الموضوعية والمستوى العلمي والدقة.
- 2) يقدم المقال أو الدراسة مطبوعاً على ورق A4 ، ومرفقاً معه قرص مدمج 3.5 فيما لا يزيد عن (7000) كلمة (20 صفحة) بفراغات مزدوجة وهوامش 2.5 سم وترقم الصفحات في الأسفل على الجانب الأيسر بشكل متسلسل سواء باللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية. ويرفق ملخص للبحث لا يزيد عن (100) كلمة بإحدى اللغات المستخدمة في المجلة خلافاً للغة البحث.

- 3) تعرض المقالات والبحوث على محكمين متخصصين في المجالات المختلفة لإجازتها وتقوم المجلة بإخطار أصحاب المقال بقرار المحكمين، ولها حق إجراء أي تعديلات شكلية جزئية قبل نشر المادة دون أن يخل ذلك بمضمون المادة المنشورة في حالة الموافقة بنشرها.
- 4) عدم نشر المواد التي سبق نشرها أو المرسلة للنشر بأي مجلة أو دورية أخرى.
- 5) تخضع المساهمات لتحكيم الهيئة الاستشارية للمجلة ولا تعاد المواد التي لم تنشر لصاحبها.
- 6) تحتفظ المجلة بحقوقها في حذف أو إعادة صياغة بعض الكلمات بما يتلاءم وأسلوبها في النشر مع عدم الإخلال بالنسق العام للموضوع أو الأفكار أو المعلومات الواردة فيه.
- 7) تتبع الطريقة الأمريكية في توثيق المصادر.
- 8) يجب أن تتبع الطريقة العلمية المثلى لعرض البحث، أو الورقة من حيث الخلاصة ومناهج ووسائل البحث، وعرض الموضوع وتحليله، والنتائج التي تم التوصل إليها، والتوصيات المقدمة، وقائمة المراجع وفق المنهج المتبع.
- 9) بعد التحكيم يطلب من الباحث تسليم البحث في قرص مدمج (CD).
- 10) تقبل البحوث من كافة الباحثين من داخل وخارج السودان.
- 11) الأفكار والمعلومات الواردة في البحوث تعبر عن آراء كاتبها فقط .
- 12) تمنح المجلة كاتب المقال ثلاث نسخ من العدد الذي يحتوي على مقاله.
- 13) أصول المقالات التي ترد إلى المجلة لا تسترجع سواء نشرت أو لم تنشر.

14) تحتفظ المجلة بكافة حقوق النشر.

15) رسوم النشر للورقة (150 جنيه) داخل السودان، و (50 دولار) خارج السودان.

16) ترسل البحوث إلى المجلة على العنوان التالي:

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية

هيئة التحرير

كلية العلوم الإدارية

جامعة دنقلا – ص ب 47

تلفون 0120342665

البريد الإلكتروني: admideen@gmail.com

موقع المجلة على الانترنت: uofd.edu.sd

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية

مجلة الدراسات الإدارية والاجتماعية

الفهرس

رقم الصفحة	المحتويات	م
9	غسيل الأموال ودور البنوك فيها (الظاهرة، الآثار، وسبل العلاج) د. مدثر حسن سالم عز الدين	1
41	أثر تغيرات عناصر المركز المالي على ربحية المصارف السعودية (دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي) د. أمير محمد دياب أ. عبد الله محمد يوسف الشريف	2
73	مدي توافق معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع الأنظمة المحاسبية المختلفة (دراسة ميدانية بالتطبيق علي شركات البترول السودانية) د.عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن	3
109	تحليل العلاقة السببية بين معدل التضخم و معدل البطالة في السودان للفترة (1990م - 2015م) أ. صلاح الدين محمد حامد أ. سلوى حسن محمد فودة	4
133	المشاكل الاقتصادية لمرض الملاريا الولاية الشمالية (2007م-2016م) د. رندا عبد الرحيم أبوبكر د. أحمد التجاني عبد العزيز محمد عثمان أ. خالدة عثمان عبد الغفار محمد	5

م	المحتويات	رقم الصفحة
6	رؤية منهجية في تدريس مهارات اللغة العربية للناطقين بغيرها د. احمد سيد محمد نقد الله	153
7	دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار (بالتطبيق علي بنك الاستثمار المالي – السودان) د.ناهد عبد المطلب عثمان احمد	185
8	أثر نظم المعلومات الإدارية علي إتخاذ القرارات (دراسة تطبيقية على معتمدية اللاجئين السودانية) د. إبراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب	221
9	رؤية مستقبلية لتطوير أداء الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية في ضوء تحليل الواقع الحالي د. عمر بشارة أحمد بشارة	255
10	Investigating University Students Reading Comprehension Problems and possibilities Dr. Magdi Abdelmoati Kamil	277

غسيل الأموال ودور البنوك فيها (الظاهرة، الآثار، وسبل العلاج)

د. مدثر حسن سالم عز الدين / أستاذ مشارك بجامعة أبوظبي

Abstract:

The paper aims to address the phenomenon of money laundering and the role of banks and the consequences resulting there from and ways to treat it, which reached several findings, including: the magnitude and seriousness of the funds which is generated by money-laundering operations and the control of economic, social and political sectors in the communities. The involvement of the banks played a prominent role in the funds that are around the world laundering operations, and through the various stages of the money laundering operations and Appearance of unconventional media via the Internet and e-banking, mobile phones and telecommunications companies. The paper recommended: The need for the of the current controls and try to put controls to this phenomenon, analysis, and analysis of the internal procedures of banks, with the conceptualization process in the field of banking business to face this dangerous phenomenon, which will reflect positively on the evaluation means which are adopted by banks either for protection or treatment the phenomenon of money laundering and make appropriate recommendations to avoid this phenomenon.

Key words: money laundering, money laundering phenomenon, the effects of money laundering phenomenon.

مستخلص:

هدفت الورقة لتناول ظاهرة غسيل الأموال ودور البنوك فيها والآثار الناجمة عنها وسبل علاجها، حيث توصلت لعدة نتائج منها: ضخامة وخطورة الأموال الناتجة عن عمليات تبييض الأموال وسيطرتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في

المجتمعات. وضلوع البنوك بدور بارز في عمليات غسيل الأموال التي تتم في أرجاء العالم، وذلك من خلال المراحل المختلفة التي تمر بها عمليات غسيل الأموال وبيروز وسائل ووسائل غير تقليدية عبر شبكة الإنترنت والمصارف الإلكترونية والهواتف المحمولة وشركات الاتصالات. وقد قدمت الورقة بعض التوصيات أهمها: ضرورة تحليل الضوابط الحالية ومحاولة وضع ضوابط تحكم هذه الظاهرة، وتحليل الإجراءات الداخلية للبنوك، مع وضع تصورات عملية في مجال العمل المصرفي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، مما ينعكس إيجاباً على تقويم الوسائل المتبعة من قبل البنوك وقائية كانت أم علاجية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال ووضع التوصيات المناسبة لتجنب هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: غسيل الأموال، ظاهرة غسيل الأموال، آثار ظاهرة غسيل الأموال.

مقدمة:

يعتبر غسيل الأموال من الصور الحديثة للجرائم الاقتصادية التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة، وهو ظاهرة ترتبط بالجريمة المنظمة، كما تتصل بالبنوك والمؤسسات المالية، لما توفره عملياتها من قنوات تستخدم في غسيل الأموال غير النظيف، والمؤسسات القانونية، وغيرها من المؤسسات، لما توفره من دعم ومساندة لتلك الأنشطة. حيث تشكل ظاهرة غسيل الأموال مشكلة عالمية، إذ يقدر خبراء صندوق النقد الدولي حجم الأموال المغسولة سنوياً بمبلغ يتراوح بين 620 مليار دولار و1.6 تريليون دولار، بما نسبته 2% إلى 5% من الناتج المحلي العالمي. ويعد غسيل الأموال عملية يلجأ إليها من يعمل بالجريمة المنظمة وغير المنظمة لإخفاء المصدر الحقيقي

للدخل غير المشروع الذي حققه، والقيام بأعمال أخرى للتمويه كي يتم إضفاء الشرعية على الدخل الذي تحقق.

مشكلة الورقة:

إن لعملية غسيل الأموال آثارها السلبية على الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وعلى الاستقرار الاقتصادي تحديداً، خاصة على مناخ الاستثمار المحلي والدولي، ولذلك يتزايد الاهتمام بها وبسبل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى، خاصة المصارف، حيث تهدد هذه الظاهرة الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات العالم النامي.

فرضية الورقة:

إن معالجة هذه الظاهرة يتطلب تضافر الجهود الدولية بمختلف الصور، وذلك من أجل مكافحة هذه الأنشطة ومحاولة الوقاية منها والاحتياط لها، هذا على مستوى الجهود التنسيقية على المستوى الدولي. أما على مستوى الدول والبنوك المركزية فينبغي على الدول بذل مزيد من الجهود وممارسة أدوار رقابية تتلاءم وما يستجد على الساحة. ويتطلب الأمر كذلك منظومة قانونية متكاملة ووقائية وراعية ومتطورة تهدف إلى تحجيم عمليات غسيل الأموال إن لم يكن القضاء عليها برمتها، من خلال تطبيق تلك القوانين، فلا فائدة من قوانين لا نحسن تطبيقها.

مفهوم غسيل الأموال:

يوضح (محمد فتحي عيد، 1999، ص 279) أنه بدأ استخدام هذا المصطلح في الولايات المتحدة نسبة إلى مؤسسات الغسل التي تمتلكها المافيا، وهي مؤسسات نقدية كان يتاح فيها مزج الإيرادات المشروعة بالإيرادات غير المشروعة إلى حد تظهر عنده كافة الإيرادات كأنها متحصلة من مصدر مشروع. وكان أول استخدام لتعبير غسيل

الأموال في سياق قانوني أو قضائي حصل في قضية ضبطت في الولايات المتحدة اشتملت على مصادرة أموال قيل أنها مغسولة ومتأتية من الاتجار غير المشروع بالكوكايين الكولومبي، وقد تطورت عمليات غسل الأموال بعد ذلك وأصبحت أكثر تعقيداً واستخدمت أحدث التكنولوجيات لإخفاء طابع الأموال أو مصدرها أو استخدامها الحقيقي. وتوجد مسميات أخرى يطلقها الناطقون باللغة العربية على غسيل الأموال مثل تبيض الأموال وتطهير الأموال وتنظيف الأموال وكلها تؤدي إلى نفس المعنى، وإن كانت الترجمة الدقيقة للمصطلح الإنكليزي Money Laundering هي غسل الأموال، وهي الترجمة التي أخذت بها هيئة الأمم المتحدة في وثائقها. وهناك تعريفات عديدة لغسيل الأموال. يوضح (دليل الأمم المتحدة للتدريب على إنفاذ قوانين العقاقير المخدرة، وثيقة رقم 30091-91-IV، ص1) أن خبراء التدريب ببرنامج الأمم المتحدة الدولي لمكافحة المخدرات يعرفون غسل الأموال بأنه "عملية يلجأ إليها من يتعاط الإتيجار غير المشروع بالعقاقير المخدرة لإخفاء وجود دخل أو إخفاء مصدره غير المشروع، أو استخدام الدخل في وجه غير مشروع، ثم يقوم بتمويه ذلك في الدخل ليجعله يبدو وكأنه دخل مشروع"، وهو بعبارة أبسط التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي. ويعرفه (محمد فتحي عيد، 1999، ص280) بأنه "عملية من شأنها إخفاء المصدر غير المشروع الذي اكتسبت منه الأموال". وتعرف كذلك (<https://ar.wikipedia.org/wiki/10/2/2016>) غسيل أو تبيض الأموال بأنه جريمة اقتصادية تهدف إلى إخفاء شرعية قانونية على أموال محرمة، لغرض حيازتها أو التصرف فيها أو إدارتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو استثمارها أو تحويلها أو نقلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصلة من جرائم مثل زراعة وتصنيع النباتات المخدرة أو الجواهر والمواد المخدرة وجلبها وتصديرها والإتيجار فيها، واختطاف

وسائل النقل، واحتجاز الأشخاص وجرائم الإرهاب وتمويلها، والنصب وخيانة الأمانة والتدليس، والغش، والفجور والدعارة، والإتجار وتهريب الآثار، والجنايات والجنگ المضرة بأمن الدولة من جهة الخارج والداخل، والرشوة، واختلاس المال العام والعدوان عليه، والغدر، وجرائم المسكوكات والزيوف المزورة والتزوير. ويعرفها <http://www.bayt.com/ar/specialties/q/66224/1/2/2016> بأنها هي عملية حسابية معقدة تتم عن طريق تحويل الأموال إلى عدة حسابات غير معروفة أو مترابطة أو عن طريق إرسال أشياء ثمينة بقيمة النقود يتم بيعها وفي كل الحالات تدخل هذه الأموال في تجارة سريعة الدوران حتى يتم إخفاء هذه النقود وهناك شركات كبيرة متعددة الجنسيات تقوم بهذه الأعمال ولكن في الدول النامية لضعف الرقابة علي الأموال مما يشكل خطورة كبيرة في هذه الأسواق نظراً لأن من يقوم بهذا العمل يحصل علي نسب تصل إلى 70٪ من الأموال مما يجعل فرص المنافسة التجارية مع من يقوم بعمليات الغسيل منعدمة.

ولعل غسيل الأموال ينقسم إلى جزأين: أول يتمثل في إعادة تدوير الأموال الناتجة عن الأعمال غير المشروعة في مجالات وقتوات استثمار شرعية لإخفاء المصدر الحقيقي لهذه الأموال ولتبدو كما لو كانت قد تولدت من مصدر مشروع ومن أمثلة هذه الأعمال غير المشروعة (الأموال الناتجة عن تجارة المخدرات - الرقيق - الدعارة - الأسلحة). وغسيل الأموال العكسي فهو أن يكون هناك أموال من مصدر مشروع ويتم إنفاقها في مصدر غير مشروع مثل تمويل العمليات الإرهابية أو شراء أسلحة محرمة دولياً أو حتى من دول كاملة عليها حظر، وهناك أيضاً نوعان آخران يتم إضافتهما لهذه القوائم أولهما هم من ثبتت ضدّهم قضايا فساد مالي والنوع الأخير هم جميع المشتغلين بالسياسة، ويطلق عليهم PEP وجميع المديرين التنفيذيين بالبنوك ويطلق عليهم FEB حتى إن كانوا

صالحين ويتم وضعهم في القائمة بغرض المراقبة وليس المنع أي أن أي عملية تحويل أموال عبر البلاد لأي شخص يشتغل بالسياسة يجب أن يتم مراقبتها يدوياً ومراجعة مصدرها لكي لا يكون هناك شبهة فساد أو رشوة، وبالمطبع هذا لا يتم في كثير من الدول لرفع الحرج عن الفاسدين.

وقد يتراءى للبعض بأن تبييض الأموال لها آثار إيجابية خاصة في حالة اتخاذ عمليات التبييض الصورة العينية، مثل تأسيس شركات الاستثمار، وتوفير العديد من فرص العمل، والمساهمة في علاج مشكلة البطالة، وتوفير قدر إضافي من السلع باستقرار الأسعار المحلية إلا أن ذلك يمكن الرد عليه ببساطة بأن عدم مشروعية الدخل الذي تجري عمليات تبييض الأموال عليه، يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الأسعار المحلية ويساهم في حدوث ضغوط تضخمية تهدد مستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن بعض الإيجابيات التي تتحقق من استخدام الأموال المبيضة لا يمكن أن يبرر أو يتعادل مع فداحة الآثار السلبية الناتجة عنها على الأقل من وجهة نظر تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل أمثل.

مصادر الأموال التي تستخدم في غسيل الأموال:

مصادر الأموال القذرة والمحركة كثيرة منها: المخدرات زراعة وصناعة وبيعاً، الدعارة، وتجارة الرقيق، والتهرب من الرسوم والضرائب، والرشوة، والعمولات الخفية، والترجح من الوظيفة، ومن استغلال المناصب ومن التجسس، والاختلاس والابتزاز، ومن الغش التجاري، والاتجار بالسلع الفاسدة والمحركة، ومن التزوير في النقود والمستندات والوثائق والماركات والعلامات التجارية، ومن المقامرات في أسواق

البضاعة والمال العالمية ومن المعاملات الوهمية، وتهريب الأسلحة والسرقات بجميع أشكالها وغيرها من الممارسات غير المشروعة وغير القانونية.

غسل المال والشرع الإسلامي وأحكامه:

من المصطلحات الشائعة ذات الصلة بموضوع المال الحرام والمال المكتسب بطريق غير مشروع مصطلح: تبييض المال الحرام. أو غسل المال الحرام. وقد يُطلق عليه غسل المال القذر. ومعلوم أن غسل المال الحرام بهذا المعنى يتنافى مع الشرع وأحكامه ولا يتفق مع قواعده وأصوله، ذلك أن الإسلام يحرم كل كسب بطريق محرم، والأموال التي تخضع لعمليات الغسل والتبييض أموال تنشأ عن الجرائم، وعن التزوير، والسرقة، والدعارة، والنسب، والاعتداء على ممتلكات الآخرين بالسطو أو النهب، إلى غير ذلك من الوسائل المحرمة التي لا يجيزها الإسلام. وحكم هذه الأموال المحرمة بعد غسلها كحكمها قبل غسلها، ما اكتسب منها عن طريق السرقة والغصب وما شابه ذلك، فيجب رده إلى أصحابه أو إلى ورثتهم إن كان أصحابه قد ماتوا، ولو بطريق غير مباشر، فإن لم يعرف أصحابه أو ورثتهم تصدق به عنهم، هذا إن كان أصحاب هذه الأموال مسلمين، فإن كانوا غير ذلك، فإن عرفوا أو عرف ورثتهم إن كانوا قد ماتوا وجب إيصال هذا المال إليهم، وإن لم يعرف أحد منهم كان هذا المال فيئاً ينفق في مصالح المسلمين، ولا يتصدق به عنهم، لعدم صحة الصدقة عنهم لأنهم غير مسلمين.

ظاهرة غسل الأموال: احتلت قضية غسل الأموال أهمية كبيرة على الساحة الاقتصادية العالمية، إدراكاً من المجتمع الدولي لآثارها السلبية على الاستقرار الاقتصادي، وخاصة على مناخ الاستثمار المحلي والدولي، ولذلك يتزايد الاهتمام بها وبسبل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى.

يوضح (جلال وفاء محمد، 2000، ص 7) أن غسيل الأموال Money Laundering يعتبر من الصور الحديثة للجرائم الاقتصادية التي كثر الحديث عنها في الآونة الأخيرة، وهو ظاهرة ترتبط بالجريمة المنظمة Organized Crime وعلى الأخص جرائم الاتجار بالمخدرات، الإرهاب، تهريب الأسلحة، الرقيق الأبيض، الغش والتزيف، الفساد السياسي والمالي، وغيرها، كما تتصل بالبنوك والمؤسسات المالية الأخرى لما توفره عملياتها من قنوات تستخدم في غسيل الأموال غير النظيفة. ويذكر (R.E. Bell, 1999, p.p.104-112) أن ظاهرة غسيل الأموال تشكل مشكلة عالمية، إذ يقدر خبراء صندوق النقد الدولي حجم الأموال المغسولة سنوياً بمبلغ يتراوح بين 620 مليار دولار و 1.6 تريليون دولار، بما نسبته 2٪ إلى 5٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي لعام 1999، أي بما يعادل أكثر من ضعف قيمة الناتج العالمي من البترول. يشير كذلك (محمد عمر الحاجي، 2005م) إلى أن حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً يزيد على تريليون (ألف مليار) دولار أمريكي، وأن صندوق النقد الدولي قد قدر هذه الأموال بنحو (5.2٪) من إجمالي الدخل القومي العالمي. وتشير بعض البيانات المتوافرة إلى أن عمليات غسيل الأموال في روسيا تتراوح ما بين 25٪ و 50٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا، وحوالي 10٪ لجمهورية التشيك و 7٪ إلى 13٪ لبريطانيا، وتأتي الولايات المتحدة في مقدمة الدول التي يتم فيها غسيل الأموال، حيث تقدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً عن جرائم المخدرات وحدها بحوالي 300 مليار دولار "هذا المبلغ يتم غسله عن طريق البنوك والمؤسسات المالية، لذلك فإن حجم الأموال التي يتم غسلها في الولايات المتحدة يفوق هذا المبلغ بكثير"، تليها سويسرا والمكسيك و روسيا وإسرائيل والفلبين ودومنيك وباناما وإمارة ليختشتين. وتقدر جماعات الجريمة المنظمة طبقاً لتصريحات وزارة الداخلية في روسيا وحدها بنحو 80

ألف مجموعة تعمل في مجالات المخدرات وتزيف النقود وغسيل الأموال غير المشروعة، وهي تسيطر على قرابة 40 ألف مؤسسة مالية في روسيا حيث تجري عمليات غسيل الأموال التي تضيف الشرعية وتخفي المصدر الأصلي للمال وهي من أهم السبل لتغلغل هذه الجماعات المنظمة إلى الاقتصاد المشروع (www.bmd.8m.com/moneywashing.htm) ويضيف (11/2/2016). <https://ar.wikipedia.org/wiki/10/2/2016> أن الإحصاءات والتقارير الاقتصادية تؤكد أن ظاهرة غسل الأموال تتصاعد بشكل مخيف خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وشيوع التجارة الإلكترونية. الغسل الإلكتروني يتم في دقائق أو ثوانٍ معدودة من أجل الإسراع في إخفاء هذه العمليات الإجرامية. وقد قدر خبراء الاقتصاد المبالغ المالية التي يتم غسلها سنوياً بترليون دولار، وهو ما يعادل 15٪ من إجمالي قيمة التجارة العالمية. ويقول خبراء اقتصاديون: إن البنوك السويسرية بها ما يتراوح بين ترليون و ترليون دولار من الأموال التي جاءت من مصادر محرمة. وذكر تقرير الأمم المتحدة مؤخراً أن سويسرا تحتل مرتبة متقدمة في الدول التي تستقبل الأموال المغسولة، والتي تصل إلى (750) مليون دولار سنوياً. وتتقاسم بقية الكمية كل من لوكسمبورغ وإمارة موناكو والنمسا وجمهورية التشيك وأخيراً (إسرائيل). كما يشير صندوق النقد الدولي إلى أن تايلند تصدر قائمة من 68 دولة يتم فيها الغسل الإلكتروني على نطاق واسع. إن ظاهرة تنامي الاستثمار الأجنبي المباشر، وحرية حركة الأموال بين كافة الدول المتقدمة والنامية، وظاهرة التوسع في المضاربات المالية من خلال البورصات، يجعل عملية غسل الأموال تنمو وتتكاثر، ويجعل الكثير من البنوك تتسابق لتأخذ من هذه الظاهرة القذرة ما أمكن بالمراوغات والمخادعات، والالتفاف على القوانين أو أية إجراءات إدارية، وغالباً ما تستتر هذه العمليات وراء أسماء كبيرة لشركات أو مستثمرين. ويضيف كذلك (Scott Sultzer, 1995, pp.148-149) أن ظاهرة

غسيل الأموال قد أدت إلى ظهور طائفة جديدة من المجرمين مستقلة ومختلفة عن طائفة المجرمين في الجرائم الأساسية ، من مرتكبي الجرائم الدولية أو المنظمة التي نتجت عنها الأموال غير النظيفة . وهذه الطائفة الجديدة من المجرمين تؤدي خدمات إلى المجرمين الآخرين، وتضم أشخاصاً من المحامين والمصرفيين والمحاسبين ورجال الأعمال، وذلك لما تدرّه عمليات غسيل الأموال من أرباح طائلة لهم تتراوح ما بين 2 ٪ إلى 20 ٪ من حجم الأموال التي يتم غسيلها.

غسيل الأموال عبر الإنترنت:

المنظمات العالمية تعتبر أن ظاهرة غسل الأموال عبر الإنترنت من الجرائم التي يجب محاربتها دولياً. وإذا كانت الوسائل التقليدية، لغسيل الأموال، عبر المصارف والبنوك، قد ضيقت عليها الخناق، فهل تكون شبكة الإنترنت هي البديل؟ وهل تتجح الجهود الدولية في القضاء على ظاهرة غسيل الأموال إلكترونياً، بعد أن ثبت خطورتها على الاقتصاد العالمي؟ يذكر (ماجد محفوظ، 2013، ص18) بأن ظاهرة غسل الأموال عبر الإنترنت تعد من الجرائم التي تحارب دولياً، كونها تستقطع من الدخل القومي الخام للعالم، ما يزيد عن 15٪، وهذه النسبة هي حصيلة ثروات غير شرعية تمكن أصحابها من إجراء عمليات غسيل لها، وتمثل أموال تجارة المخدرات وتمويل زراعتها وتصنيعها نحو 55٪ من إجمالي الأموال التي يتم غسلها سنوياً على مستوى العالم، حيث يقدر حجم التجارة العالمية للمخدرات بأكثر من 500 بليون دولار أي ما يزيد عن 9٪ من مجموع حجم التجارة العالمية حسب التقرير الاقتصادي السنوي لـ (ميريل لينش). وتأتي الولايات المتحدة الأميركية في طليعة الدول التي تتم فيها عمليات غسيل الأموال، رغم أن المعلن أنها تحارب الظاهرة بقوة، حيث يقدر حجم الأموال التي يتم غسلها سنوياً من جرائم المخدرات وحدها بنحو 300 بليون دولار، تليها سويسرا، ثم المكسيك، ثم

روسيا، وإسرائيل. أما القارة الأفريقية، فتأتي في مقدمة قارات العالم، التي ابتليت بعمليات السلب والنهب، حيث يقدر البنك الدولي أن ما يقرب من 40% من ثروات أفريقيا، التي كان يمكن أن تسهم في سد الاحتياجات الأساسية لحياة السكان، تهرب إلى الخارج لتودع بحسابات أجنبية.

ورغم ما توفره شبكة الإنترنت من سهولة التعامل بين الأفراد والجماعات، أدى ذلك إلى ظهور ما يعرف بـ "مافيا الإنترنت"، والتي تباشر الكثير من الأعمال غير المشروعة واللا أخلاقية عبر الشبكة، مثل جرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية، والتي تجني من ورائها مافيا الإنترنت، عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وانتشار ما صار يعرف بـ (الملاهي ونوادي القمار الافتراضية)، ومواقعها على الشبكة تعد بالآلاف، وهي تربح البلايين من الدولارات، إلى جانب جرائم انتحال الشخصية، حيث أعطى الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي قدراً أكبر لجمع المعلومات الشخصية المطلوبة عن الضحية، والاستفادة منها في ارتكاب الجرائم المالية، وغسيل الأموال إلكترونياً. وتشكل 5% نسبة الأموال المستخدمة عبر مافيا الإنترنت من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولا تقتصر عمليات غسيل الأموال على تجار المخدرات، وأباطرة الفساد، بل يكون أيضاً غاسلاً للأموال كل من زيف العملة، أو تاجر في الأعضاء البشرية، أو تاجر دون ترخيص قانوني في الأسلحة، أو مارس تجارة الحيوانات النادرة المحظور صيدها خشية انقراضها، أو تاجر بالآثار المسروقة، أو مارس الغش التجاري، وانتحل أسماء وعلامات تجارية للغير، أو تاجر في الرقيق الأبيض، أو تربح من جرائم بيئية، كدفن النفايات والمواد الخطرة، ونحو ذلك من أعمال غير قانونية ولا أخلاقية، لها مردود مادي.

وتوجد طرق شائعة بشكل متزايد من غسل الأموال، مثل استخدام الألعاب عبر الإنترنت، وهناك عدد متزايد من ألعاب الإنترنت من الممكن أن تكون أيقونة لتحويل المال في الخدمات أو السلع الافتراضية النقدية التي يمكن تحويلها في وقت لاحق، وأيضاً هناك رسائل لمحتاجي الأموال، مثل "شخص ما يطلب مساعدتك لنقل المال ونحن على استعداد للدفع جيداً مقابل خدماتك". وفي حال الموافقة يطلبون معرفة التفاصيل المصرفية الخاصة بالضحية، والتي يستخدمونها على وجه السرعة لتفريغ حسابها، ثم تختفي سريعاً هذه الرسالة وهؤلاء الأشخاص، وهناك احتيال آخر وهو تقديم بعض المؤسسات للناس فرص عمل وزيادة الدخل من العمل داخل المنزل، والمهمة تتطوي على اختيار أشخاص معينين ومعرفة حساباتهم لإيهامهم بتحول راتبهم الشهري إلى حساباتهم، ومن ثم تمرير هذه الأموال إلى حسابات أنشأها صاحب العمل، وكل هذه الإجراءات تنضوي تحت عبارة غسيل الأموال.

ويضيف (أمير عكاشة، 2016م) بأنه قد نجحت عصابات الجريمة بالمنظمة في الولوج داخل فضاء الشبكة، وشكلت ما يعرف بـ"مافيا الإنترنت"، والتي تبشر الكثير من الأعمال غير المشروعة واللا أخلاقية عبر الشبكة، مثل؛ جرائم السطو على أرقام البطاقات الائتمانية، والتي تجني من ورائها مافيا الإنترنت، عشرات وربما مئات الملايين من الدولارات سنوياً، وانتشار ما صار يعرف بـ (الملاهي ونوادي القمار الافتراضية)، ومواقعها على الشبكة تعد بالآلاف، وهي تريح البلايين من الدولارات، التي تصنف في دائرة الأموال القذرة، وجرائم انتحال الشخصية، حيث أن التنامي المتزايد للإنترنت، أعطى المجرمين قدراً أكبر لجمع المعلومات الشخصية المطلوبة عن الضحية، والاستفادة منها في ارتكاب الجرائم المالية، وغسيل الأموال إلكترونياً.

إن الصور والأفلام الجنسية للأطفال ، التي كان قد قضى عليها كليا في الثمانينات، عادت إلى الظهور من جديد مع دخول الإنترنت، إن هذه ليست سوى أمثلة، فالأعمال غير المشروعة واللا أخلاقية، التي تتم عبر فضاء الشبكة، من الكثرة بحيث يصعب حصرها، وهي تدر على أصحابها ملايين الدولارات، التي يتم إدخالها في دوائر غسيل الأموال الإلكتروني، حيث إن النقد الإلكتروني، وطريقة تداوله، تغري هؤلاء المجرمين بتحويل أموالهم القذرة. إن عصابة مخدرات مثلاً تهرب إنتاجها وتتسلم مبالغ الصفقات على شكل بطاقات ذكية يمكن بسهولة إفراغ قيمتها على الحاسوب، ومن ثم ترسل كودائع مالية، إلى بطاقات أو حواسيب أخرى حول العالم، ويتم ذلك في ثوان معدودة وبدون تدقيق أو حاجة لاستخدام البنوك والمؤسسات المالية التقليدية.

مراحل غسل الأموال:

يشير (<https://ar.wikipedia.org/wiki/10/2/2016>) أنه يتم غسل الأموال على ثلاثة مراحل:

1. مرحلة الإيداع: هي مرحلة توظيف أو إحلال، بحيث يتم التخلص من كمية كبيرة من النقود غير الشرعية (الأموال القذرة) بأساليب مختلفة إما بإيداعها في أحد المصارف أو المؤسسات المالية أو عن طريق تحويل هذه النقود إلى عملات أجنبية، أو عن طريق شراء سيارات فارهه ويخوت وعقارات مرتفعة الثمن يسهل بيعها والتصرف فيها بعد ذلك. وتعد مرحلة الإيداع هذه أصعب مرحلة بالنسبة إلى القائمين بعملية غسل الأموال؛ حيث أنها مازالت عرضة لاكتشافها، خاصة أنها تتضمن في العادة كميات كبيرة جداً من الأموال

السائلة، حيث أن التعرف على من قام بعملية الإيداع لهذه الأموال ليس بالأمر العسير ومن ثم علاقته بمصدر هذه الأموال.

2. مرحلة الترميم: هي مرحلة التجميع أو التعميم حيث تبدأ بعد دخول الأموال في قنوات النظام المصرفي الشرعي، ويقوم غاسل الأموال باتخاذ الخطوة التالية والتي تتمثل في الفصل أو التفريق بين الأموال المراد غسلها عن مصدرها غير الشرعي عن طريق مجموعة معقدة من العمليات المصرفية والتي تتخذ نمط العمليات المصرفية المشروعة، والهدف من هذه المراحل جعل تتبع مصدر تلك الأموال غير المشروعة أمراً صعباً. وتتلخص أهم تلك الوسائل في تكرار عملية تحويل تلك الأموال من بنك إلى آخر، والتحويل الإلكتروني للأموال، ويزيد من حالة التعقيد في تتبع تلك الأموال تحويلها إلى بنوك تتبنى قواعد صارمة من سرية الإيداعات في بلاد أخرى، وهي ما يطلق عليها بالملاذات المصرفية الآمنة، وتتسم هذه الملاذات بتساهل قوانينها، وجودة وسائل النقل من طائرات وسفن وسهولة تأسيس الشركات.

3. مرحلة الإدماج: تعتبر هذه المرحلة هي الختامية في غسل الأموال ويترتب عليها إضفاء طابع الشرعية على الأموال، لذلك يطلق عليها "مرحلة التجفيف" ومن خلال هذه المرحلة يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية والنظام المصرفي، لكي تبدو وكأنها عوائد أو مكتسبات طبيعية لصفقات تجارية، مثل الشركات الوهمية والقروض المصطنعة، وتواطؤ البنوك الأجنبية، وكذلك الفواتير الوهمية في مجال الاستيراد والتصدير. وعند الوصول لهذه المرحلة يكون من الصعب جداً التمييز بين تلك الأموال غير المشروعة والأموال المشروعة إلا من خلال أعمال البحث السري وزرع المخبرين بين عصابات غسل الأموال.

آثار ظاهرة غسيل الأموال:

تتباين العديد من الآثار ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بعمليات غسيل الأموال، فمنها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي، وذلك حسب التالي:

الآثار الاقتصادية لظاهرة غسيل الأموال:

يشير (بلوج سعيد، 2016م) أن اتفاقية فيينا لعام 1988 تعرضت في مقدمتها للأضرار التي يمكن أن تلحق بالأسس الاقتصادية والمؤسسات التجارية والمالية نتيجة الأرباح والثروات الطائلة التي يدرها الاتجار غير المشروع، وسنتعرض لهذه المخاطر الاقتصادية كما سيأتي :

1. انخفاض الدخل القومي: يعرف الدخل القومي لبلد ما بأنه " مجموع الفوائد التي يحصل عليها أصحاب عناصر الإنتاج من المواطنين مقابل استخدام هذه العناصر في إنتاج السلع والخدمات سواء داخل البلد أو خارجه خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة أما الناتج القومي فهو " مجموع السلع والخدمات النهائية التي أنتجت باستخدام عناصر الإنتاج الوطنية خلال فترة معينة من الزمن عادة سنة . من المعروف أن القائمين على تخطيط وإدارة النظامين المالي والمصرفي في الدولة يعتمدون على مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك في رسم السياسة المالية والائتمانية والأموال القذرة تتحرك في سبيل تطهيرها من دولة إلى أخرى بمبالغ كبيرة وبشكل فجائي، فتنقص من مقدار السيولة في الدولة المحول منها لتزيد من السيولة فجأة من الدولة المحمولة إليها الأمر الذي ترتب عنه نزيف في الاقتصاد القومي لمصلحة الاقتصاديات الأجنبية الخارجية، إذ يحول المال الذي تم الحصول عليه بطريق غير مشروع ، مما يمثل اقتطاعاً من جانب مهم من الدخل القومي الحقيقي المشروع الذي اكتسبه المجتمع وأفراده تم يستمر هذا

الجزء ليعود نظيفاً وفي ذلك حرمان للبلاد من العوائد الإيجابية التي كان من الممكن الحصول عليها عند استثمارها متمثلاً في القيمة المضافة للدخل القومي كما أنه غالباً لا يتم دفع الضرائب عنه الأمر الذي يعني حرمان خزانة الدولة من موارد مالية كان يمكن الاستفادة منها. وقد تلجأ الدولة في سبيل تعويض نقص الدخل القومي الناتج عن عمليات غسيل الأموال إلى الزيادة في معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة من أجل تغطية الفجوة بين الموارد المتاحة واحتياجات الاستثمار القومي بعد تهريب الأموال إلى الخارج وهو ما يعني زيادة الأعباء على أصحاب الدخل المشروع في المجتمع الشيء الذي يؤدي إلى تعطيل تنفيذ السياسات المالية العامة عن طريق التهرب من الضرائب مما ينعكس سلباً على ميزان المالية العامة وبالتالي على موارد الحكومة المتاحة لمقابلة التزامها وعلى أدائها الاقتصادي والاجتماعي. وقد أثبتت إحدى الدراسات التي أعدت بالولايات المتحدة أن غسيل الأموال يؤدي إلى انخفاض الإنتاجية في الاقتصاد القومي بنسبة 27 % في المتوسط حيث ينمو القطاع الاقتصادي غير الرسمي بمعدل أسرع من معدل نمو اقتصاديات القطاع الرسمي. هذا يعني مسؤولية الدخل غير المشروع والدخول المرتبطة بعمليات تببيض الأموال عن هذا الانخفاض .

2. انخفاض معدل الادخار: يعتبر تببيض الأموال دبراً من دروب الفساد المالي والاقتصادي، لذلك فإن تأثيره على انخفاض معدل الادخار بدرجة ملموسة في الكثير من الدول النامية التي تشيع فيها، الرشاوى والتهرب الضريبي وانخفاض كفاءة الأجهزة الإدارية وفسادها. إن الفساد يؤثر سلباً على معدل الادخار بشكل ملحوظ ، كما . إن انخفاض معدل الادخار ينتج عن تببيض

الأموال بسبب هروب رأس المال إلى الخارج عندما تقترب به التحويلات المصرفية بين البنوك المحلية والبنوك الخارجية، وفي مثل هذه الحالة تعجز المدخرات المحلية عن الوفاء باحتياجات الاستثمار ويتسع نطاق الفجوة التمويلية حيث يتم إيداع المدخرات في البنوك الخارجية دون أن توجه إلى قنوات الاستثمار داخل البلاد. وفي حالة اللجوء إلى تبييض الأموال عن طريق شراء أصول ذات قيمة كالذهب والتحف الفنية، وبعض السلع تتجه الأموال إلى طريق الاستهلاك، ومن ثم يقل القدر الموجه إلى الادخار المحلي، مما يعني أن هناك علاقة عكسية بين تبييض الأموال والادخار المحلي، إذ في الغالب ما تلجأ الدول في هذه الحالة إلى تعريض النقص في احتياجات الاستثمار الإجمالي عن طريق تدفق الموارد الأجنبية، حيث تغدو مشكلة المديونية الخارجية عبئاً ثقيلاً على كاهل الاقتصاد القومي؛ الشيء الذي يؤثر على مركز الدولة أمام الهيئات الدولية المانحة للمساعدات والقروض، ذلك أن انتشار الفساد السياسي والإداري وما يصطحبه من تهريب للأموال بقصد الغسل، دفع صندوق النقد الدولي إلى إعلان رغبته في تغيير سياسته الاقتراضية للدول النامية بحجة أنها لم تستفد من عمليات الاقتراض على نحو كامل بسبب انتشار الفساد.

3. ارتفاع معدل التضخم: لا تخلو عمليات تبييض الأموال من تدفق نقدي في تيار الاستهلاك سواء في حالة التبييض عبر البنوك أو القنوات المصرفية أو عن طريق السلع وغيرها، وهذا يعني الضغط على المعروض السلعي من خلال القوة الشرائية لفئات يرتفع لديها الميل الحدي للاستهلاك، وذات نمط استهلاكي يتصف بعدم الرشد أو العشوائية، ولا تقييم وزنا للمنفعة الجدية للنقود ولا تقارن بينها وبين المنفعة الحدية للسلع والخدمات المعروضة في الأسواق، وبذلك

تساهم عملية تبييض الأموال في زيادة المستوى العام للأسعار أو حدوث تضخم من جانب الطلب الكلي في المجتمع مصحوباً بالتدهور القوة الشرائية للنقود ونظراً لأن عملية تبييض الأموال وما ترتبط بها من حركة الأموال عبر البنوك المتعددة وهي على مستوى العالم فإنها تؤدي أو تساهم بشكل ملحوظ في التوسع في السيولة الدولية ومن ثم يمكن أن تنتج عنها ضغوط تضخمية.

4. تدهور قيمة العملة الوطنية وتشويه صورة الأسواق المالية: تؤثر عملية تبييض الأموال تأثيراً سلبياً على قيمة العملة الوطنية نظراً لارتباط الوثيق بين هذه العملة وتهريب الأموال إلى الخارج، وما يعنيه ذلك من زيارة الطلب على العملة الأجنبية بهدف تهريبها إلى الخارج بقصد الإيداع في البنوك أو بغرض الاستثمار وهو ما يؤدي إلى تذبذب سعر الصرف وإلى عدم استقرار الأسواق المالية كما يقلل من ثقة المتعاملين فيها، وحرمان الدولة المحور منها المال من الاستفادة منه، ولا شك أن النتيجة الحتمية لذلك هي انخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل ارتفاع العملات الأجنبية .

5. تشويه المنافسة وإفساد مناخ الاستثمار: تؤدي عملية التبييض إلى تشويه المنافسة داخل القطاع المالي: وتبقى بصورة مصطنعة على نشاط بعض المؤسسات المالية الضعيفة التي تتأثر بإغراءات المبيضين ومنظمات المافيا لتكون النتيجة تحويل هذه المؤسسات إلى محل لتبييض الأموال وتقوم بالمنافسة المؤسسات المالية الأخرى بطريقة غير مشروعة، حيث إن الشركات التي يتم تأسيسها بأموال قدرة مغسولة تكون قادرة على عرض سلعها وخدماتها بأسعار أقل من الشركات المنافسة وهو ما يؤدي إلى فقدان استثمارات هذه الأخيرة، ويمكن غاسلي الأموال غير المشروعة في النهاية من التحكم في

الأسواق بلا منافس لتحقيق مصالحهم. كما أن عدم مشروعية الدخل الذي تجري عليه عملية التبييض يمثل قوة شرائية غير ناتجة عن نشاط اقتصادي حقيقي وهذا ما من شأنه إفساد مناخ الاستثمار ذاته ذلك أن غاسلي الأموال لا يهتمون بالجدوى الاقتصادية لأي استثمار يقدمون عليه باعتبار أن اهتمامهم ينصب على إيجاد الغطاء عبر عمليات التوظيف التي تسمح بشرعية هذه الأموال، الأمر الذي يفسد مناخ الاستثمار حيث إن إدخال المال غير المشروع إلى الدورة المالية يؤدي حتماً إلى إخفاء مصدر هذه الأموال وشرعيتها كما يضح بكميات كبيرة من النقود في الدورة النقدية والمالية بصورة عشوائية وغير مدروسة الأمر الذي ينعكس سلباً على كبار رجال الأعمال المستثمرين من جهة، وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى. وقد يؤدي إلى انهيار البورصات التي تستقبل الأموال الناتجة عن الجرائم الاقتصادية حيث يكون اللجوء إلى شراء الأوراق المالية من البورصة من أجل إتمام مرحلة معينة من مراحل غسيل الأموال ثم يتم بيع الأوراق المالية بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى حدوث انخفاض حاد في أسعار الأوراق المالية بشكل عام في البورصة، ومن ثم انهيارها بشكل مأساوي.

الآثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال:

ويسرد كذلك (سالي جمعة، 2016) عدداً من الآثار الاجتماعية لظاهرة غسيل الأموال التي تتم وهي كالآتي:

1. يؤدي غسيل الأموال إلى حدوث اضطرابات اجتماعية وسياسية، إذ توجد علاقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب و التطرف و العنف الداخلي فضلاً عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض

الدول النامية ، مما قد يزعزع أمن واستقرار المجتمعات النامية في دول العالم النامي.

2. إن عملية غسل الأموال تؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع ، حيث يصعد أصحاب الدخول غير المشروعة إلى مقاعد البرلمان و المجالس الشعبية و اتحادات التجارة و الصناعة ، وتعلو نجومهم إعلامياً في جميع وسائل الإعلام ، ولكنهم يعتمدون إلى استثمار جميع ما سبق لدعم وجودهم في الاستثمار في عملية غسل الأموال و الاستثمار في مزاولة الأنشطة الإجرامية و الاستفادة بما ينتج عنها من ثمار مالية.

3. إن تسرب الأموال غير المشروعة إلى المجتمع يقلب ميزان البناء الاجتماعي في البلاد بصعود المجرمين القائمين على عملية غسل الأموال إلى هرم المجتمع ، في الوقت الذي يتراجع فيه مركز المكافحين إلى أسفل القاعدة.

4. إذا أصبح المال هو معيار القيمة للأفراد في المجتمع بصرف النظر عن مصدره ، قد يؤدي الأمر إلى اهتزاز القيم الاجتماعية المستقرة في المجتمع الذي ينعم بالسلام الاجتماعي.

5. تؤدي عمليات غسل الأموال لانعدام القيم و الروابط بين أفراد المجتمع ، فاستمرار ممارسة الأنشطة غير المشروعة التي تقتضي مجهوداً وبقاء عائداتها الضخمة في مأمن عن المصادرة و استغلالها في أنشطة أخرى مشروعة يؤدي إلى العزوف عن القيام بالأنشطة المشروعة وبخاصة من جانب الشباب ، الأمر الذي يؤدي إلى تفشي ظاهرة الأنانية وتصبح مصلحة الوطن و الانتماء إليه في الدرجة الثانية.

6. تساهم عمليات غسيل الأموال في شيوع ظاهرة تحدي القانون وروح التمرد لدى الشباب و الاستهانة بالسلطة الشرعية وعدم الرغبة في التمسك بالأنظمة و القوانين المعمول بها نتيجة عدم التوازن الاقتصادي و الاجتماعي.
7. تساهم الرشوة التي يدفعها غاسلو الأموال في تدمير النسيج القيمي والأخلاقي في المجتمعات حيث تقدم الرشوة لرجال الأمن والسياسة لكي يفضوا أبصارهم عن أنشطة جماعات الإجرام غير المشروعة.

الآثار السياسية لظاهرة غسيل الأموال:

يشير كذلك (www.blog.saeed/10/2/2016) إلى أن عمليات تبييض الأموال تؤدي إلى العديد من المخاطر السياسية التي تؤثر بشكل سلبي على كيان الدول واستقرارها ومن هذه المخاطر يذكر :

1. السيطرة على النظام السياسي للدولة: إن الثروات والدخل غير المشروع والنجاح في إخفائهم وتمويه مصدرها وإضفاء المشروعية عليها في إطار عمليات تبييض الأموال، تؤدي إلى جعل أصحاب هذه الثروات مصدر قوة وسطوة وسيطرة على النظام السياسي وإلى احتمالات فرض قوانينهم وإرادتهم على المجتمع ككل، حيث يجد محترفو غسل الأموال مرتعاً خصباً لهم في وسائل الإعلام المختلفة، حيث يتم تمويلها في شكل إعلانات أو يشيرونها، ثم يسيرونها في الحالتين على هواهم لخدمة مصالحهم حتى لو تعارضت مع مصالح المجتمع، مع ما لهذه الوسائل من تأثير بالغ على الشعوب.

2. اختراق وإفساد هياكل بعض الحكومات: تؤثر هذه الأموال أيضاً على البنیان السياسي ونوابه حيث تمول الدعايات الانتخابية الهادفة إلى تولي الوظائف النيابية، مما يدفع بهم إلى المجالس النيابية التي عملها الأساسي وضع

التشريعات ومراقبة أعمال الحكومة ليؤثروا في أعمال تلك المجالس لخدمة مصالحهم وليكتسبوا حصانة برلمانية فيكونوا في مأمن من المساءلة الجنائية، وتعد قضية القروض في مصر الدليل الواضح على ذلك بصيغة أخرى، إن عملية غسيل الأموال تؤدي إلى تشويه المناخ الديمقراطي في المجتمع، حيث يصعد أصحاب الدخل غير المشروع إلى البرلمان والمجالس الشعبية واتحادات التجارة والصناعة ويعلو نجمهم إعلامياً في جميع وسائل الإعلام، ولكنهم يعمدون إلى استثمار جميع ما سبق للتغطية على عمليات غسيل الأموال والاستمرار في مزاولة الأنشطة الإجرامية والاستفادة بما ينتج عنها من ثمار مالية. وقد توسعت ظاهرة تبييض الأموال على الصعيد الدولي لتصبح خطراً عالمياً يهدد سلامة واستقرار النظم السياسية وهياكل الحكومات، مما يتطلب تدابير مضادة من جانب المجتمع ككل. ومن أجل حرمان المجرمين وإيراداتهم غير المشروعة من أية ملاذات آمنة.

3. تمويل النزاعات الدينية والعرقية: أشارت الأمم المتحدة في دورتها التي انعقدت في 8 حزيران 1998 إلى أن الأرباح الناتجة عن تبييض الأموال تمول بعض أعنف النزاعات العرقية والدينية حيث يقوم المبيضون ببث الخلافات الداخلية وإشعال الفتن الدينية والعرقية يعمدون إلى تمويلها بالسلاح والمساعدات وغيرها بواسطة الأموال القذرة. فقد أثبتت الدراسات والأبحاث التي أجريت وجود علاقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطرف والعنف الداخلي فضلاً عن نشاط المافيا العالمية ودورها في حدوث الانقلابات السياسية في بعض الدول مما قد يزعزع أمن واستقرار المجتمعات

دور البنوك في غسل الأموال :

تلعب البنوك دوراً رئيساً في عملية غسل الأموال التي تتم في بقاع العالم، وذلك عبر المراحل المختلفة لتلك العملية سواء كان ذلك في مرحلة الإيداع أو التمويه أو الدمج، وسواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر. فهناك أساليب مختلفة إما بإيداعها في أحد المصارف أو المؤسسات المالية أو عن طريق تحويل هذه النقود إلى عملات أجنبية، أو عن طريق عمليات شراء ثم بيعها والتصرف فيها بعد ذلك. وفي مرحلة التجميع أو التعتيم، والتي تبدأ بعد دخول الأموال في قنوات النظام المصرفي الشرعي، ويقوم غاسل الأموال بمجموعة معقدة من العمليات المصرفية والتي تتخذ نمط العمليات المصرفية المشروعة، وبالتالي تصبح تلك البنوك بمثابة الملاذات المصرفية الآمنة، التي تتسم بتساهل قوانينها. وفي مرحلة التجفيف يتم دمج الأموال المغسولة في الدورة الاقتصادية والنظام المصرفي، لكي تبدو وكأنها عوائد أو مكتسبات طبيعية، وقد يدخل هنا تواطؤ البنوك الأجنبية. وإذا كانت هذه الوسائل التقليدية، لغسيل الأموال، عبر المصارف والبنوك، قد ضيقت عليها الخناق، فقد تكون شبكة الإنترنت هي البديل.

يوضح (عبد الفتاح بيومي حجازي، 2009م) أن الوسائط الإلكترونية، بما فيها شبكة الإنترنت، ساعدت كثيراً على اقتراف جريمة غسل الأموال، ففي الوقت الحالي هناك ما يسمى ببنوك الإنترنت أو البنوك الافتراضية، أو المصارف الإلكترونية. وهناك البطاقات الممغنطة بأنواعها المختلفة، سواء كانت للسحب أو الائتمان أو الشيكات، فإنه يمكن استخدامها في أنشطة غسل الأموال، وهناك الشيك الإلكتروني. ومن خلال هذه الوسائط يمكن التعامل لدى البورصات وأسواق المال العالمية بوسائل إلكترونية، ومن ثم اقتراف جريمة غسل الأموال. وأيضاً تتم التحويلات

النقدية في الوقت الحالي من خلال الهاتف المحمول، سواء في داخل الدولة أو إلى خارج الدولة ويؤكد (محمود محمد السعيفات، 2010م) خطورة الدور الذي ينهض به البنك في مراحل غسيل الأموال الثلاث: الإيداع، والتغطية، والدمج، والذي يتطلب تحليل الضوابط الحالية ومحاولة وضع ضوابط تحكم هذه الظاهرة، مع وضع تصورات عملية في مجال العمل المصرفي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، وتقويم الوسائل المتبعة من قبل البنك وقائية كانت أم علاجية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال ووضع التوصيات المناسبة لتجنب هذه الظاهرة حالياً ومستقبلاً. ويوضح عدداً من الوسائل الوقائية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال من قبل البنك، منها:

1. الدور الوقائي للبنك المرخص له في مكافحة عمليات غسيل الأموال في مراحلها الثلاث: الإيداع، والتغطية، والدمج.
2. دور البنك المرخص له عند الشك بأن هناك أموالاً مشبوهة في عملياته.
3. دور البنك المركزي الوقائي في مكافحة عمليات غسيل الأموال.
4. ودور البنك المركزي عند إبلاغه بوجود أموال تثير الشبهة.

مبادرات مكافحة ظاهرة غسيل الأموال:

انطلاقاً من خطورة عمليات غسيل الأموال ظهرت العديد من المبادرات الدولية والإقليمية الرامية لتعزيز التعاون والتنسيق الدولي لمواجهة هذه الظاهرة. ومن أهم هذه المبادرات والتي أثارت الكثير من الجدل والاختلاف حول أهدافها والمعايير المستندة إليها، التقرير الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الخاص بقائمة (الجنائيات الضريبية) ويقصد بهذا المصطلح المراكز المالية التي تتيح للأفراد إيداع ثرواتهم بها والتهرب من دفع الضرائب عليها في بلدانهم، حيث أصدرت المنظمة قائمة تضم 35 دولة تُعد أماكن للتهرب الضريبي. إن المعايير التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي

والتنمية والتي وضعت على أساسها قوائم لمراكز مالية، اعتبرت ملاذات ضريبية أو أماكن لغسيل الأموال هي معايير تفتقد لما يمكن أن نطلق عليه الشرعية الاقتصادية الدولية، لأنها صادرة عن منظمات لدول صناعية كبرى لها أهدافها وأجندتها الاقتصادية التي تختلف عن أهداف وقضايا باقي دول العالم، ولم تصدر عن صندوق النقد أو البنك الدولي أو منظمة التجارة العالمية، وعلى هذا فإن أي إجراءات عقابية يتم اتخاذها بناء عليها هي إجراءات باطلة وتعسفية وهدفها الأساسي هو التشهير والابتزاز.

في البحرين عقد مؤتمر دولي لمناقشة ظاهرة غسل الأموال، وكيفية التصدي لها، وشارك في هذا المؤتمر عدد من خبراء المال والاقتصاد الدوليين. وقد كشفت في هذا المؤتمر حقائق بالغة الخطورة منها تلك الأرقام المخيفة التي تظهر مدى تغلغل عصابات غسل الأموال وسيطرتها وتهديدها لنظم الاقتصاد في العالم. وقد أظهرت المناقشات أن حجم تجارة غسل الأموال يتراوح حالياً وفقاً لإحصائيات صندوق النقد الدولي ما بين (950) مليار دولار و(1.5) ترليون دولار. كما كشفت التقارير أن حجم الدخل المتحقق من تجارة المخدرات في العالم يصل إلى نحو (688) مليار دولار أميركي وأن (150) مليار دولار من هذه العمليات تحدث في الولايات المتحدة الأميركية و(5) مليارات في بريطانيا و(33) مليار في دول أوروبا و(500) مليار في بقية دول العالم. وبمنظرة عامة على الاتفاقيات الدولية في ذلك الإطار نجد:

1. اتفاقية الأمم المتحدة عام 1988: تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون بين الدول حتى تتمكن من التصدي بفعالية لمختلف مظاهر مشكلة الإتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، وتعتبر أول اتفاقية دولية تعرضت لموضوع غسل الأموال وقد تركت هذه الاتفاقية للدول حرية التصرف واتخاذ

الإجراءات التي تراها كل دولة مناسبة وذلك حسب ظروفها لتحريم منع تحريف أو تمويه أو تبديل أو حذف حقيقة الأموال إذا كانت متحصله من إحدى الجرائم الخطرة.

2. لجنة العمل الاقتصادي المتعلقة بغسل الأموال: تم تأسيس هذه اللجنة بمبادرة من رؤساء حكومات الدول الصناعية السبع وذلك بهدف إعاقة واكتشاف أعمال غسل الأموال، ففي عام 1990م قامت هذه اللجنة بإصدار أربعين توصية وكان من بينها تطبيق قانون منع غسل الأموال ويقوم بوضع قوانين بنكية لاكتشاف المشتبه بهم والقيام بالإبلاغ عن الحالات المشتبه بها.

3. لجنة بازل المتعلقة بالإشراف البنكي: في عام 1988 قامت هذه اللجنة بإصدار قانون المبادئ الذي حظر بموجبه استخدام البنوك للنشاطات الإجرامية وذلك لأهداف تتعلق بغسل الأموال، وينص هذا القانون على ضرورة منع المعاملات التجارية ذات الخلفية الإجرامية وخصوصاً "المتأتية من عمليات غسل الأموال والمساهمة في اكتشاف ومنع هذه المعاملات".

4. إعلان كنغستون بشأن غسل الأموال: ضمن هذا الإعلان مجموعة وزراء وممثلين عن حكومات دول الكاريبي وأمريكا اللاتينية الذين اجتمعوا في كنغستون بجمايكا من 5- 6 أكتوبر 1992 وقد اتفقت الدول المجتمعمة على توقيع وتنفيذ إعلان الأمم المتحدة لعام 1988 ضد تهريب المخدرات أو العقاقير النفسية، واتفقوا أيضاً على قبول وتنفيذ التوصيات الأربعين التي صدرت عن الدول الصناعية السبع، كما أوصوا في هذا الإعلان بأن تقوم كل دولة بوضع قانون وأنظمة تتعلق بضبط ومصادرة الممتلكات والأرباح الناتجة عن تهريب المخدرات.

5. إدارة منع ومصادرة الأموال المتأتية من أعمال إجرامية (فوباك): تم تأسيس هذه الإدارة عام 1993 كإدارة تابعة للإنتربول تكمن مهمتها في جمع المعلومات والأخبار وترجمتها وحفظها لديها ضمن أرشيف خاص، كما تقوم بإجراء الدراسات المتعلقة بملاحقة الموجودات غير الشرعية في الخارج.
6. جهود دولية لمكافحة مافيا الأنترنت: وكونها ظاهرة خطيرة تهدد الاقتصاد العالمي، فإن عدداً من المؤسسات والهيئات الدولية تنبعت إلى ذلك، فهناك لجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، نشرت تقريراً مؤخراً طالبت من خلاله المجتمع الدولي بأن يكون جاداً في تحمل مسؤولياته، وبذل المزيد من الجهود للقضاء على ظاهرة غسيل الأموال عبر الإنترنت، التي صنفتها التقرير ضمن جرائم الفضاء الإلكتروني، وكانت بعض الدول قد شكلت بالفعل فرقاً أمنية، أطلقوا عليها اسم "شرطة التدخل الرقمي السريع"، هدفها الحد من انتشار الجريمة المنظمة.
7. شهدت بودابست التوقيع على اتفاقية دولية لمحاربة الجريمة المنظمة التي تنتشر في فضاء الإنترنت، وإنقاذ الاقتصاد الإلكتروني، الذي صار نداءً ومنافساً للاقتصاد التقليدي، من عمليات غسيل الأموال.
8. فلجنة إدارة شؤون المجتمع العالمي، المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة، كانت قد نشرت تقريراً مؤخراً، طالبت من خلاله المجتمع الدولي، بأن يكون جاداً في تحمل مسؤولياته، وبذل المزيد من الجهود للقضاء على ظاهرة غسيل الأموال عبر الإنترنت، التي صنفتها التقرير ضمن ما صار يعرف بجرائم الفضاء الإلكتروني، وكانت بعض الدول قد شكلت بالفعل فرقاً أمنية، أطلقوا عليها اسم "شرطة التدخل الرقمي السريع"

النتائج:

1. ضخامة حجم وخطورة الأموال الناتجة عن عمليات تبييض الأموال وسيطرتها على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المجتمعات.
2. ضلوع البنوك بدور بارز في عمليات غسيل الأموال التي تتم في أرجاء العالم، وذلك من خلال المراحل المختلفة التي تمر بها عمليات غسيل الأموال
3. بروز وسائل ووسائط غير تقليدية عبر شبكة الإنترنت والمصارف الإلكترونية والهواتف المحمولة وشركات الاتصالات، وذلك نتيجة للطفرة التي شهدتها تلك التقنية من جهة وسوء استخدام تلك التقنية والوسائط التي أفرزتها من البعض من جهة أخرى.
4. سيطرة الجريمة المنظمة على عمليات غسيل الأموال، مما جعلها ترتبط وتتجذر مع بقية أنواع الجرائم الأخرى المنظمة، سواء كانت تقليدية أو حديثة.
5. يتزايد الاهتمام بهذه الظاهرة وبسبل مواجهتها من قبل العديد من الدول والمنظمات الدولية والمراكز المالية الكبرى، والمبادرات والاتفاقيات، والأجهزة الرقابية، حيث تهدد هذه الظاهرة الاقتصاد العالمي وخاصة اقتصاديات العالم النامي.
6. رغم الجهود التي تبذل من قبل العديد من الجهات ومن مختلف المستويات، إلا أن هذه الظاهرة ما زالت مستفحلة وآخذة في التلون والتبدل من وقت لآخر ومن شكل لآخر.

التوصيات:

1. يتطلب من حكومات الدول بذل الجهود للحد من تنامي غسيل الأموال والجرائم الأخرى المرتبطة بهذا النوع من الجرائم، فإن معالجة هذه الظاهرة يتطلب تضافر الجهود الدولية بمختلف الصور ابتداءً، وذلك من أجل مكافحة هذه الأنشطة ومحاولة الوقاية منها والاحتياط لها، هذا على مستوى الجهود التنسيقية على المستوى الدولي.
2. كما يتطلب من حكومات الدول سن القوانين الرادعة للحيلولة دون تعرض الاقتصاد المحلي لهزات وانتكاسات مفاجئة، والتي تنص صراحة على تجريم غاسلي الأموال ومعاقبتهن بالسجن ومصادرة أموالهم وتغريمهم مبالغ مالية كبيرة، فإن سن القوانين الرادعة يقي اقتصاديات هذه الدول من حدوث أية انتكاسات يمكن أن تنشأ من لجوء غاسلي الأموال إلى استغلال التغير الحاصل في البيئة الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول للقيام بعملياتهم. ويتطلب الأمر منظومة قانونية متكاملة ووقائية ورادعة ومتطورة تهدف إلى تحجيم عمليات غسيل الأموال إن لم يكن القضاء عليها برمتها، ولعل المهم في تلك المنظومة هو تطبيق تلك القوانين، فلا فائدة من قوانين لا نحسن تطبيقها.
3. ضرورة استحداث أجهزة رقابية على مستوى عال من الخبرة والمهارة في متابعة وكشف عمليات غسيل الأموال، والتعاون مع المنظمات الدولية كهيئة الأمم المتحدة وفريق العمل المالي لمكافحة غسيل الأموال (FATF) وغيرها من الأجهزة المعنية للمشاركة في الجهود الدولية لمكافحة تنامي هذا النوع من الجرائم، على أن يكون طابع هذه الأجهزة وقائي أكثر منه علاجي.

4. أما على مستوى الدول والبنوك المركزية فينبغي على الدول بذل مزيد من الجهود وممارسة أدوار رقابية تتلاءم وما يستجد على الساحة. وإذا كانت الوسائل التقليدية، لغسيل الأموال، عبر المصارف والبنوك، قد ضيقت عليها الخناق إلى حد ما، فإن شبكة الإنترنت والهواتف السيارة وشركات الاتصالات ستكون هي البديل، وبالتالي يتطلب الأمر المزيد من التحولات والإجراءات والمعالجات.

5. تحليل الضوابط الحالية ومحاولة وضع ضوابط تحكم هذه الظاهرة، ومحاولة تحليل الإجراءات الداخلية للبنوك، مع وضع تصورات عملية في مجال العمل المصرفي لمواجهة هذه الظاهرة الخطيرة، مما ينعكس إيجاباً على تقويم الوسائل المتبعة من قبل البنوك وقائية كانت أم علاجية لمواجهة ظاهرة غسيل الأموال.

المصادر والمراجع

الكتب باللغة العربية:

- عبد الفتاح بيومي حجازي، (2009م). جريمة غسل الأموال عبر شبكة الإنترنت. القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
- محمد عمر الحاجي، (2005م). غسيل الأموال جريمة بيضاء لكنها خطيرة جداً. عمان: دار المكتبي للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد فتحي عيد، (1999). الإجرام المعاصر. الرياض: أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

محمود محمد السعيفات. (2010م). تحليل وتقييم دور البنوك في مكافحة عمليات غسيل الأموال. ط2. عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

الدوريات:

ماجد محفوظ. (2013م) مقال بعنوان: العالم الافتراضي ملاذ لعقد الصفقات المشبوهة، القاهرة: صحيفة العرب، نُشر في 2013/12/14، العدد: 9409، ص18.

R.E. Bell. (1999) . prosecuting the Money Laundering: Who Act for Organised Crime , Volume 3 No2. 2 Journal of Money Laundering Control , p.p.104 – 112..

Scott Sultzer. (1995). Money Laundering: The Scope of the problem and Attempts to combat It, Volume 63 Tennessee Law Review, pp.148 – 149.

أدلة وسلاسل:

برنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، دليل الأمم المتحدة للتدريب على إنفاذ قوانين العقاقير المخدرة، وثيقة رقم 30091 – 91 – IV، المبحث الرابع، التحقيق المالي.

جلال وفاء محمددين. (2000). دور البنوك في مكافحة غسيل الأموال، سلسلة رسائل البنك الصناعي، الكويت: البنك الصناعي بالكويت.

المواقع الالكترونية :

سالي جمعة، مقال بعنوان: غسيل الأموال، آثارها السيئة على الاقتصاد،

والمنشور بمنتهى كلية الحقوق بجامعة المنصورة - مصر-www.f-law.net/.../35557/

19- 12/2/2016

www.bmd.8m.com/moneywashing.htm 11/2/2016.

بلوج سعيد (2016) عقوبات غسيل الأموال ووسائل مكافحة الجريمة. مقال

منشور: www.blog.saeed.com

<https://ar.wikipedia.org/wiki/10/2/2016>.

<http://www.bayt.com/ar/specialties/q/66224/1/2/2016>.

أمير عكاشة. (2016) غسيل الأموال عبر الإنترنت - ظاهرة دولية متفشية مقال

منشور: <http://www.startimes.com/f.aspx?t=31855473>.

أثر تغيرات عناصر المركز المالي على ربحية المصارف السعودية **(دراسة تطبيقية على مصرف الراجحي)**

د. أمير محمد دياب

أ. عبد الله محمد يوسف الشريف

كليات الشرق العربي للدراسات العليا

Abstract :

This study aims to determine the impact of changes in the financial position elements on the profitability of Saudi banks, the problem of the study was the phenomenon of the decline in the financial position of some Saudi banks. For this study, the descriptive analytical method was used, It relied on the case study of Al Rajhi Bank. The study data were collected during the period (2011-2015). The most important result of the study is the development of profitability during the study period. The main recommendation of the study, that the high level of financial position indicators should be preserved .

مستخلص:

هذه الدراسة هدفت إلى تحديد أثر تغيرات عناصر المركز المالي علي ربحية المصارف السعودية ، وتمثلت مشكلة الدراسة في ظاهرة تراجع المركز المالي لبعض المصارف السعودية . ولإجراء هذه الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي كما أنها اعتمدت على دراسة حالة مصرف الراجحي حيث تم جمع بيانات الدراسة خلال الفترة (2011 - 2015) . من أهم نتائج الدراسة هو تطور الربحية خلال فترة الدراسة ، ومن أهم توصيات الدراسة ، ضرورة الحفاظ على مستوى عالي من مؤشرات المركز المالي.

أولاً : الإطار العام للدراسة :**المقدمة :**

تشهد المملكة العربية السعودية نهضة اقتصادية شملت جميع قطاعاته الاقتصادية خلال العقود الماضية ، وكان من نتائجها قيام نهضة وتطور ونمو في الجهاز المصرفي السعودي بشكل مواز للازدهار الاقتصادي العام . لقد امتد التطور الكبير في الجهاز المصرفي السعودي داخل وخارج المملكة العربية السعودية ، وذلك بفتح فروع للبنوك المحلية في داخل المملكة وخارجها وذلك بهدف الحصول على المدخرات وإيصالها عبر القنوات المختلفة للمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية . وقد أخذت المصارف تنظر إلى التوسع عن طريق إنشاء الفروع على أنه تخطيط مستقبلي للمصرف ، يتم بعد أن تتم دراسة أعمال البنك في الوقت الحاضر وخلال السنوات القادمة متعرفاً على إمكاناته الحقيقية ، ومتعرفاً على حاجات الزبائن الحاليين لديه والمتوقعين في المستقبل ، فتوسعة حجم المصرف هو النشاط الإداري للمصرف الذي يضطلع بتوجيه تدفق الخدمات والمنتجات المصرفية لإشباع رغبات مجموعة جديدة من العملاء بما يحقق تعظيم ربحية المصرف وتوسعه واستمراره في السوق المالية ، فالغاية من التوسع وإنشاء الفروع هو تلبية احتياجات السوق ورغباته وهو من الاستراتيجيات اللازمة لبقاء الزبائن الحاليين وكسب زبائن جدد وتسعى البنوك إلى توجيه موارد المصرف وإمكانياته لتحقيق مستويات أعلى من إشباع حاجيات ورغبات العملاء الحالية والمستقبلية والتي تشكل دائماً فرصاً تسويقية ناجحة بالنسبة لكل من المصرف ومستهلك الخدمة المصرفية ، والتسويق المصرفي يهتم كثيراً باكتشاف أدوات جديدة تكسب المصرف زبائن جدد ، فلا يكفي في الوقت الحالي أن يكون للمصرف موارد مالية ما لم يتمكن من إيجاد

مناخذ للاستثمار، وهذا بدوره لا يتم إلا من خلال قوى عاملة ذات كفاءة عالية قادرة على تهيئة فروع المصرف وتدير شؤونها.

يشكل المركز المالي قوام وحياة البنوك اذ تشكل المصدر الرئيسي لعملها، لذلك تحرص على تنميتها من خلال تنمية الوعي المصرفي والادخاري بالتوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية وتبسيط إجراءات التعامل. وتسعى البنوك إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الربحية وتحقيق معدل عائد كبير، ولتحقيق تلك الأهداف فإن البنوك تقوم بالعديد من العمليات المصرفية وهي بشكل عام تتمثل في قبول الودائع على اختلاف أنواعها، وتقوم أيضاً بفتح الاعتمادات المستندية للمستوردين وذلك لتمويل المستوردات، كما تقوم بالتعامل بالعملات الأجنبية وفقاً لتعليمات البنك المركزي . وعليه يسعى هذا البحث للتعرف على اثر المركز المالي علي ربحية المصارف السعودية.

مشكلة الدراسة:

شهدت المملكة في الآونة الأخيرة انتشاراً واسعاً لبنوك جديدة في السوق السعودي كما شهدت إنشاء توسعات كبيرة في المصارف القائمة وإنشاء فروع جديدة لنفس البنك في داخل المملكة حتى وأنها أنشأت فروعاً جديدة خارج المملكة، فأصبح العميل يستطيع إيداع أو سحب أو القيام بأي عملية بنكية في المنطقة المناسبة له، ومع هذا التطور للبنوك والاستراتيجيات التوسعية التي تستخدمها للتسهيل على العملاء في الوصول إلى البنك وإجراء عملياتها المصرفية ، فقد تلاحظ أن هنالك تراجعاً في المركز المالي لبعض البنوك ويعتبر هذا التراجع أحد المسائل الخطيرة التي تواجه المصارف في نشاطها التجاري، والذي قد يؤدي إلى عدم قدرة البنوك على تقديم خدماتها المصرفية بشكل فاعل وهنا يثار تساؤلات تمثل مشكلة الدراسة الحالية ويتمحور في التساؤل التالي:

ما هو أثر تغيرات عناصر المركز المالي علي ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية؟

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية:

الأهمية العلمية : تتبع الأهمية العلمية لهذه الدراسة من ما تمثله من أهمية وكبر حجم القطاع المصرفي في الاقتصاد السعودي ولذلك نجد أن الدراسات التي تناولت هذا الموضوع قليلة ، وعليه تعتبر هذه الدراسة إضافة حقيقية للمكتبة السعودية في هذا المجال.

الأهمية العملية : تتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة في أنها تساعد البنوك في تبيان أهم العوامل التي تؤثر بشكل عام على ربحية البنوك وبالتالي تساعد على إتخاذ القرارات السليمة.

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدفها الرئيسي وهو:

إلقاء الضوء على موضوع أثر المركز المالي علي ربحية المصارف في المملكة العربية السعودية.

وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية:

- (1) بيان مدى أهمية المركز المالي في تحقيق مستوى أعلى من الربحية.
- (2) تحليل عناصر المركز المالي على ربحية البنوك في السعودية.
- (3) التوصل إلى نتائج وتوصيات من شأنها أن تساهم في رفع كفاءة البنوك ومستوى ربحياتها في عملياتها المصرفية.

فرضيات الدراسة :

اعتماداً على مشكلة الدراسة و أهدافها تم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي الموجودات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي التمويلات والاستثمارات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

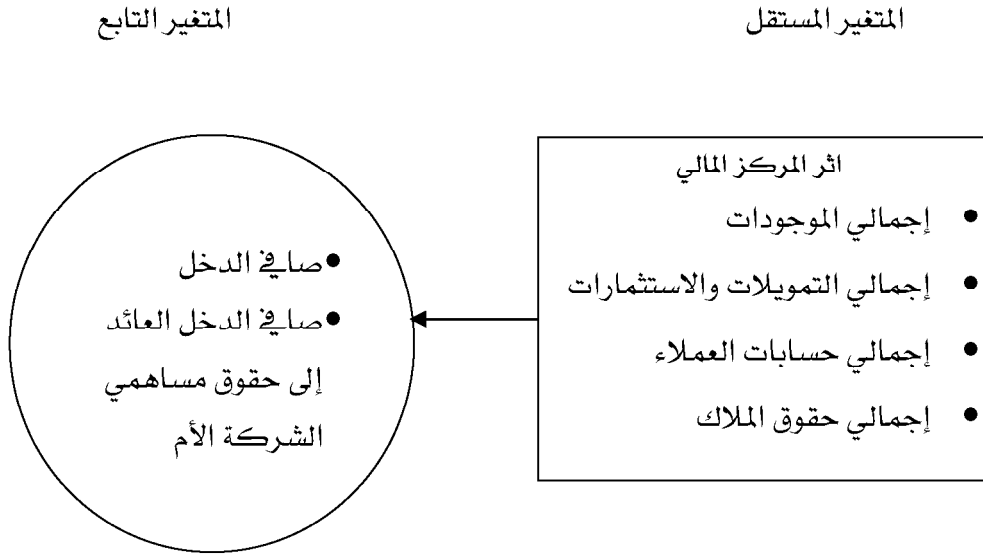
الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي حسابات العملاء على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي حقوق الملاك على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

نموذج الدراسة :



ثانيا : الإطار النظري والدراسات السابقة

المؤشرات المالية للبنوك:

مؤشرات الربحية:

تقيس مؤشرات الربحية مدى فعالية المصرف في جني أرباح صافية. وتكمن أهمية هذه المؤشرات من حيث مدى تحقيق المصرف لعائد ملائم ضروري للمحافظة على جذب مصادر أموال المصرف من العملاء والمساهمين، وهذه النسب عبارة عن علاقات رياضية بين العناصر المختلفة لبيان الدخل والميزانية العمومية. وهي تقيس مدى تحقيق المصرف للمستويات المتعلقة بأداء الأنشطة وهيكل التكلفة، كما أنها تعبر عن محصلة نتائج السياسات والقرارات التي اتخذها المصرف وتشير إلى مدى كفاءة المصرف في تحقيق الأرباح. وعادة ما تستخدم الأرباح مقياساً لفاعلية السياسات التي تتبعها الإدارة، وهذه السياسات هي التشغيلية والتمويلية، وهي محصلة سياسات

وقرارات المصرف فيما يتعلق بالسيولة والرفع المالي (الراوي، 2000، ص75). وتشمل هامش الربح الصافي والعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، حيث تعكس نسب الربحية مدى تحقيق المشروع للمستويات المتعلقة بأدائه المؤسسي. وتلك المؤشرات هي (طایل، 2012، ص 159):

أ - مؤشر هامش الربح الصافي:

يقيس هذه المؤشر معدل صافي العائد المتحقق للمصرف من مجموع الإيرادات التشغيلية المختلفة.

ب - مؤشر العائد على حقوق المساهمين (حقوق الملكية):

يقيس هذا المؤشر مقدار العائد على حقوق أصحاب المشروع. فهو يقيس ما يحصل عليه المساهمون من وراء استثمارهم لأموالهم في نشاط المصرف. وتتمثل تلك الأموال في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة. فكلما كانت النسبة أعلى تشجع أصحاب المصرف على الاستمرار في هذا النشاط ، ويتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي :

ج - مؤشر العائد على حقوق المساهمين = (صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية)

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى ارتباط معدل العائد على الملكية (ROE) بمعدل العائد على الموجودات (ROA)، من خلال ما يسمى بمضاعف الملكية الذي يعكس مستوى الرافعة المالية (Financial Leverage)، وهي النسبة التي تبين مدى اعتماد مصادر التمويل لأي مصرف على الدين، والذي يساوي متوسط إجمالي الموجودات / متوسط حقوق الملكية (Timothy, 2000، p. 115).

السيولة:

تعتبر نسبة السيولة وسيلة السياسة الائتمانية للرقابة على مقدرة البنوك في منح الائتمان إذ يؤدي رفع نسبة السيولة إلى زيادة الأصول السائلة لدى البنك وبالتالي الحد من قدرته على تقديم الائتمان، فيما يحصل العكس في حالة خفض نسبة السيولة حيث يتوفر لدى البنك التجاري قدر زائد من الأموال يمكن توظيفه في القروض (عبد الحميد، 2002م).

والمستثمرون يهتمون بالحصول على المعلومات المالية لمعرفة العائد على أموالهم المستثمرة، وسلامة الاستثمار، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ بالاستثمارات أو التخلي عنها، والمستثمرون هم أصحاب الأسهم في الشركات المساهمة (الملاك) ومن يريدون الاستثمار في مؤسسات أخرى، ويهتمون كثيراً بالعائد على المال المستثمر كنسبة من نسب التحليل (خنفر، 2006).

مؤشرات السيولة:

وهي المؤشرات التي تقيس قدرة المصارف على مقابلة التزاماتها قصيرة الأجل عند استحقاقها، من خلال أصولها السائلة أو المتداولة وتتكون: مؤشر التداول، ومؤشر السيولة السريعة، ومؤشر السيولة النقدية وغيرها، ووفقاً لمفهوم السيولة فهي تعني: قدرة المصرف على مواجهة التزاماته، والتي تتمثل بصفة أساسية في عنصرين هما: تلبية طلبات المودعين للسحب من الودائع، وأيضاً تلبية طلبات الائتمان، أي القروض والسلفيات لتلبية احتياجات المجتمع. حيث تعبر نسبة السيولة السريعة عن مدى قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة دون الحاجة إلى كسر ودائعه الآجلة لدى المصارف الأخرى، وبالتالي كلما زادت هذه النسبة كان أداء المصرف

أفضل من حيث القدرة على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة (المومني، والسروجي، 2007، ص215).

تطور فكرة السيولة:

كان رجال البنوك يحصرون مفهوم السيولة التي تتخذ صفة الائتمان القصير الأجل الممثل بالقروض التجارية لأن هذا النوع من الأصول يتمتع بسيولة ذاتية لأنها تنشأ من عمليات تجارية حقيقية وهكذا يتحول هذا النوع من الأصول تلقائياً إلى نقد حاضر بمجرد بيع السلع التي منحت الاعتمادات لشرائها أو صنعها أو تمويل عمليات تسويقها. وهذا ما يسمى بنظرية القرض التجاري وينادي بها أنصار المدرسة الإنجليزية في استثمار أموال البنوك (رمضان، وجودة، 2006).

وفي الأساس تقول هذه النظرية بأن سيولة الأصل تتوقف أساساً على إمكانية تحويل الأصل إلى نقد جاهز عند الحاجة وهذه إمكانية تتوقف أساساً على وجود سوق تباع فيها هذه الأصول. فإذا كانت هنالك سوق متسعة منظمة لبيع الأصول طويلة الأجل فهي لا تقل سيولتها عن الأصول قصيرة الأجل ثم اشترط أنصار هذه النظرية أن سيولة الأصل يجب ألا تتوقف على إمكانية تحويله إلى نقد سائل فحسب بل وبدن خسارة أيضاً. أي أن سيولة الأصل أصبحت تتوقف على (رمضان، وجودة، 2006):

- أ- وجود سوق يباع فيها هذا الأصل.
- ب- قابلية الأصل للبيع دون خسائر تذكر.
- ج- مدى استخدام الأصل كضمان للحصول على ائتمان البنك المركزي أو إعادة حسمه لديه.

وبالخلاصة فإن البنك أصبح يعتبر في حالة مالية جيدة من حيث السيولة إذا كان في مركز يتمكن من مقابلة حاجات المودعين إلى نقد حاضر سواء أكان هذا النقد موجوداً في خزائنه أو مودعاً لدى البنوك الأخرى أو يستطيع الحصول عليه في الحال عن طريق تحويل بعض أصوله إلى نقد جاهز دون خسائر تذكر، فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولته، والنقد هي أكثر الأموال سيولة. ويجب على البنوك أن تعمل على الاحتفاظ بدرجة عالية من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة، وهذا ما يعبر عنه بمبدأ السيولة العامة في البنوك، وهذا المبدأ يقوم على (رمضان وجودة، 2006):

أ. درجة ثبات الودائع وقدرة البنك على الاحتفاظ بها عند هذا المستوى الذي يناسب سياسته الائتمانية.

ب. سيولة كل عملية من عمليات التمويل الذي يعقدها وهو ما يعبر عنه بسيولة العملية الائتمانية.

والمقصود بدرجة ثبات الودائع هو حركة الودائع ونمط هذه الحركة وسرعتها وخاصة حجم عمليات السحب ومعدل مكوث الوديعة في البنك قبل سحبها، إذ بناءً على هذه الحركة يستطيع البنك أن يوظف أمواله بشكل أو بآخر والبنك يحبذ الودائع كبيرة الحجم الثابتة نسبياً.

والمقصود بسيولة العمليات التمويلية سرعة وسهولة تحويل هذه العملية إلى نقد، وسرعة هذه العملية تتضمن الفترة الزمنية التي ستمر قبل استحقاق القروض وهي ما يقابل ثبات الوديعة.

الدراسات السابقة :**الدراسات العربية :**

الرفاعي (2009)، أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية:

هدفت الدراسة قياس أثر عوامل البيئة الداخلية على أداء البنوك التجارية الأردنية وقد اشتملت الدراسة على عينة من 9 بنوك أردنية، وذلك بهدف الوقوف على نقاط القوة والضعف، من أجل تحديد أثرها الكلي على الأداء المالي للبنوك "العائد والمخاطرة". ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: وجود أثر للرافعة المالية ونسبة المصروفات إلى الإيرادات على العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول. كما أن معدل توظيف الودائع تأثير إيجابي على العائد على الأصول. ومن جانب آخر تبين وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لكفاءة المصروفات والرافعة المالية ومعدل توظيف الودائع على مخاطر السيولة. وكذلك تبين وجود أثر إيجابي لكل من نسبة المصروفات والإيرادات ومعدل توظيف الودائع على مخاطر الائتمان. وتبين كذلك وجود أثر سلبي ذو دلالة إحصائية للرافعة المالية على مخاطر رأس المال. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات من أهمها إنه يجب على إدارة البنوك التوسع أكثر في منح القروض لأن معدل توظيف الودائع في الدراسة كان منخفضاً. ويجب على إدارة البنوك إعادة النظر في المصروفات الإدارية والتشغيلية لأنه تبين إن نسبة المصروفات إلى الإيرادات كانت مرتفعة، وهذا بدوره يؤدي إلى تخفيض الأرباح التي يسعى إليها البنك.

دراسة أبو رحمة (2009) السيولة البنكية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية

على المصارف التجارية الفلسطينية

هدفت الدراسة إلى التعرف على إدارة السيولة البنكية وأثرها في العائد والمخاطرة كما هدفت الى الوقوف على طبيعة وأبعاد العلاقة بين عناصر إدارة السيولة وكل من

العائد والمخاطرة، والتعرف على قدرة الإدارة البنكية في إدارة واستثمار السيولة البنكية وآثارها في العائد والمخاطرة، والتعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة البنكية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، وتوصلت إلى نتائج أهمها وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسب السيولة البنكية ونسب معدل العائد وبين نسب السيولة البنكية ونسب المخاطرة، كما توصلت الدراسة إلى أنه لا تطبق إدارات المصارف التجارية الفلسطينية نسب السيولة البنكية المعمول بها لدى سلطة النقد الفلسطينية، وهناك اختلاف بين علاقة السيولة والعائد بين المصارف التجارية، وهناك اختلاف بين علاقة السيولة والمخاطرة بين المصارف التجارية، كما ثبت عدم وجود علاقة ارتباط وتأثير بين السيولة البنكية ومؤشرات مخاطرة السيولة للمصارف التجارية الفلسطينية "مجتمعة" موضوع الدراسة.

الدهامين (2009)، أثر المضمون المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية على

مؤشرات الربحية:

هدفت الدراسة تحديد أهمية قائمة التدفقات النقدية بما تحتويه من معلومات في تقييم الوضع المالي للشركة وتحليله من خلال الربحية وذلك من خلال قياس أثر المضمون المعلوماتي لقائمة التدفق النقدي المتمثل في صافي التدفقات النقدية والأنشطة الرئيسية (التشغيلية والاستثمارية والتمويلية) ونسب الكفاية ونسب الكفاءة الخاصة بالتدفقات النقدية التشغيلية على مؤشرات الربحية. حيث شملت الدراسة 13 بنكاً تجارياً أردنياً، وأعطت فترة زمنية قدرها 10 سنوات من سنة (1998 - 2007). حيث أشارت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائياً لكل من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية على مؤشرات الربحية في حين لم يكن هناك أي أثر لصافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية على مؤشرات الربحية. كما لم

يكن هناك أثر لأية نسبة من نسب الكفاية الخاصة بالتدفقات النقدية التشغيلية على مؤشرات الربحية وهي نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى كل من الالتزامات والفوائد المدينة وتوزيعات الأرباح وكذلك الأمر بالنسبة لنسب الكفاءة. حيث لم يكن هناك أي أثر من هذه النسب على مؤشرات الربحية والتي تشمل نسبة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى كل من إجمالي الأصول وصافي الربح والفوائد الدائنة . وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات، أهمها معرفة أسباب استخدام الطريقة غير المباشرة في إعداد قائمة التدفقات النقدية. وضرورة توعية المستثمرين والدائنين بأهمية صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية للمنشأة، كما أوصى بقيام الجهات المختصة بالإفصاح عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والتمويلية في مكان بارز في التقارير السنوية بشكل مستقل ودراسة عوامل مؤشرات أخرى غير تلك الموجودة في الدراسة تؤثر على مؤشرات الربحية. وتوفير بيانات عن نسب التدفقات النقدية وغيرها من النسب المفيدة في اتخاذ القرارات.

دراسة قام بها مرهج، وآخرون(2014) بعنوان تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الى نتائج أهمها تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية. تختلف العوامل المؤثرة

على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية. بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيراً، كما توصلت إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها.

دراسة قام بها العبيد (2015) بعنوان أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم بالسيولة والربحية لدى المصارف الإسلامية، وكيفية تأثير السيولة ففقدرة هذه المصارف على تحقيق الأرباح. ولذلك تم اخذ عينة للدراسة شملت (بنك البركة - سورية، بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي)، لبيان فيما إذا كان هناك علاقة بين سيولة هذه المصارف وربحيتها وذلك بالاعتماد على البيانات مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، وتوصلت الدراسة الى نتائج أهمها عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة المصارف الإسلامية العاملة في سورية وربحيتها، وعلى الرغم من ارتفاع نسب السيولة لديها عموماً، إلا أن هناك انخفاض في معدل العائد على الأصول، وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها يجب العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية القائمة واستخدام أدوات مالية إسلامية جديدة لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية، تمهيداً لإيجاد أسواق مالية إسلامية.

الدراسات الأجنبية:

Effect of Capital Structure on Banks Performance: (Al-Farisisalman, 2012)

A Profit Efficiency Approach Islamic and Conventional Banks Case in Indonesia

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الهيكلة لرأس المال على أداء عينتين من مجموعة البنوك التجارية والإسلامية وذلك باستخدام منهجية كفاءة الربح. وقد تمت دراسة الأثر على مرحلتين حيث تم في المرحلة الأولى قياس درجة كفاءة الربح لكل بنك في إندونيسيا خلال سنة (2005 - 2010).

أما في المرحلة الثانية فقد تم توزيع نسب رأس مال البنوك لقياس أثرها على أداء البنك باستخدام منهجية التوزيع الحر (DFA). وقد أشارت نتيجة المرحلة الأولى إلى وجود فعالية ربح متوسطة مقدارها (0.60) في حين أن أقصى درجة ممكن الحصول عليها هي (0.78)، وبالتالي فإن هذا يدل على وجود مجال مقداره (0.18) للبنوك الإندونيسية لتحسين أدائها. كما أشارت مخرجات الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية في إندونيسيا نجحت في تحصيل ما نسبته 20% أعلى من درجة الكفاءة المطلوبة.

أشارت نتائج المرحلة الثانية إلى أن نسبة رأس مال البنك لها تأثير سلبي على فعالية أرباحها، وكان هذا الأثر السلبي أعلى لدى البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التجارية.

دراسة قام بها مرهج، وآخرون (2014) بعنوان تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة اللاذقية

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية، وترتيبها حسب أهميتها النسبية، والمقارنة بين المصارف التجارية العامة والخاصة بخصوص العوامل التي تؤثر في ربحيتها. اعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت إلى نتائج أهمها تتأثر ربحية المصارف التجارية السورية بمجموعة من العوامل يمكن تصنيفها ضمن فئتين: عوامل داخلية، وعوامل خارجية. تختلف العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية في أهميتها النسبية، وكان أكثر العوامل تأثيراً الظروف الاقتصادية والسياسية، وتوظيف الموارد، والتشريعات القانونية والضوابط المصرفية. بينما كان عمر المصرف وعدد موظفي المصرف أقل العوامل تأثيراً، كما توصلت إلى أنه لا توجد فروق دالة إحصائية بين المصارف التجارية العامة والخاصة في العوامل الداخلية والخارجية التي تؤثر على ربحيتها

دراسة قام بها العبيد (2015) بعنوان أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية

هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم بالسيولة والربحية لدى المصارف الإسلامية، وكيفية تأثير السيولة ففقدرة هذه المصارف على تحقيق الأرباح. ولذلك تم اخذ عينة للدراسة شملت (بنك البركة - سورية، بنك الشام، بنك سورية الدولي الإسلامي)، لبيان فيما إذا كان هناك علاقة بين سيولة هذه المصارف وربحيتها وذلك بالاعتماد على البيانات مقاساً بالعائد على الأصول (ROA)، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها عدم وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين سيولة المصارف الإسلامية العاملة في سورية وربحيتها، وعلى الرغم من ارتفاع نسب السيولة لديها عموماً، إلا أن هناك انخفاض في معدل العائد على الأصول، وأوصت الدراسة بتوصيات أهمها يجب العمل على تطوير الأدوات المالية الإسلامية القائمة واستخدام أدوات مالية إسلامية جديدة

لتطوير الأسواق المالية التي تتعامل بأصول مالية إسلامية ، تمهيداً لإيجاد أسواق مالية إسلامية.

3.2.2. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

- لم تتطرق الدراسات السابقة لدراسة أثر المركز المالي ككل على ربحية المصارف.
- تناولت الدراسة البنوك التقليدية بينما تناولت الدراسة الحالية مصرف إسلامي.

ثالثاً : الدراسة التطبيقية :

نبذة تعريفية عن مصرف الراجحي

- بدأ مصرف الراجحي، أحد أكبر المصارف الإسلامية في العالم، نشاطه عام 1957م. ويتمتع مصرف الراجحي بخبرة تمتد لأكثر من 58 عاماً في مجال الأعمال المصرفية والأنشطة التجارية. وتم افتتاح أول فرع لمصرف للرجال في حي الديرة في الرياض عام 1957م، بينما افتتح أول فرع للسيدات عام 1979م في حي الشميسي.
- وقد شهد العام 1978م، دمج مختلف المؤسسات التي تحمل اسم الراجحي تحت مظلة واحدة في شركة الراجحي المصرفية للتجارة وفي عام 1988 تم تحويل المصرف إلى شركة مساهمة سعودية عامة. وبما أن المصرف يركز إلى مبادئ المصرفية الإسلامية بشكل أساسي، فهو يلعب دوراً رئيسياً وأساسياً في سد الفجوة بين متطلبات المصرفية الحديثة والقيم الجوهرية للشريعة الإسلامية مشكلاً معايير صناعية وتنموية يحتذى بها.
- يتمتع مصرف الراجحي، ومقره الرياض بالملكة العربية السعودية، بمركز مالي قوي وهو يدير أصولاً بقيمة 307 مليار ريال سعودي (80 مليار دولار

أمريكي)، ويبلغ رأس ماله 16.25 مليار ريال سعودي (4.3 مليار دولار)، ويعمل فيه أكثر من 9,600 موظف. ولديه شبكة واسعة تضم أكثر من 500 فرع وأكثر من 4,100 جهاز صراف آلي و46,000 أجهزة نقاط البيع، و170 مراكز للحوالات المالية، كما أن لديه أكبر قاعدة عملاء بين المصارف السعودية.

منهجية الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي: لاستعراض أهم الأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة مع إجراء بعض التحليل والمقارنات كلما أمكن ذلك، وذلك لتغطية الجانب النظري.

مصادر جمع البيانات:

- اعتمدت الدراسة على دراسة حالة مصرف الراجحي حيث تم جمع البيانات اللازمة عن متغيرات الدراسة خلال الفترة (2011- 2015).
- كما اعتمدت الدراسة في جمع البيانات اللازمة على مطالعة الأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل مباشر أو غير مباشر ومطالعة المراجع والكتب المتعلقة بالبنوك والعمليات المصرفية والمجالات والدوريات ذات العلاقة تصفح بعض مواقع الانترنت.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

- 1- أساليب الإحصاء الوصفي كالنسب المئوية والمتوسطات والتكرارات والانحراف المعياري لتحديد خصائص عينة الدراسة.
- 2- اختبار الانحدار (F. Test) لتحديد أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.
- 3- تم استخدام برنامج SPSS.

رابعا : عرض النتائج واختبار الفرضيات**المقدمة**

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر المركز المالي وربحية المصارف حيث وبعد جمع البيانات المالية حول متغيرات الدراسة لبنك الراجحي خلال الفترة (2011-2015)، تم الاستعانة بالمنهج الكمي لدراسة وتحليل البيانات، حيث تم إيجاد المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة خلال فترة الدراسة وذلك لغرض التحليل الوصفي، كما تم إجراء التحليل المناسب لاختبار فرضيات الدراسة.

عرض نتائج التحليل

يبين الجدول رقم (1) المركز المالي لمصرف الراجحي والتي تم التعبير عنها إجمالي الموجودات، إجمالي التمويلات والاستثمارات، إجمالي حسابات العملاء، إجمالي حقوق الملاك، والربحية في المصرف والتي تم التعبير عنها ب (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم) خلال الفترة (2011 - 2015).

1- الجدول رقم (1- 3)**2- مؤشرات البنوك الحجم (مجموع الموجودات)، والسيولة والربحية (ملايين****الريالات)**

2015	2014	2013	2012	2011	المركز المالي لمصرف الراجحي
24,618	23,464	20,968	19,055	17,154	إجمالي الموجودات
18,358	17,624	15,355	14,319	11,818	إجمالي التمويلات والاستثمارات
20,164	19,861	17,744	16,398	14,680	إجمالي حسابات العملاء
2,095	2,075	1,983	1,968	1,799	إجمالي حقوق الملاك
2015	2014	2013	2012	2011	الربحية لمصرف الراجحي
286	275	258	235	212	صافي الدخل
163	152	145	133	118	صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم

يلاحظ من خلال الجدول رقم (1 - 3) ارتفاع في إجمالي الموجودات خلال أعوام الدراسة حيث بلغت في العام 2011 (17,154)، وقد ارتفعت في الأعوام التالية إلى أن وصلت إلى (24,618) في العام 2015.

ويشير الجدول إلى تطور في إجمالي التمويلات والاستثمارات خلال أعوام الدراسة حيث بلغت في العام 2011 (11,818)، وقد ارتفعت في الأعوام التالية إلى أن وصلت إلى (18,358) في العام 2015.

كما يشير الجدول إلى تطور في إجمالي حسابات العملاء خلال أعوام الدراسة حيث بلغت في العام 2011 (14,680)، وقد ارتفعت في الأعوام التالية إلى أن وصلت إلى (20,164) في العام 2015.

ويشير الجدول إلى تطور في إجمالي حقوق الملاك خلال أعوام الدراسة حيث بلغت في العام 2011 (1,799)، وقد ارتفعت في الأعوام التالية إلى أن وصلت إلى (2,095) في العام 2015.

أما بالنسبة إلى الربحية فالجدول رقم (1 - 3) يشير إلى أن تطور الفروق في صافي الدخل خلال سنوات الدراسة فبلغ 2012 في العام 2011، وارتفع إلى أن بلغ 286 في العام 2015، في حين بلغ صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم 118 في العام 2011، و 163 في العام 2015.

اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي الموجودات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام اختبار الانحدار، لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي الموجودات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

نتائج تحليل اختبار الانحدار:

جدول (2- 3)

جدول ملخص النموذج (b)(Model Summary)

النموذج	R	R2	Adjusted R2
معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	
1	a992.	983.	978.

a. Predictors: (Constant), Total_ASS

يتبين من الجدول (2- 3) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (a992.)، وعلى مستوى معنوية عالية كما هو موضح، أما قيمة معامل التحديد ويحدد بـ (R2) بقيمة (983.) أما التحديد المعدل ((Adjust)) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (978.).

اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار:

يمثل الجدول (3- 3) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول (3- 3)

نتائج تحليل التباين b

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
1	Regression	2201.522	1	2201.522	174.826	b001.
	Residual	37.778	3	12.593		
	المجموع	2239.300	4			

a. Dependent Variable: الربحية

b. Predictors: (Constant ، إجمالي الموجودات

يوضح جدول (3- 3) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائي (F). وتم صياغة فرضياته كالآتي:

نموذج الانحدار غير معنوي (لا يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع).

نموذج الانحدار معنوي (يوجد تأثير للمتغير المستقل على المتغير التابع).

ومن خلال ما يبينه جدول (3- 3) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ

(174.826) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ ($\text{Sig} = 0.001$) أقل من مستوى الدلالة

($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً.

ومن هذا المنطلق يتم رفض فرضية العدمية وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو

دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي الموجودات على ربحية المصارف

(صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي التمويلات والاستثمارات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام اختبار الانحدار، لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي التمويلات والاستثمارات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).
نتائج تحليل اختبار الانحدار:

جدول (4- 3)

جدول ملخص النموذج (b)(Model Summary)

النموذج	R	R2	Adjusted R2
	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	a989.	979.	972.

يتبين من الجدول (4- 3) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (a989.)، وعلى مستوى معنوية عالية كما هو موضح، أما قيمة معامل التحديد ويحدد ب (R2) بقيمة (979.) أما التحديد المعدل (Adjust) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (972.).
اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار:

يمثل الجدول (5- 3) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول (5- 3)

نتائج تحليل التباين b

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
1	Regression	2191.730	1	2191.730	138.222	b001.
	Residual	47.570	3	15.857		
	المجموع	2239.300	4			

a Dependent Variable: الربحية

b Predictors: (Constant) إجمالي التمويلات والاستثمارات

يوضح جدول (5- 3) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائي (F). وتم صياغة فرضياته كالآتي:

ومن خلال ما يبينه جدول (5- 3) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ (138.222) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ ($\text{Sig} = 0.001$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً.

ومن هذا المنطلق يتم رفض فرضية العدمية وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي التمويلات والاستثمارات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

الفرضية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي حسابات العملاء على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام اختبار الانحدار، لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية داله إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي حسابات العملاء على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

نتائج تحليل اختبار الانحدار:

جدول (6- 3)

جدول ملخص النموذج (Model Summary)

النموذج	R	R2	Adjusted R2
	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل
1	a988.	976.	968.

(a. Predictors: (Constant)، إجمالي حسابات العملاء

يتبين من الجدول (6- 3) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (a988.)، وعلى مستوى معنوية عالية كما هو موضح، أما قيمة معامل التحديد ويحدد ب (R2) بقيمة (976.) أما التحديد المعدل ((Adjust)) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (968.). اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار:

يمثل الجدول (7- 3) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول (7- 3)

نتائج تحليل التباين b

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
1	Regression	2185.402	1	2185.402	121.641	b002.
	Residual	53.898	3	17.966		
	المجموع	2239.300	4			

a. Dependent Variable: الربحية

b. (Predictors: Constant)، إجمالي حسابات العملاء

يوضح جدول (7- 3) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائي (F):

ومن خلال ما يبينه جدول (7) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ (121.641) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ ($\text{Sig} = 0.002$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً.

ومن هذا المنطلق يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي حسابات العملاء على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

الفرضية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي حقوق الملاك على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

ولاختبار فرضية الدراسة فقد تم استخدام اختبار الانحدار، لمعرفة مدى وجود علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) بين إجمالي حقوق الملاك على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

نتائج تحليل اختبار الانحدار:

جدول (8 - 3)

جدول ملخص النموذج (b)(Model Summary)

النموذج	R	R2	Adjusted R2
معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	
1	a961.	924.	899.

(a. Predictors: (Constant)، إجمالي حقوق الملاك

يتبين من الجدول (8 - 3) أن قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع بلغت (a961.)، وعلى مستوى معنوية عالية كما هو موضح، أما قيمة معامل التحديد ويحدد ب (R2) بقيمة (924.) أما التحديد المعدل (Adjust) والذي يأخذ بالاعتبار الزيادة الحاصل في درجات الحرية، وكما هو موضح أعلاه فقد بلغت قيمته (899.). اختبار المعنوية الإجمالية لنموذج الانحدار:

يمثل الجدول (9 - 3) نتائج تحليل التباين لاختبار معنوية نموذج الانحدار:

جدول (9- 3)

نتائج تحليل التباين b

النموذج	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F	مستوى الدلالة
1	Regression	2069.730	1	2069.730	36.617	b009.
	Residual	169.570	3	56.523		
	المجموع	2239.300	4			

a. Dependent Variable: الربحية

b. Predictors: (Constant إجمالي حقوق الملاك

يوضح جدول (9- 3) تحليل التباين والذي يهدف إلى التعرف على القوة التفسيرية للنموذج عن طريق إحصائي (F):

ومن خلال ما يبينه جدول (9- 3) فإنه يتضح وجود معنوية عالية لاختبار (F) مقدرة بـ (36.617) وبمستوى الدلالة قُدرت بـ ($\text{Sig} = 0.009$) أقل من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)، مما يشير إلى وجود أثر دال إحصائياً.

ومن هذا المنطلق يتم رفض فرضية الدراسة العدمية وبالتالي فإنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي حقوق الملاك على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

خامساً : النتائج والتوصيات

النتائج:

توصل الباحث من خلال الدراسة إلى النتائج التالية:

- أشارت الدراسة إلى وجود ارتفاع في مؤشرات المركز المالي لمصرف الراجحي خلال فترة الدراسة وشملت تلك الارتفاعات كل من إجمالي الموجودات،

- إجمالي التمويلات والاستثمارات، إجمالي حسابات العملاء إجمالي حقوق الملاك خلال أعوام الدراسة 2011 - 2015.
- أشارت الدراسة إلى تطور الربحية خلال فترة الدراسة من حيث صافي الدخل، وصافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم خلال أعوام الدراسة 2011 - 2015.
- توصلت النتائج إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي الموجودات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي التمويلات والاستثمارات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإجمالي التمويلات والاستثمارات على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي حسابات العملاء على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).
- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإجمالي حقوق الملاك على ربحية المصارف (صافي الدخل، صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم).

التوصيات:

على ضوء نتائج الدراسة قام الباحث بالتوصيات التالية:

- (1) من الضروري على أصحاب القرار في البنوك التجارية الحفاظ على مستوى عالي من مؤشرات المركز المالي حيث أثبتت الدراسة أن ارتفاع مؤشرات المركز المالية يؤدي إلى زيادة الربحية في المصارف.
- (2) ضرورة تنويع المحافظ الاستثمارية للحفاظ على التنويع الأمثل للمحفظة بما يحقق استمرار مستوى العوائد وضبط المخاطر في البنوك.
- (3) ضرورة تعميم نتائج الدراسة على البنوك التجارية للأخذ بنتائجها وتوصياتها وإجراء المزيد من الدراسات التي تتعمق في موضوع ربحية البنوك التجارية واعتماد عينات دراسة من بنوك تختلف في أحجامها للتوصل إلى نتائج من شأنها أن تساهم في بيان أهم المتغيرات التي تؤثر على الربحية.
- (4) ويعتقد الباحثان أنه لا بد من إجراء المزيد من الدراسات حول متغيرات الدراسة لتشمل متغيرات وبنوك أخرى لما لها من أهمية للبنوك وللمساهمين.

المراجع:

- (1) أبو رحمه، سيرين سميح (2009)، السيولة البنكية وأثرها في العائد والمخاطرة دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الفلسطينية، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- (2) خنفر، مؤيد راضي، والمطارنة، غسان فلاح (2006)، "تحليل القوائم المالية"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر، عمان.

- 3) الدماغين، حذيفة(2009)، أثر المضمون المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية على مؤشرات الربحية دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية من عام (1998 - 2007) ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية إدارة المال والأعمال ، جامعة آل البيت، الأردن.
- 4) الراوي، خالد (2003)، وهيب إدارة العمليات البنكية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 5) الرفاعي، حسين (2009)، أثر عوامل البيئة الداخلية على إداء البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير غير منشورة ،قسم التمويل والمصارف في كلية إدارة الأعمال ،جامعة آل البيت، الأردن.
- 6) رمضان، زياد، جودة، محفوظ (2006)، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة - عمان.
- 7) الطایل، مصطفى كمال السيد، (2012)، البنوك الإسلامية و المنهج التمويلي، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- 8) عبد الحميد، عبد المطلب (2002)، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- 9) العبيد، ميمون علي (2015) أثر السيولة في ربحية المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية السورية، مجلة جامعة البعث المجلد 73 العدد 9.
- 10) مرهج، منذر، حمودة، عبد الواحد، مزيق، رامي أكرم (2014) تحديد العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية باستخدام التحليل المتعدد المتغيرات دراسة ميدانية في المصرف التجاري السوري بمحافظة

اللاذقية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة

العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 36، العدد، 2.

11) المومني، منذر طلال، والسروجي، عنان فتحي، (2007)، مقارنة أداء

المصارف الإسلامية والتقليدية باستخدام النسب المالية، مجلة المنارة،

المجلد 13، العدد 2.

12) Al-Farisi, salman, (2012), Effect of Capital Structure on Banks Performance: A Profit Efficiency Approach Islamic and Conventional Banks Case in Indonesia TELKOM Institute of Management , vol 1, no.7, p.p 222-249

13) Timothy W. kochS. Scott Macdonald (2000), Bank Management, The DrydonPresshrcourt College Publisher , USA , 2000 , p. 115.

مدي توافق معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع الأنظمة المحاسبية المختلفة
(دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات البترول السودانية)

د. عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن

أستاذ المحاسبة المشارك، ورئيس قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة النيلين.

:Abstract

International accounting harmonization is of great importance in understanding and comparability of international financial statements, hence the inflow of foreign investments, as well as saving time and costs incurred in the case of financial statements prepared on different bases and standards, in addition to prepare accounting standards that comply with economic, social and legal conditions.

This research aims to determine the harmonization of the concepts, practice and accounting treatments of Sudanese oil companies with the concepts, practices and accounting treatments contained in International Financial Reporting Standard No. (6) entitled "Detection and Evaluation of Mineral Resources". The variables were defined in this paragraph. The concept of definitions and terminology contained therein, the requirements of the standard, accounting treatment and disclosure, and their compatibility with accounting practice in oil companies in Sudan.

Several finding have been reached, including that international accounting harmonization works to help different investors to understand the financial statements and reports, and then make various economic decisions rationally and effectively, increase the transparency and quality of accounting information financial reports, and activate the dealing in the money market. The results of the field study showed that the definitions, terminology, requirements, disclosures and accounting treatment contained in International Report

No. 6 are in high proportion to what exists in the oil companies in Sudan, except for the requirements related to the establishment of provisions to meet the restoration of the oil exploration and exploration wastes. A cost model or a revaluation model to account for exploration and valuation costs recognized as an asset and recognition of impairment loss. Among the recommendations made is working on dealing with paragraphs where there is no consensus and the need to disclose in the notes to the financial statements of the oil companies in Sudan the compatibility of the accounting practices with the international standard No. 6, so that the investors will be reassured, especially foreigners, and thus facilitate the understanding and comparison of the financial statements among companies.

{**Keywords:** International Accounting Harmonization, International Financial Reporting Standard No. 6.. }

مستخلص:

للتوافق المحاسبي الدولي أهمية كبيرة تتمثل في الفهم وإمكانية المقارنة للبيانات المالية الدولية، ومن ثم تدفق الاستثمارات الأجنبية، وكذلك توفير الوقت والتكاليف التي يتم تكبدها في حالة البيانات المالية المعدة على أسس ومعايير مختلفة، بالإضافة إلى إعداد معايير محاسبية تتوافق وتواكب الظروف الاقتصادية والاجتماعية والقانونية.

يستهدف هذا البحث تحديد مدى توافق المفاهيم والممارسة والمعالجات المحاسبية لشركات البترول السودانية مع المفاهيم والممارسة والمعالجات المحاسبية الواردة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) بعنوان "الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها"، فتم تحديد المتغيرات فيما يتضمنه هذا المعيار من فقرات في مفهوم التعريفات والمصطلحات الواردة فيه، متطلبات المعيار، والمعالجة المحاسبية والإفصاح، ومدى توافقهما مع الممارسة المحاسبية في شركات البترول في السودان.

تم التوصل عدة نتائج منها أن التوافق المحاسبي الدولي يعمل علي مساعدة المستثمرين المختلفين من فهم القوائم والتقارير المالية، ومن ثم إتخاذ القرارات الاقتصادية بصورة رشيدة وفاعلة، وزيادة شفافية وجودة المعلومات المحاسبية التقارير المالية، وتنشيط التعامل في سوق المال. وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية أن التعريفات والمصطلحات والمتطلبات والافصاحات والمعالجة المحاسبية الواردة في معيار التقرير الدولي رقم (6) تتوافق وبنسب عالية مع ما هو موجود في شركات البترول في السودان، ماعدا المتطلبات المتعلقة بتكوين مخصصات لمقابلة عملية ترميم مخلفات عملية التقيب والاستكشاف عن البترول، والاختيار بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم المعترف بها كأصل، والاعتراف بخسارة التدني. ومن التوصيات المقدمة العمل علي معالجة الفقرات التي لا يوجد بها توافق، وضرورة الإفصاح في ملاحظات القوائم المالية لشركات البترول في السودان عن توافق الممارسات المحاسبية مع المعيار الدولي رقم (6)، حتى يتم طمأنة المستثمرين خاصة الأجانب، ومن ثم تسهيل عملية فهم ومقارنة القوائم المالية بين الشركات.

{الكلمات المفتاحية: التوافق المحاسبي الدولي، معيار التقرير المالي الدولي رقم (6)}.

مشكلة وتساؤلات البحث

يتيح الفكر المحاسبي عدد من المعالجات والطرق المحاسبية المختلفة للمحاسبة عن الحدث المالي الواحد، وهذا ناتج من كون المحاسبة فن، حيث أن المحاسبين كانوا يبتكرون معالجات للمشاكل المحاسبية التي تطرأ عليهم من أجل توفير بيانات مالية لأصحاب المشروعات، وبما أنهم كانوا منتشرين في مناطق مختلفة ومتباعدة واختلاف البيئات والظروف والمشاكل المالية لتلك المناطق، وأنهم غير متصلين مع بعضهم البعض نتج عن ذلك معالجات أو ممارسات أو سياسات محاسبية مختلفة لنفس المشكلة المحاسبية (عبد الرحمن، 2012م).

تعتبر المحاسبة وسيلة أساسية للاتصال، تختلف أساليبها وطرق تطبيقها من بلد إلى آخر، فالاختلاف الذي ميز الأنظمة المحاسبية بين دول العالم أدى إلى عدم قدرة مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ قرارات تعتمد على معايير محاسبية موحدة، ودفع بالكثير من المنظمات الدولية والهيئات المهنية لتكثيف جهودها لإرساء معالم التوافق المحاسبي، من خلال البحث لزيادة الانسجام والتوافق بين الممارسات المحاسبية المختلفة، ووضع حدود لهذه الاختلافات وإيجاد ممارسات محاسبية تحظى بصفة القبول الدولي (يوسفي، 2011م).

إن اختلاف القوانين والتشريعات المتعلقة بالضرائب والاستثمار وتنظيم عمل الشركات، وكذلك النظم السياسية والاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية والإدارية أدى إلى اختلاف الممارسة المحاسبية، ومن ثم اختلاف الطرق والسياسات المحاسبية بين الدول والمجتمعات، فدراسة (David, et al, 2007) تناولت أسباب الاختلاف في النظم المحاسبية بين الدول (حالة كازاخستان)، وقد حددت الدراسة هذه الأسباب في العوامل السياسية، الاقتصادية، العوامل المرتبطة بالشركات (النظم والقوانين)، العوامل الثقافية، التقدم التكنولوجي، حجم الاستثمارات، ودور المنظمات المهنية، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يحسن نظم المحاسبة المحلية، ويزيد شفافية القوائم المالية، وركزت دراسة (Joshi and Jasim, 2008) على تحديد مدي إدراك أهمية تطبيق معايير محاسبية دولية موحدة من قبل المحاسبين والمراجعين بمكاتب المراجعة في البحرين، وتوصلت إلى أن فوائد التوافق المحاسبي للمعايير الدولية أكبر من سلبياته، وأوضحت أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في البحرين لموقعها الجغرافي المالي في الشرق الأوسط، وأن دراسة (الجرف، 2012م) هدفت إلى وضع إطار مقترح لتوضيح أهمية التوافق بين

معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية ومعايير المحاسبة الدولية، واختبار مدى ملائمة هذا الإطار في البيئة السعودية، وتوصلت إلى أن التوافق مع معايير المحاسبة الدولية يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وجودة التقارير المالية للشركات بالمملكة العربية السعودية، ومن ثم زيادة القدرة التنبؤية بأرباح الشركات، وتنشيط التعامل في سوق المال السعودي، واستهدفت دراسة (شيرزا، 2013م) تحديد نتائج قيام العراق بتبني وتطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وتوصلت إلى أن المعايير المحاسبية الدولية لا تلائم الدول النامية، حيث أنها لم تراعي الظروف البيئية لها، فتم صياغتها بناءً على بيئة الدول المتقدمة فقط، وأن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في العراق يقلل التضارب بآليات المعالجات المحاسبية.

وفي البيئة السودانية توصلت دراسة (عبد العليم، 2010م) إلى أن تباين النظم والممارسات المحاسبية يعتبر تحدي هام لتطبيق المعايير الدولية، وتوصلت إلى أن توفير معايير محاسبية موحدة يزيد من كفاءة وفعالية نظم المعلومات المحاسبية، وتسهيل عملية اتخاذ القرار، كما أن توفيق المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير الدولية يحقق فوائد عدة لجميع الأطراف ذات العلاقة، وأن (شعراني، 2016م) هدفت إلى معرفة أثر توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية، وتوصلت إلى أن توافق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية ينتج عنه معلومات تساعد في إمكانية المقارنة بين المعلومات المالية لفترات متتالية لنفس المؤسسة والمؤسسات في سنوات مختلفة.

وقسمت دراسة (الميهي، 2012م) التجانس أو التوافق المحاسبي الدولي إلى نوعين هما التجانس الواقعي (الفعلي) ويشير إلى التجانس في الممارسات التي تطبقها الشركات بصورة فعلية عند إعداد التقارير المالية، والتجانس الرسمي (التشريعي) ويعبر عن التجانس في القواعد واللوائح المحاسبية أو المعايير المحاسبية. وفي هذا البحث يتم التركيز على قياس التجانس أو التوافق المحاسبي الفعلي، وذلك لعدم وجود معايير محاسبية واضحة ومصدرة بصورة رسمية في السودان.

وبناءً على ما سبق يركز هذا البحث على تحديد مدي توافق المفاهيم والممارسة والمعالجات المحاسبية لشركات البترول السودانية مع المفاهيم والممارسة والمعالجات المحاسبية الواردة في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) بعنوان "الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها"، حيث أن النظام الاقتصادي العالمي يتطلب أن تعد التقارير المالية للشركات بأساس أو معيار أو مفاهيم متوافقة أو موحدة، ولذلك لفهمها ومقارنتها من قبل المستثمرين الدوليين، ومن ثم انسياب الاستثمارات الأجنبية، ويكمن صياغة تساؤلات مشكلة البحث كالآتي:

1. هل يتوافق مفهوم التعريفات والمصطلحات الواردة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع مفهومها لدى شركات البترول السودانية؟
2. هل تتوافق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع ما تقوم عليه الأنظمة المحاسبية لدى شركات البترول السودانية؟
3. هل تتوافق المعالجة المحاسبية والإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع المعالجة المحاسبية والإفصاح في الأنظمة المحاسبية لدى شركات البترول السودانية؟

الإطار النظري وبناء الفرضيات

التوافق المحاسبي

التوافق المحاسبي (Harmonization Accounting) مصطلح محاسبي مرافق للمحاسبة الدولية (International Accounting)، يعبر عن تخفيض الفروق والاختلافات بين الأنظمة المحاسبية للدول المختلفة، ويتميز عن التوحيد المحاسبي (Uniformisation Accounting) الذي يمثل التوحيد الكلي للقواعد المحاسبية علي المستوى الدولي، وهذا أمر مستحيل، وغير نافع مادامت المحاسبة جزء مكمّل للمحيط الثقافي في كل دولة (عبادي، 2011م: 2). أما التوافق المحاسبي يشير إلي عملية تقليل الفروقات في تطبيقات التقرير المالي فيما بين الدول لزيادة إمكانية مقارنة القوائم المالية، وتتضمن عملية التوافق تطوير مجموعة المعايير المحاسبية الدولية الواجب تطبيقها في مختلف دول العالم لزيادة عالمية أسواق رأس المال (قباني، 2002م؛ تشوي وآخرون، 2004م).

كما يعبر عن درجة من التنسيق أو التماثل فيما بين مجموعات مختلفة من المعايير والطرق وأشكال التقارير المالية، وزيادة انسجام وتوافق الممارسات المحاسبية بوضع حدود للخلافات بينها، وتخفيض المعايير المتناسقة من الاختلافات المنطقية، وتحسين التوافق في المعلومات المالية بين الدول المختلفة (محمد وتوفيق، 2004م). فالتنسيق المحاسبي الدولي يجعل من قابلية المقارنة للشركات مع بعضها البعض أمراً سهلاً، كما أن تشابه أنظمة الشركات متعددة الجنسيات سوف يكون أسهل في حالة إجراء تنسيق بين معايير وأسس وقواعد المحاسبة الدولية، وأن هذا الإجراء سوف يمكن المحاسبين بالشركات الدولية التي تحول أموالها في عديد من الأقطار وأسواق

رأس المال العالمية إلى فهم الاستثمارات الدولية في تلك الدولة والمحاسبة عنها، وكذلك فهم المعاملات بالعملة الأجنبية وترجمة القوائم المالية لها، وتقييم القوائم المالية للشركات العالمية في حالة الاندماج (لطفی، 2010).

فالتوافق المحاسبي الدولي يهدف بصورة أساسية إلى تحقيق الكفاءة التي تقتضيها التبادلات الاقتصادية الدولية، والتي عادة ما تسعى الشركات متعددة الجنسيات لبلوغها من خلال خفض تكلفة رأس المال، وتوحيد شروط المنافسة التي تحكم النشاط الاقتصادي داخل التجمعات أو التكتلات الاقتصادية، كما تمكن المستثمرين الدوليين من مقارنة المعلومات المتاحة عن كل المؤسسات بعد إلغاء آثار الاختلاف المحاسبي، وإنجاح عمليات الرقابة على مختلف فروع الشركات بناءً عن التقارب، والاستغلال الجيد للمعلومات المتاحة عن الشركة خاصة عمليات الاستثمار أو الاندماج، وكذلك تخفيض تكاليف الاستغلال المتعلقة بإعداد القوائم المالية للشركات التي لها عدة فروع تنشط في عدة دول تتبع أنظمة محاسبية مختلفة، بالإضافة إلى إنجاح عمليات الرقابة التي تقوم بها بعض الهيئات الدولية كالاتحاد الأوروبي، هيئات مراقبة الأسواق المالية، البنك الدولي وغيرها، دون أن تتحمل تلك الهيئات أعباء إضافية متعلقة بتفسير ومراجعة القوائم المالية. (يوسفی، 2011م).

يتضح للباحث مما سبق أن التوافق المحاسبي الدولي يشير إلى التنسيق وتقليل الاختلافات بين الأنظمة والمعايير والطرق المحاسبية بين الشركات الموجودة في دول مختلفة، وذلك لغرض إعداد تقارير مالية شبه موحدة، مما يساعد المستثمرين والمستخدمين المختلفين من فهمها، ومقارنة أداء تلك الشركات، ومن ثم اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة بصورة رشيدة وفاعلة.

ملخص معيار التقرير المالي الدولي رقم (6)

ويوضح الجدول رقم (1) ملخص لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (6) (الكشف عن المصادر المعدنية (الطبيعية) وتقييمها) والذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB):

جدول رقم (1): ملخص معيار التقرير المالي الدولي رقم (6)

1	مقدمة المعيار	- تتمثل المصادر الطبيعية في حقول النفط والغاز الطبيعي ومناجم الفوسفات والذهب والفحم والغابات وغيرها. - تمتاز المصادر الطبيعية بحاجتها إلى استثمارات مالية ضخمة، وفترة طويلة نسبياً من بداية العمل وحتى البدء باستخراجها. - هنالك حالات عديدة يكون فيها المصدر الطبيعي غير مجدي اقتصادياً، ولا يتم اكتشاف ذلك إلا بعد بدء العمل ودفع مبالغ مالية عالية نسبياً. - لذلك فإن أهم المشاكل المحاسبية الخاصة بالمصادر الطبيعية هي كيفية تحديد ومعالجة تكاليف البحث والاستكشاف الخاصة بها، وكيفية توزيع التكلفة خلال فترات التملك أو اكتشاف المصدر. - جاء المعيار لوضع بعض الإرشادات المحدودة لعملية المحاسبة عن المصادر الطبيعية، وعلي أن يقوم مجلس معايير المحاسبة الدولي لاحقاً بإصدار معيار أكثر تفصيلاً وتحديداً وليتم تغطية الموضوع بشكل وافٍ.
2	هدف المعيار	يهدف المعيار إلى وصف كيفية التقرير المالي عن الكشف عن المصادر الطبيعية وبشكل أكثر تحديداً يهدف هذا المعيار إلى ما يلي: 1. إدخال تحسينات محدودة للممارسات المحاسبية الحالية لنفقات الاستكشاف والتقييم. 2. تحديد أي من نفقات الاستكشاف والتقييم يجب رسملتها كأصل، وأي منها يجب الاعتراف به كمصروف. 3. إخضاع نفقات الاستكشاف والتقييم المرسلة كأصول لتقييم

		التدني طبقاً للمعيار 6، في حين يتم قياس أي تدني وفق معيار المحاسبة 36. 4. بيان الإفصاحات التي تحدد وتوضح المبالغ الواردة في القوائم المالية عن الكشف عن وتقييم المصادر الطبيعية، ومساعدة المستخدمين في فهم مبلغ وتوقيت وعدم التأكد للتدفقات النقدية الناشئة من أي أصول معترف بها تتعلق بتكاليف الاستكشاف والتقييم.
3	نطاق المعيار	يجب تطبيق هذا المعيار علي نفقات الاستكشاف والتقييم المتعلقة بالكشف عن المصادر الطبيعية، ولا ينطبق هذا المعيار علي نفقات الاستكشاف: 1. التي تدفع قبل حصول المنشأة علي حق قانوني باستغلال منطقة معينة، أو منجم معين أو ما شابه. 2. التي تدفع بعد ثبوت الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج الموارد الطبيعية.
4	التعريفات والمصطلحات الواردة في المعيار	- بنود الاستكشاف والتقييم المصنفة كأصول: هي تكاليف الاستكشاف والتتقيب والتقييم للمصادر الطبيعية والتي يتم تصنيفها كأصول وفقاً للسياسة المحاسبية المتبعة لدي المنشأة. - نفقات الاستكشاف والتقييم: هي النفقات المتكبدة أثناء عمليات الاستكشاف والتتقيب وقبل ثبوت الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخراج الموارد الطبيعية. - الاستكشاف والتتقيب عن الموارد الطبيعية: هي عبارة عن عملية البحث عن المصادر الطبيعية بعد حصول المنشأة علي الحق القانوني في القيام بعملية البحث عن ذلك في منطقة محددة، وتتضمن العملية تحديد الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخراج الموارد الطبيعية. وتشمل الموارد الطبيعية المعادن والنفط والغاز والموارد غير المتجددة.
		- لم يتضمن هذا المعيار أية متطلبات تتعلق بكيفية الاعتراف بتكاليف الاستكشاف والتتقيب للمصادر الطبيعية كأصل، إنما

5 متطلبات المعيار

- ترك للمنشأة تطوير السياسة المحاسبية التي تلاؤمها.
- قيام المنشآت التي تعترف بتكاليف الاستكشاف والتقييم كأصول بتطبيق الفقرة رقم (10) من المعيار رقم 8 ، حيث تنص هذه الفقرة علي انه في حالة عدم وجود معيار محاسبي محدد أو تفسيرات حول موضوع محاسبي معين فإن علي إدارة المنشأة تبني سياسة محاسبية توفر معلومة ملائمة وموثوقة.
 - يتم قياس تكاليف الاستكشاف والتقييم المرسلة كأصل بالتكلفة.
 - الاتساق في تطبيق السياسات المحاسبية المختارة عبر الفترات المالية.
 - عند رسملة بنود التكاليف يجب الأخذ في الاعتبار وجود علاقة بين بنود التكاليف واستخراج المصادر الطبيعية (نفط أو غاز).
 - أمثلة علي بنود التكاليف التي تدخل في التكلفة الأولية لتكاليف التقييم والاستكشاف التي يتم رسملتها (أصل): {تكاليف الحصول علي حق التقيب، تكاليف الدراسات الجغرافية والجيوفيزيائية والجيوكيماوية، تكاليف الاستكشاف، تكاليف الحفر، تكاليف العينات، تكاليف دراسة الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج الموارد الطبيعية}.
 - لا يتم رسملة تكاليف تطوير المصادر الطبيعية، ويتم اعتبارها مصاريف تطوير وتعالج حسب المعيار رقم 38.
 - في حالة التزام المنشأة بترميم أو إزالة مخلفات عملية التقيب والاستكشاف، يتم الاعتراف بذلك كمطلوبات من خلال اقتطاع مخصصات بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم 37.
 - تختار المنشأة بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم المعترف بها كأصل، وإذا تم استخدام النموذج الثاني سواء وفقاً للمعيار 16 أو 38 فيجب أن يكون التطبيق منسجم مع تصنيف أصل ملموس أو غير ملموس.
 - يمكن للمنشأة التحول من سياسة محاسبية إلي أخرى إذا كانت عملية التحول تؤدي إلي قوائم مالية أكثر ملائمة ودون التأثير علي الموثوقية.

- يتم التوقف عن إثبات تكاليف الاستكشاف والتقييم والتتقيب عند ثبوت الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج المصادر الطبيعية (النفط أو الغاز مثلاً)، ويجب تقييم هذه التكاليف المرسلة فيما إذا تدنت قيمتها والاعتراف بخسارة التدني قبل إعادة التصنيف. - يجب إخضاع الأصول المستكشفة والمرسلة من خلال تكاليف الاستكشاف والتقييم والتتقيب لتقييم التدني، فعندما يتبين أن هنالك حقائق أو ظروف تشير إلى أن احتمالية أن تزيد تكلفة الأصل (مخزون النفط مثلاً) عن مقدار القيمة القابلة للاسترداد، في هذه الحالة يجب علي المنشأة قياس وعرض والإفصاح عن خسارة التدني وفقاً للمعيار 36 المتعلق بالانخفاض في قيمة الأصول. - يتم الاعتراف بخسارة التدني مباشرة في قائمة الدخل. - المؤشرات التي تشير إلى وجوب إجراء المنشأة لاختبار التدني لتكاليف الاستكشاف والتقييم والتتقيب والمعترف بها كأصل وعلي سبيل المثال لا حصر ما يلي: 1. انتهاء حقوق الاستكشاف أو أنها علي وشك الانتهاء، ولا يتوقع تمديدها. 2. وجود تكاليف إضافية للاستكشاف والتتقيب لم يكن مخطط لها وغير واردة في موازنة الإنفاق. 3. كميات المصادر الطبيعية المتوقع استخراجها بناءً علي عمليات التتقيب والاستكشاف لا تشير إلى وجود كميات تجارية ومجدية ويتوقع إيقاف التتقيب في هذه المنطقة. 4. إذا كانت هنالك دلائل كافية بأن قيمة المخزون المتوقع استخراجه أقل من تكلفة التتقيب والاستكشاف المرسلة كأصل.	
- يجب علي المنشأة الإفصاح عن معلومات تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها في القوائم المالية والناشئة عن تكاليف التتقيب والاستكشاف عن المصادر الطبيعية، وهذا يتطلب ما يلي: 1. الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمحاسبة عن تكاليف	6 الإفصاح

الاستكشاف والتقييم والتتقيب، وكيفية الاعتراف بهذه التكاليف كأصول. 2. مبالغ الأصول والالتزامات والدخل والمصروف والتدفقات التشغيلية والاستثمارية الناجمة عن الاستكشاف والتتقيب والتقييم عن المصادر الطبيعية.	
- يوجد طريقتان مقبولتان قبولاً عاماً في شركات التتقيب عن النفط والغاز تستخدمان في المعالجة المحاسبية لتكاليف البحث، وهما: 1. طريقة الجهود الناجحة Successful Effort Method. 2. طريقة التكاليف الكلية Full Cost Method. - وفقاً لطريقة الجهود الناجحة يتم رسملة جميع تكاليف التتقيب والاستكشاف للآبار والمناجم الناجحة فقط، أما تلك غير الناجحة سواء غير المجدية اقتصادياً أو الفارغة فتعتبر مصاريف إيرادية، وتعتبر هذه الطريقة أكثر تحفظاً. - أما طريقة التكلفة الكلية فإنها ترسمل تكاليف التتقيب للآبار أو المناجم الناجحة وغير الناجحة، وذلك ضمن لكل مركز تكلفة، مع العلم أن مركز التكلفة قد يكون دولة معينة أو مجموعة دول.	7 المعالجة المحاسبية للنفط والغاز
- يتم توزيع تكاليف الاستكشاف والتتقيب المرسملة علي فترات استخراج المصدر الطبيعي، ويعتبر تكلفة الجزء المستخرج من المصدر كمصروف نضوب أو استنفاد.	8 المعالجة المحاسبية لنضوب المصادر الطبيعية

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد علي: IASB. (2013). International Financial Reporting Standards. IASCF, London, UK

و أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة. (2014م). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

عمان: المكتبة الوطنية، 706 - 718.

وبالنسبة لفرضيات البحث فقد تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

H_n : "تتوافق محتويات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع الممارسة المحاسبية لدى شركات البترول السودانية".

H_0 : "لا تتوافق محتويات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع الممارسة المحاسبية لدى شركات البترول السودانية".

حيث تم بناء هذه الفرضية من ناحية منهجية استناداً على عدد من الدراسات السابقة منها دراسة (الجبر، 2000م) فبيّنت الدراسة لا يوجد اختلاف جوهري في المعالجات المحاسبية المختلفة لمشاكل أسعار صرف العملات الأجنبية بين المعيار السعودي والمعيار الدولي إلا في نص واحد في حالة التعاقد على عملة أجنبية لسداد التزام قائم، وأن دراسة (Morais and Fialho, 2008) فحص مستوى التوافق المحاسبي للقياس والإفصاح عن الأدوات المالية لخمس دول من الاتحاد الأوروبي هي فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، البرتغال، والمملكة المتحدة، وتوصلت إلى وجود مستوى عالي للتوافق المحاسبي فيما يتعلق بالقياس والإفصاح عن الأدوات المالية، كما أظهرت دراسة (الميهي، 2012م) أن الهدف الرئيسي للتجانس المحاسبي الدولي هو تقليل الاختلافات في المعايير والممارسات المحاسبية عبر الدول المختلفة، لتحقيق القابلية للمقارنة، وتحسين جودة التقارير المالية، وتسهيل حرية انتقال رؤوس الأموال عبر الشركات والدول، ركزت الدراسة على ستة دول من الدول العربية هي مصر، الأردن، الكويت، الإمارات، سوريا، لبنان، وتوصلت إلى وجود مستوى عالي من التجانس فيما يتعلق بممارسات ترجمة العمليات الأجنبية، وممارسات تقييم الأصول الثابتة، وممارسات تقييم الاستثمارات طويلة الأجل، ووجود مستوى تجانس متوسط فيما يتعلق بممارسات تقييم المخزون، وممارسات استهلاك الأصول الثابتة، ووجود مستوى تجانس منخفض فيما يتعلق بممارسات تحديد تكلفة المخزون.

ويمكن تقريع الفرضية الرئيسية إلى الفرضيات الفرعية أدناه، بحيث كل فرضية تتناول جزء معين من معيار التقرير المالي الدولي علي النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى تتعلق بالمفاهيم والمصطلحات الواردة بالمعيار الدولي، ويمكن صياغتها علي النحو التالي:

H₁: "يتوافق مفهوم التعريفات والمصطلحات الواردة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع مفهومها لدي شركات البترول السودانية".

H₀: "لا يتوافق مفهوم التعريفات والمصطلحات الواردة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع مفهومها لدي شركات البترول السودانية".

الفرضية الفرعية الثانية تتعلق بالمتطلبات الواردة بالمعيار الدولي، ويمكن صياغتها علي النحو التالي:

H₂: "تتوافق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع ما تقوم عليه الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

H₀: "تتوافق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع ما تقوم عليه الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

الفرضية الفرعية الثالثة تتعلق بالمعالجة المحاسبية والإفصاح في المعيار الدولي، ويمكن صياغتها علي النحو التالي:

H₃: "تتوافق المعالجة المحاسبية والإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع المعالجة المحاسبية والإفصاح في الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

H₀: "لا تتوافق المعالجة المحاسبية والإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع المعالجة المحاسبية والإفصاح في الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

الدراسة الميدانية

أداة الدراسة :

أستخدم الباحث استمارة الاستبانة لجمع البيانات الميدانية، نظراً لصعوبة جمع البيانات الميدانية لشركات البترول في السودان، فقسمت إلى قسمين: القسم الأول يشمل على البيانات الشخصية المتمثلة في (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، وسنوات الخبرة)، أما القسم الثاني تضمن ثلاثة محاور رئيسية، المحور الأول يتعلق بمفهوم التعريفات والمصطلحات الخاصة بالمحاسبة عن البترول وفقاً للمعيار الدولي رقم (6) ومدى توفرها في البيئة السودانية وتضمن (4) عبارات، والمحور الثاني تناول متطلبات معيار التقرير المالي الدولي ومدى توفرها في السودان وأشتمل على (14) عبارة رئيسية، أما المحور الثالث تناول الإفصاح والمعالجة المحاسبية للبترول وفقاً للمعيار الدولي ومدى توفرها في السودان، وتضمن (9) عبارات؛ وتم استخدام المقياس الثلاثي (نعم، لا، لم تصادفني في التطبيق العملي).

مجتمع وعينة الدراسة: يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بشركات البترول السودانية، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائياً من مجتمع الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (24) إستبانة على المستهدفين، وتمت الاستجابة بمعدل 100٪، ويوضح الجدول رقم (2) التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لأفراد العينة:

جدول رقم (2): التكرارات والنسب المئوية للمتغيرات الشخصية لأفراد العينة

النسبة المئوية	التكرارات	البيان
79.2	19	محاسبة
8.3	2	إدارة أعمال
12.5	3	اقتصاد
100%	24	الإجمالي
70.8	17	بكالوريوس
29.2	7	ماجستير
100%	24	الإجمالي
83.3	20	محاسب
4.2	1	مراجع داخلي
12.5	3	وظائف أخرى
100%	24	الإجمالي
12.5	3	أقل من 5 سنوات
16.7	4	5 وأقل من 10 سنة
33.3	8	10 وأقل من 15 سنة
12.5	3	15 وأقل من 20 سنة
25.0	6	20 سنة فأكثر
100%	24	الإجمالي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

الأسلوب الإحصائي المستخدم:

تم استخدام أسلوب التكرارات والنسبة المئوية في التحليل البيانات الأساسية عن طريق برنامج (SPSS)، وتم استخدام الإحصاءات الوصفية وهي (الوسط الحسابي، والانحراف المعياري) لمعرفة اتجاهات عبارات كل محور، وكذلك تم استخدام معامل المصداقية كرونباخ ألفا (cronbach - alpha) للتأكد من درجة الاعتمادية علي الأداة المستخدمة، بالإضافة إلي استخدام مربع كاي لتحديد دلالة الفروق بين فئات

المقياس المستخدم، وذلك للتعرف على مدى توافق الممارسة المحاسبية وفقاً للمعيار الدولي رقم (6) مع الممارسة المحاسبية في شركات البترول في السودان.

اختبارات درجة الاعتمادية للأداة: لاختبار مدى توافر الثبات والاتساق الداخلي بين الإجابات على العبارات تم احتساب معامل المصدقية كرونباخ ألفا (cronbach - alpha)، وتعتبر القيمة المقبولة إحصائياً لمعامل كرنباخ ألفا 60٪، وقد تم إجراء اختبار المصدقية على إجابات المستجيبين لجميع محاور الاستبانة وجاءت نتائج التقدير كما هو موضح في الجدول رقم (3):

جدول رقم (3): درجة الاعتمادية للأداة

المحاور	الثبات	الصدق
المحور الأول	81.8٪	90.4٪
المحور الثاني	70.4٪	83.9٪
المحور الثالث	83.6٪	91.4٪

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح من الجدول أعلاه أن الثبات (معامل كرونباخ ألفا) لعبارات المحور الأول بلغت 0.818 أي 81.8٪ ، ولعبارات المحور الثاني بلغت 0.704 أي 70.4٪ ، ولعبارات المحور الثالث بلغت 0.836 أي 83.6٪ ، وهذا يعني أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا ما استخدم أكثر من مرة واحدة تحت ظروف مماثلة.

التحليل الوصفي للمحاور

التحليل الوصفي للمحور الأول

المحور الأول من محاور الدراسة يتعلق بمدى توافق التعريفات والمصطلحات الخاصة بالمحاسبة عن البترول، والتي وردت في معيار التقرير الدولي رقم (6) مع

الممارسة المحاسبية في شركات البترول في السودان، ويوضح الجدول رقم (4) الإحصاءات الوصفية لفقرات هذا المحور:

جدول رقم (4): الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور الأول

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0.67566	2.7500	12.5	3	0	0	87.5	21	بنود الاستكشاف والتقييم المصنفة كأصول تمثل تكاليف الاستكشاف والتقييم للبترول.
0.58823	2.7917	8.3	2	4.2	1	87.5	21	نفقات الاستكشاف والتقييم تمثل النفقات المتكبدة أثناء عمليات الاستكشاف والتقييم وقبل ثبوت الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخراج البترول.
0.40825	2.9167	4.2	1	0	0	95.8	23	الاستكشاف والتقييم يمثل عملية البحث عن البترول بعد حصول المنشأة علي الحق القانوني في القيام بعملية البحث عن ذلك

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
								في منطقة محددة.
0.40825	2.9167	4.2	1	0	0	95.8	23	تتضمن عملية الاستكشاف والتتقيب تحديد الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخراج البترول.

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتضح للباحث من الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد العينة أجابوا بنعم علي فقرات المحور أعلاه، حيث نسبة الذين جاوبوا بنعم تراوحت بين (87.5% - 95.8%)؛ وبلغت قيمة المتوسطات لأفراد عينة الدراسة لجميع العبارات (2.7500 ، 2.7917 ، 2.9167 ، 2.9167) وهذه القيم تدل على أن معظم أفراد العينة إجاباتهم نعم على جميع العبارات، كما أن قيمة الانحراف المعياري انحصرت بين (0.67566 - 0.40825)، حيث لا يوجد فرق في القيم، وهذا يدل علي تجانس الإجابات.

التحليل الوصفي للمحور الثاني

يتعلق هذا المحور بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) ومدي توافقتها مع الممارسة المحاسبية في شركات البترول في السودان، ويتبين للباحث من الجدول أدناه أن معظم إجابات أفراد العينة أجابوا بنعم، حيث نسبة الذين جاوبوا بنعم تراوحت بين (50% - 95.8%)، مع ملاحظة ضعف نسبة الذين أجابوا بنعم في الفقرات رقم (7، 8، 12، 13)؛ وبلغت قيمة المتوسطات لأفراد عينة الدراسة لجميع العبارات

(2.4583 ، 2.2083، 2.5417 ، 2.3750 ، 2.5000، 2.9167، 2.7500)
 2.1250، 2.2917) وهذه القيم تدل على أن معظم أفراد العينة إجاباتهم نعم،
 كما أن قيمة الانحراف المعياري انحصرت بين (0.94696 - 0.40825)، حيث
 يوجد تجانس في قيم الانحراف المعياري.

جدول رقم (5): الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور الثاني

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس العبارة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0.40825	2.9167	4.2	1	0	0	95.8	23	يتم اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم ظروف الشركة بحيث توفر معلومة ملائمة وموثوقة
0.40825	2.9167	4.2	1	0	0	95.8	23	يتم قياس تكاليف الاستكشاف والتقييم المرسمة كأصل بالتكلفة
0.40825	2.9167	0	0	8.3	2	91.7	22	يوجد اتساق في تطبيق السياسات المحاسبية المختارة عبر الفترات المالية
0.57566	2.7500	12.5	3	0	0	87.5	21	عند رسملة بنود التكاليف نأخذ في الاعتبار وجود علاقة بين بنود التكاليف

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس / العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
								واستخراج البترول
0.40825	2.9167	4.2	1	0	0	95.8	23	بنود التكاليف التي تدخل في التكلفة الأولية لتكاليف التقييم والاستكشاف التي يتم رسملتها
0.58977	2.5000	4.2	1	41.7	10	54.1	13	لا يتم رسملة تكاليف تطوير البترول ويتم اعتبارها مصاريف تطوير
0.76967	2.3750	16.7	4	29.2	7	54.1	13	يتم تكوين مخصصات لمقابلة عملية ترميم مخلفات عملية التنقيب والاستكشاف عن البترول
0.88363	2.2083	29.2	7	20.8	5	50.0	12	تختار المنشأة بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم المعترف بها كأصل
0.77903	2.5417	16.7	4	12.5	3	70.8	27	عندما يتم التحول من

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفتي في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس العبارة
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
								سياسة محاسبية إلي سياسة محاسبية أخرى يتم مراعاة إن القوائم المالية أكثر ملائمة وعدم التأثير علي موثوقيتها
0.72106	2.4583	12.5	3	29.2	7	58.3	14	يتم التوقف عن إثباتات تكاليف الاستكشاف والتقييم عند ثبوت الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج البترو
0.67566	2.7500	12.5	3	0	0	87.5	21	بعد ثبوت الجدوى الفنية والتجارية يتم التكاليف المرسلة كأصول
0.94696	2.1250	37.5	9	12.5	3	50.0	12	في حالة تدني قيمة التكاليف المرسلة كأصول يتم الاعتراف بخسارة التدني قبل إعادة التصنيف
0.94696	2.1250	37.5	9	12.5	3	50.0	12	يتم الاعتراف بخسارة التدني مباشرة في

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
								قائمة الدخل
0.90790	2.2917	29.2	7	12.5	3	58.3	14	المؤشرات التي تشير إلى وجوب إجراء المنشأة لاختبار التدني لتكاليف الاستكشاف والتقييم والتتقيب والمعترف بها كأصل

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

التحليل الوصفي للمحور الثالث

يتعلق هذا المحور بالإفصاح والمعالجة المحاسبية للبتروول ومدى توافقها مع الممارسة المحاسبية في شركات البتروول في السودان، ويوضح الجدول رقم (6) الإحصاءات الوصفية لفقرات هذا المحور:

جدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لفقرات المحور الثالث

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
0.40825	2.9167	8.3	2	0	0	91.7	22	يتم الإفصاح عن معلومات تحدد وتوضح المبالغ المعترف

المقاييس العبارات	نعم		لا		لم تصادفتي في العمل التطبيقي		الانحراف المعياري
	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
بها في القوائم المالية والناشئة عن تكاليف التدقيق والاستكشاف عن البترول							
يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم والتدقيق	87.5	21	4.2	1	8.3	2	0.40825
يتم الإفصاح عن كيفية الاعتراف بتكاليف الاستكشاف والتقييم والتدقيق كأصل	87.5	21	0	0	12.5	3	0.40825
الإفصاح عن المبالغ الناجمة عن استكشاف وتدقيق وتقييم البترول	95.8	23	4.2	1	0	0	0.57566
يتم رسملة جميع تكاليف التدقيق والاستكشاف للآبار والمناجم الناجمة فقط إما تلك غير الناجمة سواء غير المجدية اقتصاديا أو الفارغة	62.5	15	25.0	6	12.5	3	0.40825

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	لم تصادفني في العمل التطبيقي		لا		نعم		المقاييس / العبارات
		النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	
								فتعتبر مصاريف ايرادية
0.58977	2.5000	12.5	3	8.3	2	79.2	19	ترسمل تكاليف التقيب للآبار الناجم الناجحة وغير الناجحة وذلك ضمن لكل مركز تكلفة
0.76967	2.3750	16.6	4	4.2	1	79.2	19	مركز التكلفة قد يكون دولة معينة أو مجموعة دول
0.88363	2.2083	12.5	3	8.3	2	79.2	19	يتم توزيع تكاليف الاستكشاف والتقيب المرسملة علي فترات استخراج المصدر الطبيعي
0.77903	2.5417	29.2	7	0	0	70.8	17	يعتبر تكلفة الجزء المستخرج من المصدر كمصروف نضوب - استنفاد

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يلاحظ الباحث من الجدول أعلاه أن معظم إجابات أفراد العينة أجابوا بنعم

علي فقرات المحور أعلاه، حيث نسبة الذين جاوبوا بنعم تراوحت بين (62.5% - 95.8%)؛ وبلغت قيمة المتوسطات لأفراد عينة الدراسة لجميع العبارات (2.8333 ،

2.7917 ، 2.7500 ، 2.9583 ، 2.5000 ، 2.6667 ، 2.6250 ، 2.4167
وهذه القيم تدل على أن معظم أفراد العينة إجاباتهم نعم على جميع العبارات، كما أن
قيمة الانحراف المعياري انحصرت بين (0.92861 - 0.50412)، حيث يوجد فرق
كبير في القيم، وقيمة الانحراف المعياري أقل من الواحد وهذا يدل على تجانس
الإجابات.

اختبار الفرضيات

تتمثل الفرضية الرئيسية للدراسة فيما يلي:

H_n : "تتوافق محتويات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع الممارسة المحاسبية لدى
شركات البترول السودانية".

H_0 : "لا تتوافق محتويات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع الممارسة المحاسبية
لدى شركات البترول السودانية".

وتتفرع منها ثلاثة فرضيات تتعلق بمضمون معيار التقرير الدولي رقم (6)، وبالنسبة
للفرضية الفرعية الأولى فتتص علي ما يلي:

H_1 : "يتوافق مفهوم التعريفات والمصطلحات الواردة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم (6)
مع مفهومها لدى شركات البترول السودانية".

H_0 : "لا يتوافق مفهوم التعريفات والمصطلحات الواردة بمعيار التقرير المالي الدولي رقم
(6) مع مفهومها لدى شركات البترول السودانية".

ويوضح الجدول رقم (7) نتائج اختبار مربع كاي لدلالة الفروق بين إجابات
أفراد العينة:

جدول رقم (7): نتائج اختبار مربع كاي لفقرات المحور الأول

العبارات	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
بنود الاستكشاف والتقييم المصنفة كأصول تمثل تكاليف الاستكشاف والتتقيب والتقييم للبترو	13.500	1	0.000
نفقات الاستكشاف والتقييم تمثل النفقات المتكبدة أثناء عمليات الاستكشاف والتتقيب وقبل ثبوت الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخراج البترول	31.750	2	0.000
الاستكشاف والتتقيب يمثل عملية البحث عن البترول بعد حصول المنشأة علي الحق القانوني في القيام بعملية البحث عن ذلك في منطقة محددة	20.167	1	0.000
تتضمن عملية الاستكشاف والتتقيب تحديد الجدوى الفنية والاقتصادية لاستخراج البترول	20.167	1	0.000

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

يتبين للباحث من الجدول أعلاه أن قيم مربع كاي المحسوبة لفقرات هذا المحور كانت كالآتي (13.500 ، 31.750 ، 20.167) وبدرجات حرية (1 و 2) وبمستوي دلالة sig لجميع العبارات (0.000)، وعند مقارنة مستوى الدلالة sig مع مستوى المعنوية المسموح به (0.05) نجد أن مستوى الدلالة sig تقل عن مستوى المعنوية مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية؛ مما يدل علي قبول الفرضية البديلة الأولى (H_1) ورفض الفرضية الصفرية الأولى (H_0).

وبالنسبة للفرضية الفرعية الثانية نصت علي ما يلي:

H_2 : "تتوافق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع ما تقوم عليه الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

H_0 : "تتوافق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع ما تقوم عليه الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

ويتبين للباحث من الجدول رقم (8) أدناه أن مستوي الدلالة sig أقل من مستوى المعنوية (0.05) للعبارات (1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 ، 6 ، 9 ، 10 ، 11 ، 14) ، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذه العبارات ، أما بالنسبة للعبارات (7 ، 8 ، 12 ، 13) فمستوي الدلالة sig أكبر من مستوي المعنوية المسموح به (0.05) ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذه العبارات ؛ ويمكن قبول الفرضية البديلة الثانية (H_2) ورفض الفرضية الصفرية الثانية (H_0):

جدول رقم (8): نتائج اختبار مربع كاي لفقرات المحور الثاني

العبارات	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يتم اختيار السياسات المحاسبية التي تلائم ظروف الشركة بحيث توفر معلومة ملائمة وموثوقة	20.167	1	0.000
يتم قياس تكاليف الاستكشاف والتقييم المرسملة كأصل بالتكلفة	20.167	1	0.000
يوجد اتساق في تطبيق السياسات المحاسبية المختارة عبر الفترات المالية	16.767	1	0.000
عند رسملة بنود التكاليف نأخذ في الاعتبار وجود علاقة بين بنود التكاليف واستخراج البترول	13.500	1	0.000
بنود التكاليف التي تدخل في التكلفة الأولية لتكاليف التقييم والاستكشاف التي يتم رسملتها	20.167	1	0.000

0.008	2	9.750	لا يتم رسملة تكاليف تطوير البترول ويتم اعتبارها مصاريف تطوير
0.072	2	5.250	يتم تكوين مخصصات لمقابلة عملية ترميم مخلفات عملية التنقيب والاستكشاف عن البترول
0.197	2	3.250	تختار المنشأة بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم المعترف بها كأصل
0.000	2	15.250	عندما يتم التحول من سياسة محاسبية إلي سياسة محاسبية أخرى يتم مراعاة إن القوائم المالية أكثر ملاءمة وعدم التأثير علي موثوقيتها
0.012	2	7.750	يتم التوقف عن إثبات تكاليف الاستكشاف والتقييم عند ثبوت الجدوى الفنية والتجارية لاستخراج البترول
0.000	1	13.500	بعد ثبوت الجدوى الفنية والتجارية يتم التكاليف المرسملة كأصول
0.072	2	5.250	في حالة تدني قيمة التكاليف المرسملة كأصول يتم الاعتراف بخسارة التدني قبل إعادة التصنيف
0.072	2	5.250	يتم الاعتراف بخسارة التدني مباشرة في قائمة الدخل
0.021	2	7.750	المؤشرات التي تشير إلي وجوب إجراء المنشأة لاختبار التدني لتكاليف الاستكشاف والتقييم والتنقيب والمعترف بها كأصل

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

أما بالنسبة للفرضية الثالثة الفرعية نصت علي الآتي:

H₃: "تتوافق المعالجة المحاسبية والإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع المعالجة المحاسبية والإفصاح في الأنظمة المحاسبية لدي شركات البترول السودانية".

H_0 : "لا تتوافق المعالجة المحاسبية والإفصاح في معيار التقرير المالي الدولي رقم (6) مع

المعالجة المحاسبية والإفصاح في الأنظمة المحاسبية لدى شركات البترول السودانية".

يلاحظ الباحث من الجدول رقم (9) أدناه قبول الفرضية البديلة الثالثة (H_3) ورفض الفرضية الصفرية الثالثة (H_0)، أن قيم مربع كاي المحسوبة لفقرات هذا المحور بلغت (16.667 ، 31.750 ، 20.167 ، 9.750 ، 22.750 ، 23.250 ، 4.167) وبدرجات حرية (1 و 2) وبمستوي دلالة sig أقل من مستوى المعنوية (0.05)، مما يعني وجود فروق ذات دلالة إحصائية لهذه العبارات:

جدول رقم (9): نتائج اختبار مربع كاي لفقرات المحور الثالث

العبارات	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
يتم الإفصاح عن معلومات تحدد وتوضح المبالغ المعترف بها في القوائم المالية والناشئة عن تكاليف التتقيب والاستكشاف عن البترول	16.667	1	0.000
يتم الإفصاح عن السياسة المحاسبية المتبعة للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم والتتقيب	31.750	2	0.000
يتم الإفصاح عن كيفية الاعتراف بتكاليف الاستكشاف والتقييم والتتقيب كأصل	13.500	1	0.000
الإفصاح عن المبالغ الناجمة عن استكشاف وتقييم البترول	20.167	1	0.000
يتم رسملة جميع تكاليف التتقيب والاستكشاف للآبار والمناجم الناجمة فقط إما تلك غير الناجمة سواء غير المجدية اقتصاديا أو الفارغة فتعتبر مصاريف إيرادية	9.750	2	0.008
ترسمل تكاليف التتقيب للآبار الناجم الناجمة وغير	22.750	2	0.000

العبارات	مربع كاي	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
الناجحة وذلك ضمن كل مركز تكلفة			
مركز التكلفة قد يكون دولة معينة أو مجموعة دول	23.250	2	0.000
يتم توزيع تكاليف الاستكشاف والتنقيب المرسمة علي فترات استخراج المصدر الطبيعي	22.750	2	0.000
يعتبر تكلفة الجزء المستخرج من المصدر كمصروف نضوب - استنفاد	4.167	1	0.041

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية، 2017م

النتائج

بناءً علي ما ورد في الإطار النظري للبحث والدراسة الميدانية يمكن صياغة النتائج التالية:

1. اختلاف القوانين والتشريعات المتعلقة بالضرائب والاستثمار وتنظيم عمل الشركات، وكذلك النظم السياسية والاقتصادية والعوامل الاجتماعية والثقافية والإدارية بين الدول نتج عنه اختلاف الممارسة والطرق والسياسات المحاسبية بين الدول والمجتمعات.
2. التوافق المحاسبي الدولي يمثل التنسيق وتقليل الاختلافات بين الأنظمة والمعايير والطرق المحاسبية بين الشركات الموجودة في دول مختلفة، لإعداد تقارير المالية شبه موحدة.
3. التوافق المحاسبي الدولي يعمل علي مساعدة المستثمرين والمستخدمين المختلفين من فهم القوائم والتقارير المالية، ومقارنة أداء الشركات، ومن ثم إتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة بصورة رشيدة وفاعلة.

4. التوافق المحاسبي الدولي يؤدي إلى زيادة شفافية المعلومات وجودة التقارير المالية، وتنشيط التعامل في سوق المال.
5. التعريفات والمصطلحات الخاصة بالمحاسبة عن البترول الواردة في معيار التقرير الدولي رقم (6) تتوافق وبنسب عالية مع ما هو موجود في شركات البترول في السودان.
6. المتطلبات الواردة في معيار التقرير الدولي رقم (6) تتوافق وبنسب عالية مع ما هو موجود في شركات البترول في السودان، ماعدا المتطلبات أدناه، حيث لا توجد فروق جوهرية:
 - تكوين مخصصات لمقابلة عملية ترميم مخلفات عملية التقيب والاستكشاف عن البترول.
 - تختار المنشأة بين نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم للمحاسبة عن تكاليف الاستكشاف والتقييم المعترف بها كأصل.
 - في حالة تدني قيمة التكاليف المرسلة كأصول يتم الاعتراف بخسارة التدني قبل إعادة التصنيف.
 - الاعتراف بخسارة التدني مباشرة في قائمة الدخل.
7. الإفصاحات والمعالجة المحاسبية للبترول والواردة في معيار التقرير الدولي رقم (6) تتوافق وبنسب عالية مع ما هو موجود في شركات البترول في السودان.

المحددات والتوصيات

بناءً على نتائج البحث يقدم الباحث التوصيات التالية:

1. العمل على توافق الممارسة المحاسبية في السودان مع معايير التقارير المالية الدولية بصورة رسمية من قبل مجلس المحاسبين القانونيين.

2. تكوين مخصصات لعملية ترميم مخلفات عملية التنقيب والاستكشاف من شركات البترول في السودان تمشياً مع المعيار الدولي رقم (6)، ومبدأ الحيطة والحذر.
3. علي شركات البترول في السودان الاعتراف بخسارة تدني أصولها مباشرة في قائمة الدخل تمشياً مع المعيار الدولي رقم (6).
4. ضرورة الإفصاح في ملاحظات القوائم المالية لشركات البترول في السودان عن توافق الممارسات المحاسبية مع المعيار الدولي، حتى يتم طمأنة المستثمرين خاصة الأجانب، ومن ثم تسهيل عملية فهم ومقارنة القوائم المالية بين الشركات.
5. إجراء مزيداً من البحوث في هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالأداة المستخدمة لجمع البيانات المالية، حيث تم استخدام استمارة الإستبانة، فيفضل استخدام البيانات المالية لشركات البترول في السودان.
6. إجراء بحوث أخرى تتعلق بمدى توافق الممارسة المحاسبية لشركات البترول في السودان مع معايير التقارير المالية الدولية الأخرى.

المراجع

المراجع باللغة العربية

- أبو نصار، محمد، وحميدات، جمعة. (2014م). معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية. عمان: المكتبة الوطنية
- الجبر، نبيه بن عبد الرحمن. (2000م). المداخل المحلية والدولية لإصدار المعايير المحاسبية في السعودية - دراسة تحليلية مقارنة. المجلة العلمية لتجارة الأزهر، العدد 25

- الجرف، ياسر أحمد السيد. (2012م). أهمية توافق معايير المحاسبة في المملكة العربية السعودية مع معايير المحاسبة الدولية "إطار مقترح". الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 49، العدد 2، 2012م.
- الميهي، عادل عبد الفتاح مصطفى. (2012م). قياس مستوى التجانس المحاسبي الدولي في التقارير المالية المنشورة - دراسة علي المنطقة العربية. جامعة طنطا، كلية التجارة، المجلة العلمية - التجارة والتمويل، المجلد 1، العدد 4
- تشوي، فردريك، آن فروست، كارول، ومييك، جاري. (2004م). المحاسبة الدولية. تعريب: أ.د. محمد عصام الدين زايد. الرياض: دار المريخ للنشر
- شعراني، منى جباى يوسف. (2016م). أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية - دراسة ميدانية عمى الشركات والمؤسسات المالية العامة بالسودان. الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، مجلة الدراسات العليا، المجلد 4، العدد 15.
- شيرزا، محمد قاسم. (2013م). مدى ملائمة معايير المحاسبة الدولية لبيئة الشركات العاملة في العراق بالمقارنة مع معايير المحاسبة المالية الأمريكية، ومعايير المحاسبة البريطانية. مجلة كلية الرافدين الجامعة للعلوم، العدد 32
- عبادي، فاطمة الزهراء. (2011م). مكانة النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير الدولية للمحاسبة. الجزائر: جامعة سعد دحلب بالبلدية، ملتقى دولي حول النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS IAS -) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA)، 13 - 14 ديسمبر

- عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله. (2012م). التغيير الإداري للسياسات المحاسبية- الآثار، الدوافع، والمعالجة- دراسة ميدانية تطبيقية علي الشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية
- قباني، ثناء. (2002م). المحاسبة الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية
- لطفي، أمين السيد أحمد. (2010م). المحاسبة والمراجعة الدولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، يوسف، رفيق. (2011م). النظام المحاسبي المالي بين الاستجابة للمعايير الدولية ومتطلبات التطبيق. الجزائر: جامعة تبسه، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، رسالة ماجستير غير منشورة

المراجع باللغة الإنجليزية

- David.T, David.W, Rakhimbekova.A. (2007). The relevance of International Financial Reporting Standards to a developing country: Evidence from Kazakhstan. The International Journal of Accounting, No.42
- IASB. (2013).International Financial Reporting Standards. IASCF, London, UK;
- Joshi.W and Jasim.A, .(2008). Perceptions of Accounting Professionals in the Adoption and Implementation of a Single Set of Global Accounting Standards: Evidence from Bahrain, International Accounting, Vol.24, 2008
- Morais.A, and Filho.A . (2008). Do Harmonized Accounting Standards Lead to Harmonized Accounting Practices?. An Empirical Study of IAS 39 Measurement Requirements in Some European Union Countries. Australian Accounting Review, Vol.18, No.3

تحليل العلاقة السببية بين معدل التضخم و معدل البطالة**في السودان للفترة (1990م - 2015م)**

إعداد :

أ.صلاح الدين محمد حامد - قسم الاقتصاد البحث - كلية الاقتصاد والعلوم الإجتماعية - جامعة البحر الأحمر.

أ.سلوى حسن محمد فودة - إدارة الإيرادات-وزارة المالية و الاقتصاد و القوى العاملة - ولاية البحر الأحمر.

:Abstract

This study aim to analyze the causal relationship between the inflation rate and the unemployment rate in the Sudan during the period 1990 – 2015. The data of this study was gathered from the WEO 2015 data base of the international monetary fund. Augmented Dickey Fuller and Phillips – Perron Tests were used to test the stationary of the time series data used in the study. Johansen – Juselius Co integration test was also used to verify the existence of long – run equilibrium relationship and Granger Causality test to determine the direction of causality in the short – run.

The results of the statistical tests revealed that the variables of the study, i.e., inflation rate (Pt) and unemployment rate (Ut) were stationary at first difference and co integration test results revealed the non existence of a long – run relationship between the two variables , and finally the study find no causal relationship between the two variables.

This study presented numerous recommendations and one of the more important is that unemployment rate was to be taken into consideration especially in the short run when formulating monetary policy aiming to lower inflation rate.

مستخلص :

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين معدل التضخم و معدل البطالة في السودان خلال الفترة 1990 – 2015م، حيث تم الحصول على البيانات الخاصة بالدراسة من قاعدة بيانات (WEO – 2015 World Economic Outlook) الخاصة بالبنك الدولي، وقد تم استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller واختبار Phillips – Perron لاختبار سكونية السلاسل الزمنية الخاصة بالدراسة، و تم أيضاً استخدام اختبار التكامل المشترك وفق طريقة Johansen – Juselius لاختبار وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل. واختبار Granger Causality لتحديد اتجاه السببية في الأجل القصير.

أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية أن متغيري الدراسة و هما معدلات التضخم (Pt) ومعدلات البطالة (Ut) ساكنان في الفرق الأول، و أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيري الدراسة و أخيراً توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة سببية بين متغيري الدراسة.

و قد قدمت الدراسة عدداً من التوصيات من أهمها أخذ معدلات البطالة في الاعتبار في الأجل القصير على وجه الخصوص عند صياغة السياسة النقدية الرامية إلى خفض معدلات التضخم .

1. المقدمة**1.1 تمهيد**

يعتبر كل من معدل التضخم و معدل البطالة من أكثر المؤشرات التي يتم مراقبتها على مستوى الاقتصاد الكلي كما أنهما تعتبران من المرتكزات الأساسية

التي توجه السياسة الاقتصادية للدولة المعينة. كما أن العلاقة بين التضخم و البطالة في لأجل القصير ترتبط إلى حد كبير بتاريخ الولايات المتحدة الأمريكية و المفاضلة Trade – Off في الأجل القصير Short Run بين التضخم و البطالة التي يوضحها النموذج الذي أحتل لب السياسة الاقتصادية بعد تقديمه في عام 1958 و الذي أصبح فيما بعد يعرف بمنحنى فيليبس Phillips Curve.

و في السودان تم استخدام كل من السياسة النقدية و المالية لإبطاء سرعة التضخم و الوصول بها إلى مستويات مقبولة مع زيادة التوظيف. إلا أنه و لسوء الحظ فشل واضعو السياسة الاقتصادية في التعرف بشكل واضح على العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد.

و قد أشارت بعض الدراسات إلى أن الفشل في جعل هذين المتغيرين يستقران يعود إلى الدور المحدود الذي تلعبه المؤسسات في خلق الوظائف أثناء الصدمات الاقتصادية مكنيل (2012) McConnel. بينما أرجعها آخرون إلى قدرة العمال على المساومة مثل مانكييف (2016) Mankiw باعتبارهما العاملين الذين أسهما في استدامة البطالة. و مع الأخذ في الاعتبار الهجرة الكثيفة من الريف إلى الحضر في السودان، و عجز الناس عن الحصول على وظائف تحتاج لمهاراتهم، و انتقائية الخريجين للوظائف فإن الاقتصاد لن يستطيع تجنب معدلات مرتفعة من البطالة. لكن بحسب نموذج منحنى فيليبس هل المعدلات المرتفعة من البطالة في السودان تعني معدلات منخفضة من التضخم؟ الإجابة على هذا السؤال لا يمكن الحصول عليها مباشرة إلا إذا تم معرفة طبيعة العلاقات الديناميكية الكمية بين التضخم و البطالة. بدون هذا فإن تحركات واضعي السياسات الاقتصادية من المرجح إما أن تقدر المستوى التوازني للتضخم الذي يضمن مستوى عالي من التوظيف بأكبر من قيمته أو أقل من قيمته.

نقطة تركيز هذه الورقة بالتالي هي تحليل العلاقة السببية بين التضخم و البطالة باستخدام بيانات الاقتصاد السوداني خلال الفترة 1990 – 2015 بالإضافة إلى اختبار فرض وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرين. و بوضع هذين الهدفين في الاعتبار فإن هذه الورقة مرتبة على النحو التالي الإطار النظري في القسم 2، الاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة في القسم 3، التحليل الإحصائي في القسم 4، و النتائج و التوصيات في القسم 5.

2.1 مشكلة الدراسة

يمكن طرح مشكلة الدراسة من خلال التساؤلات التالية:

1. ما هي طبيعة العلاقة بين معدلات التضخم و معدلات البطالة في السودان؟
2. في حال وجود علاقة سببية بين التضخم و البطالة ما هو اتجاهها؟

3.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة لاختبار الفرضيات التالية:

1. هناك علاقة توازنية قصيرة الأجل بين التضخم و البطالة في السودان خلال فترة الدراسة.
2. هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين التضخم و البطالة في السودان خلال فترة الدراسة.

4.1 أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في أن العلاقة بين التضخم و البطالة تمثل أهمية قصوى على مستوى الاقتصاد الكلي للدولة إذ يمكن من خلال العلاقة عكسية بين التضخم

والبطالة و من خلال المفاضلة بينهما في الأجل القصير رسم سياسة نقدية و مالية فعالة تسهم في خفض معدلات التضخم و تسريع معدلات النمو الإقتصادي.

5.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة التوازنية بين التضخم والبطالة في الأجل القصير كما يهدف إلى اختبار العلاقة السببية بين التضخم و البطالة في الاقتصاد السوداني و تحديد اتجاه هذه العلاقة باستخدام اختبار جرانجر للسببية Granger Causality Test.

6.1 منهجية الدراسة

تم استخدام منهج إحصائي Statistical Methodology مماثل للذي استخدمه كل من السيد و الرشيد (2015)، عبد القادر (2015)، و الرشيد و محمود (2012) و الذي يقوم على صياغة الافتراضات، جمع البيانات و اختبارها، للوصول إلى نتائج تؤيد أو تنفي الافتراضات التي تمت صياغتها في البداية. و بالتالي فقد تم في الخطوة الأولى وضع الافتراضات المتعلقة بالعلاقة بين معدلات التضخم و معدلات البطالة و في الخطوة الثانية تم جمع البيانات ذات العلاقة بمشكلة الدراسة و في الخطوة الثالثة تمت عملية معالجة البيانات و اختبارها عن طريق برنامج Eviews 9.0 لتحليل الإحصائي و أخيراً تم استخلاص النتائج التي لم تؤيد افتراضات الدراسة و هي أن هناك علاقة طويلة الأجل بين معدلات التضخم و معدلات البطالة و أن هناك علاقة سببية ثنائية الاتجاه تتجه من معدلات التضخم إلى معدلات البطالة و من بين معدلات البطالة إلى معدلات التضخم. تم التركيز على اختبارين الأول هو اختبار التكامل المشترك Co-integration Test و الذي يختبر وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين التضخم

والبطالة. و الثاني اختبار اتجاه العلاقة السببية بين نفس المتغيرين من خلال اختبار Granger Causality وقبل الشروع في إجراء الاختبارين سيتم اختبار سكونية السلسلتين الزمنية اللتين تمثلان متغيري الدراسة.

7.1 مصادر جمع البيانات

أعتمد البحث على بيانات ثانوية، أي أنها بيانات تم جمعها و تصنيفها و ترتيبها مسبقاً، وهي سلاسل زمنية لكل من معدل التضخم P_t و معدل البطالة U_t تم الحصول عليها من قاعدة بيانات 2015 (WEO) World Economic Outlook الخاصة بصندوق النقد الدولي.

2. الإطار النظري:

1.2 تعريف البطالة :

تعرف البطالة بأنها ظاهرة اختلال في التوازن في سوق العمل، بحيث لا يتمكن جزء من قوة العمل في المجتمع من الحصول على عمل منتج، وقادر على القيام بالعمل. وتعرف بأنها "تعطل العامل مع وجود الرغبة لديه في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق" أو هي عبارة عن "مجموعة الأفراد الذين لا يعملون و لديهم الرغبة في العمل عند مستوى الأجر السائد في السوق".

1.1.2 قياس البطالة:

هذا ويعبر عن مقدار البطالة بالفرق بين مستوى التوظيف الكامل و مستوى التوظيف الفعلي، أو بعبارة أخرى الزيادة في المعروض من العمل عن المطلوب منه. ويعبر عن البطالة كنسبة مئوية من القوى العاملة بمعدل البطالة والذي يعد أحد المقاييس الرئيسية لأداء اقتصاد ما، والذي تركز معظم دول العالم على إبقائه منخفضاً.

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد عاطلين}}{\text{القوة العاملة}} \times 100$$

2.1.2 أنواع البطالة

يميز الاقتصاديون بين خمسة أنواع أساسية من البطالة، هي:

1- البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) Fractional Unemployment:

هي كما يقول مانكييف (2016) Mankiw تلك البطالة التي تمنع العمال المؤهلين العاطلين من الالتحاق بفرص العمل المتاحة، لوجود فجوة زمنية معينة بين ترك الوظيفة والحصول على أخرى (فراغات العمل Job Vacancies) Between Job. و عليه يمكن القول بأن البطالة الاحتكاكية تنشأ نتيجة لطبيعة السوق الديناميكية و نقص المعلومات سواء للباحثين عن عمل أو أصحاب الأعمال.

2- البطالة الهيكلية Structural Unemployment:

وكما يقول مانكييف (2016) Mankiw يصعب أحياناً التفرقة بين البطالة الاحتكاكية (الوظيفية) والبطالة الهيكلية، إلا أن الفارق الأساسي والواضح بينهما هو أن الأولى تنشأ لنقص المعلومات عن عرض العمل والطلب عليه، في حين تنشأ الثانية عن تغيرات واضحة في هيكلية الاقتصاد أو صناعات معينة. فالبطالة الهيكلية هي "تلك البطالة التي تنشأ نتيجة وجود تغيرات هيكلية في الاقتصاد نتيجة اختلاف في نوعية الطلب على العمل عن نوعية عرضه في منطقة معينة أو بين المناطق". هذا الاختلاف المذكور يترتب عليه عدم التوافق بين الأعمال و الفرص الوظيفية المتاحة و بين الأفراد الراغبين في العمل (مثال: الطلب على العمال الأطباء و المهن الصحية

الأخرى في أرياف ولاية البحر الأحمر مع عدم توافر هذا النوع من العمالة في تلك المناطق و توافرها في حواضر الولاية).

3- البطالة الدورية Cyclical Unemployment :

هي "تلك البطالة الناشئة عن انخفاض الطلب الكلي على السلع و الخدمات و من ثم العمالة نتيجة الركود الاقتصادي(حين يفضل أصحاب العمل في حالات الركود و الانكماش الاقتصادي الإيقاف المؤقت عن العمل عن تخفيض الأجور). إذاً فالبطالة الدورية هي بطالة ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الدورية و المتضمنة انخفاض أو قصور في الطلب الكلي، فينخفض الطلب على العمل في مواجهة عدم مرونة الأجور الحقيقية في الاتجاه التنازلي، أسيموغلو(2016) Acemoglu.

4- البطالة الموسمية Seasonal Unemployment :

و هي كما يقول غارتنر (2006) Gartner هي بطالة تتولد في الصناعات و الخدمات ذات الطبيعة الموسمية للأنشطة الاقتصادية ، سواء المتمثلة في الظروف المناخية أو الموسمية ، كخدمات السياحة الصيفية ، و ما إلى ذلك.

5- البطالة المقنعة Disguised Unemployment :

هي كما يقول مكونيل (2012) McConnel بطالة غير ظاهرة و مستترة ، فسرّها الاقتصاديون بطرق مختلفة. يرى البعض أن البطالة المقنعة تعني "وجود عدد كبير من العمال يشتركون في القيام بعمل أقل من قدرتهم الإنتاجية"، لأنه لولا ذلك لأصبحوا عاطلين(بطالة ظاهرة في القطاع الحكومي عندما تسعى الدولة لتوظيف أعداد متزايدة خوفاً من البطالة). هذا بينما يستخدم البعض الآخر مفهوم البطالة المقنعة لتفسير الزيادة في تعداد سكان الريف عن المستوى الذي يحتاجه العمل

الزراعي، ليظهر هذا النوع بشكل واضح في الدول النامية الزراعية ذات التكدس السكاني.

1.2 تعريف التضخم

التضخم Inflation ظاهرة عالمية شملت الاقتصاديات المتقدمة و المتخلفة على السواء، وفي هذا الجزء من الدراسة نتناول ماهية التضخم وأنواعه والآثار المترتبة عليه. وقد تعددت التعاريف التي توضح ماهية التضخم واختلفت فكان من أشهر التعاريف تعريف بومول (2011) Baumol القائل بأن التضخم هو "نقود كثيرة تطارد سلعاً قليلة". أو هو "الزيادة الحادثة في الأسعار نتيجة لزيادة الإصدار النقدي أو زيادة الائتمان المصرفي". وبذلك فقد ربطت التعاريف السابقة بين التضخم وكمية النقود (النظرية الكمية للنقود). وبحلول الأزمة العالمية الكبرى، وما صاحبها من صعوبات سياسية واجتماعية، توسع الفكر الاقتصادي في تعريف التضخم، فأدخلت عليه عوامل أخرى بجانب العامل النقدي، كالنقص في المعروض من السلع مثلاً. وإن تعددت تعاريف التضخم فإننا نورد هنا ذلك التعريف الذي قدمه مانكييف (2016) Mankiw بأن التضخم هو "حركة صعودية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض". ونحن نعرف التضخم بأنه "الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الكلي زيادة محسوسة تؤدي إلى سلسلة من الارتفاعات المستمرة في الأسعار". ومن هذين التعريفين يتضح أن:

1. التضخم حركة أي عملية ديناميكية متحركة. أي أنه حركة أسعار وبذلك نرفض أي تعريف يستند على خلق النقود لأن الظاهرة الأساسية للتضخم هي ارتفاع الأسعار، وأن إصدار النقود الجديدة بأي صورة قد يلعب دوراً سببياً.

2. أن حركة الأسعار تتصف بالاستمرار أو الدوام الذاتي وبعدم الرجوع بمعنى أن التضخم يكون في صورته الصريحة ارتفاعاً متواصلاً في الأسعار تنتشر داخل الاقتصاد القومي، بمعنى أنه ظاهرة مستمرة وليست وقتية.

1.2.2 أنواع التضخم

يمكن التمييز بين أنواع التضخم المتمثلة بعدة طرق للتقسيم، كما يلي:

أولاً: من حيث إشراف الدولة على الأسعار:

ينقسم إلى التضخم المفتوح (الظاهر) Open Inflation و يتمثل التضخم الظاهر في الارتفاع المستمر في الأسعار استجابة لفائض الطلب دون تدخل غير طبيعي من السلطات. أي أن الأسعار ترتفع بحرية لتحقيق التعادل بين العرض والطلب دون أن يعوقها أي عائق من قبل السلطات. و لهذا النوع من التضخم العديد من الأسماء فيعرف أيضاً بالتضخم الصريح أو الطليق.

و التضخم المكبوت Repressed Inflation أنواع من التضخم المستتر الذي لا تستطيع الأسعار في ظله أن تتمدد أو ترتفع لوجود القيود الحكومية المباشرة و الموضوع للسيطرة على رفع الأسعار، مثل التسعير الجبري Price Control ونظام البطاقات أو التقنين Rationing System .

ثانياً: من حيث القطاعات الاقتصادية:

ينقسم إلى التضخم السلعي Commodity Inflation وهو التضخم الذي يحدث في مجال السلع الاستهلاكية مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية Windfall Profits في صناعات إنتاج السلع الاستهلاكية.

التضخم الرأسمالي Capital Inflation و هو التضخم الذي يحدث في مجال سلع الاستثمار مما يؤدي إلى حدوث أرباح قدرية في صناعات إنتاج هذه السلع.

ثالثاً: من حيث حدة التضخم:

ينقسم إلى التضخم الجامح Hyper (Galloping) Inflation وهو الزيادة الكبيرة في الأسعار و التي تتبعها زيادة مماثلة في الأجور، فتزيد تكاليف الإنتاج و تنخفض ربحية رجال الأعمال مما يحتم زيادة جديدة في الأسعار... فزيادة في الأجور، و هكذا مما يصيب الاقتصاد بما يعرف بالدورة الخبيثة للتضخم "اللؤلؤ المرذول" Vicious Circle of Inflation. و هو تضخم قوي يتم خلال فترة قصيرة من الزمن.

و التضخم الزاحف Creeping Inflation و هو جزء من الارتفاع في الأسعار الناشئ عن ارتفاع الأجور بنسبة أعلى من زيادة الإنتاج، و هو تضخم تدريجي بطيء و معتدل مقترناً بالقوى الطبيعية للنمو الاقتصادي، إلا أن استمراره و تجمع آثاره يمكن أن تؤدي إلى حدوث تضخم جامح.

رابعاً: من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية:

ينقسم إلى التضخم المستورد Imported Inflation أي ارتفاع الأسعار نتيجة انسياب التضخم العالمي إليها من خلال الواردات (حالة مميزة تحدث في الدول العربية المصدرة للنفط).

خامساً: من حيث مصدر الضغط التضخمي:

ينقسم إلى تضخم جذب الطلب Demand-Pull Inflation و هي الحالة التي ترفع فيها الأسعار نتيجة لوجود فائض في الطلب الكلي عن العرض الكلي سواء في سوق السلع أو عناصر الإنتاج (نقود كثيرة تطارد سلماً قليلة)، فعند الوصول إلى التوظيف

الكامل تؤدي الزيادة في الطلب وزيادة الإنفاق الكلي إلى جذب الأسعار للارتفاع لمقابلة الفائض عن الطاقة الإنتاجية للمجتمع.

و تضخم دفع النفقة Cost-Push Inflation و هو التضخم الذي ينشأ عندما تستمر أسعار السلع الاستهلاكية و الصناعية في الارتفاع نتيجة نفقات الإنتاج و خاصة أسعار عناصر الإنتاج و الأجور بالذات، حيث يعرف هذا التضخم بـ"تضخم دفع الأجر Wage-Push Inflation.

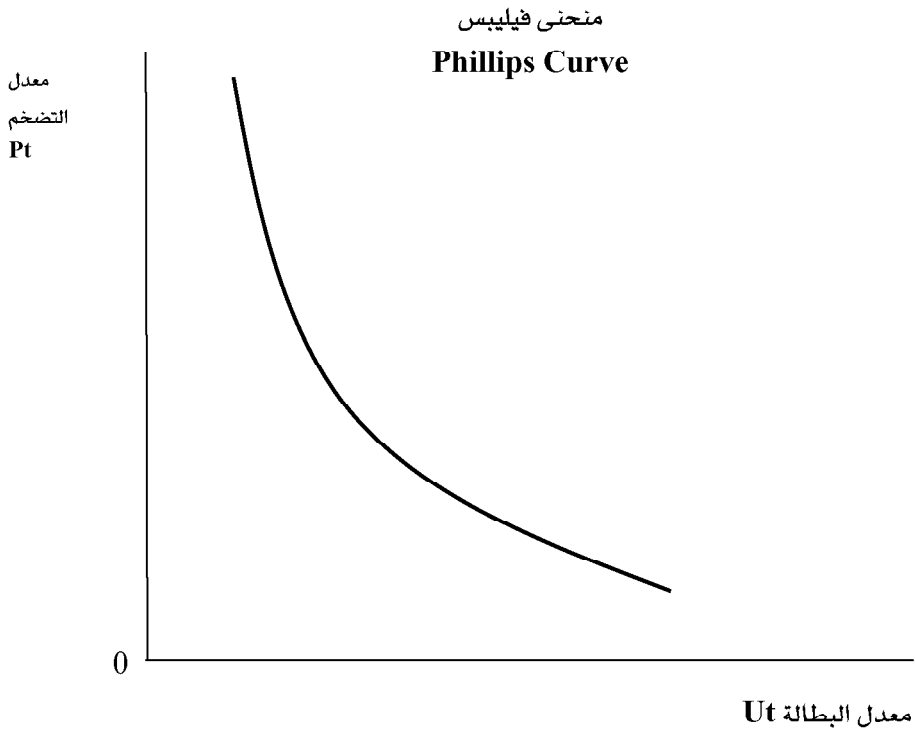
2.2.2 العلاقة بين التضخم و البطالة (منحنى فيليبس)

لا شك أن تخفيض البطالة يعتبر هدفاً رئيسياً في أي اقتصاد (تحقيقاً للتوظيف الكامل للموارد بما فيها العمل)، إلا أن تحقيق هذا الهدف قد يكون على حساب أهداف أخرى لا تقل أهمية، وفي مقدمتها هدف استقرار المستوى العام للأسعار. فالارتفاع بمستوى العمالة يصاحبه خلق دخول إضافية تتحول إلى قوة شرائية تزيد من الطلب الكلي، وعندما لا يمكن زيادة الإنتاج ليواكب زيادة الطلب ترتفع الأسعار، ويصبح التضخم هو الثمن الذي يدفعه المجتمع مقابل القضاء على البطالة. وفي الوقت نفسه تكون أي محاولة للقضاء على التضخم والحد منه متضمنة قبول معدلات أعلى للبطالة، حيث أن الحد من التضخم إنما يعني تقليل هوامش ربحية المشروعات، فيتقلص نشاطها الإنتاجي وينخفض طلبها على العمل بالتبعية.

ومما سبق يتضح وجود علاقة عكسية بين التضخم و البطالة و التي يعبر عنها بالمنحنى المعروف بـ "منحنى فيليبس" Philips Curve. وهو منحنى توضح كل نقطة عليه مستوى معين من البطالة والمستوى المقابل له من التضخم. وينسب هذا المنحنى للاقتصادي فيليبس (1958) Philips الذي قام بدراسة العلاقة بين معدل

الزيادة في الأجور النقدية وبين معدل البطالة خلال الفترة 1861- 1957، ليجد علاقة عكسية مستقرة بين المتغيرين. استنتج

فيلبس أنه إذا كان معدل زيادة الإنتاجية 2% سنوياً فإن وجود بطالة بمعدل 2.5% يتماشى مع استقرار الأسعار، وأنه للمحافظة على استقرار مستوى الأجور فإنه يستوجب قبول بطالة بمعدل 5.5%.



3. الاختبارات الإحصائية

1.3 اختبار (Augmented Dickey Fuller) ADF

رغم تعدد طرق إجراء اختبار جذر الوحدة Unit Root Test إلا أن من أهمها وأكثرها شيوعاً هو اختبار ADF (Augmented Dickey Fuller) والذي تعود تسميته لكل من ديكي وفولر (Dickey and Fuller (1979) ويأخذ هذا الاختبار الصيغة الآتية :

$$\Delta Y_t = \alpha + \gamma Y_{t-1} + \sum_{i=1}^k B_i \Delta Y_{t-i} + \varepsilon_t$$

حيث أن Y_t هي السلسلة الزمنية قيد الدراسة K عدد الفجوات الزمنية ε_t حد الخطأ . و
يجرى اختبار فرض العدم وهو أن λ تساوى صفر ($\lambda H_0 = 0$) : في مقابل الفرض
البديل وهو أن λ لا تساوى الصفر ($\lambda H_1 \neq 0$) : ويتم رفض فرض العدم إذا كانت t
المحسوبة أكبر من t الجدولية.

2.3 اختبار (PP) (Phillips – Perron)

يختلف اختبار Phillips – Perron والذي تعود تسميته لكل من فيليبس و بيرون (Phillips and Perron (1988) عن اختبار Augmented Dickey Fuller في أنه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق و يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى في السلسلة الزمنية باستخدام التصحيح اللا معلمي Non Parametric Correction و يتم اختبار (PP) من خلال المعادلة التالية :-

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + bY_{t-i} + E_t$$

حيث أن Y_t هي السلسلة الزمنية قيد الدراسة و ε_t حد الخطأ . و يجرى اختبار فرض العدم وهو أن b تساوى صفر ($b H_0 = 0$) : في مقابل الفرض البديل وهو أن b أقل من الصفر ($b H_1 < 0$) : و يتم رفض فرض العدم عندما تكون b سالبة إذا كانت t المحسوبة أكبر من t الجدولية.

3.3 اختبار التكامل المشترك

يعتبر اختبار التكامل المشترك أحد الأدوات المهمة في دراسة العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل و يستخدم في حالة أن تكون المتغيرات غير ساكنة Non

Stationary في المستوى Level و بالتالي يتم أخذ الفرق الأول أو الثاني للمتغيرات لجعل المتغيرات ساكنة Stationary و من ثم إجراء اختبار التكامل المشترك شريطة أن تكون المتغيرات ساكنة من نفس الرتبة أي أن تكون متكاملة باستخدام الفرق الأول (0) First Difference) أو متكاملة باستخدام الفرق الثاني (1) Second Difference. و ذلك بهدف معرفة ما إذا كان هناك توازن طويل الأجل بين المتغيرات. يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بعدة طرق إلا أن أكثرها شيوعاً هو اختبار جوهانسن (1995) Johansen و هو الاختبار المستخدم في هذه الدراسة.

يعتمد اختبار Johansen على إحصائيتين مبنيتين على نسبة الترجيح العظمى (Maximum Likelihood Ratio (MLR الأولى هي اختبار الأثر Trace و الثانية هي اختبار القيمة المميزة العظمى Maximum Eigen Value و يمكن صياغة اختبار الأثر كالتالي:

$$\lambda_{Trace} = -T \sum_{i=r+1}^k \log(1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث يتم اختبار فرض العدم و هو أن عدد متجهات التكامل المشترك أكبر من أو تساوى r (n) مقابل الفرض البديل و هو أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوى r (n) $r = 1, 2, 3$, $n = r, \dots$).

أما اختبار الأثر فيمكن صياغته كالتالي:

$$\lambda_{Max} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

حيث يتم اختبار فرض العدم و هو أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوى r (n) مقابل الفرض البديل و هو أن عدد متجهات التكامل المشترك يساوى $r+1$ (n) $r = 1, 2, 3$, $r+1, \dots$).

4.3 اختبار Granger Causality

يعتبر اختبار جرانجر (Granger 1969) لتحديد اتجاه العلاقة السببية واحداً من أهم تطبيقات نماذج المتباطئات الموزعة Distributed Lags Models و يستخدم في الاقتصاد القياسي للكشف عما إذا كان التغير في أحد المتغيرات يتسبب في التغير الذي يحدث لمتغير آخر . و طبقاً لهذا الاختبار فإن تغير المتغير X يتسبب في تغير المتغير Y إذا كانت التغيرات السابقة في المتغير X بجانب التغير في القيم السابقة في المتغير Y تسهم في تفسير التغير الذي يحدث في المتغير Y . و لمعرفة ما إذا كان المتغير Y يتسبب في إحداث تغير في المتغير X يعاد الاختبار مع جعل المتغير X متغيراً تابعاً و يتم إجراء الاختبار باستخدام هاتين المعادلتين:-

$$Y_t = b_0 + \sum_{i=1}^m \alpha_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n B_j Y_{t-j} + \mu_t$$

$$X_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^m c_i X_{t-i} + \sum_{j=1}^n \delta_j Y_{t-j} + w_t$$

حيث تمثل كل من α_i و B_j المعاملات التي تصف أثر m و n من القيم السابقة للمتغيرين X و Y على المتغير Y_t بينما تصف كل من c_i و δ_j أثر m و n من القيم السابقة للمتغيرين X و Y على المتغير X_t . و تمثل μ_t و w_t قيم حدا الخطأ الخاليين من الارتباط الذاتي.

يتم تحديد طبيعة العلاقة و اتجاه السببية بين المتغيرين X_t و Y_t طبقاً لنتائج اختبار فرض العدم

($H_0 : \delta_i = 0$) في المعادلة (5) . و فرضية العدم ($H_0 : \delta_i = 0$) في المعادلة (6) لكل قيم i و j . و ذلك وفقاً لإحصائية F (F Statistic) و يتم ذلك على النحو التالي:

1. إذا تم قبول فرض العدم في المعادلتين (5) و (6) أعلاه فإن المتغيرين X و Y مستقلين عن بعضهما و لا توجد علاقة سببية بينهما.

2. إذا تم رفض فرض العدم ($H_0 : \alpha_i = 0$) وقبول الفرض البديل $H_0 : \alpha_i \neq 0$ في المعادلة (5) فإن هذا يعنى أن المتغير X_t يسبب المتغير Y_t .

3. إذا تم رفض فرض العدم ($H_0 : \delta_i = 0$) وقبول الفرض البديل ($H_0 : \delta_i \neq 0$) في المعادلة (6) فإن هذا يعنى أن المتغير Y_t يسبب المتغير X_t .

4. إذا تم رفض فرضي العدم ($H_0 : \delta_i = 0$) و ($H_0 : \delta_i = 0$) وقبول الفرضين البديلين ($H_0 : \alpha_i \neq 0$) و ($H_0 : \delta_i \neq 0$) في كلا المعادلتين (5) و (6) فإن هذا يعنى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين X_t و Y_t وأن القيم السابقة لكلا المتغيرين تؤثر على القيم الحالية لهما.

4. التحليل الإحصائي

1.4 اختبارات السكونية لمتغيري الدراسة

يلخص الجدول رقم (1) نتائج اختبار Dickey Fuller و Phillips - Perron لجذر الوحدة لاختبار سكونية متغيرات الدراسة و يتضح من الجدول أنه لا يمكن رفض فرض العدم القائل بوجود جذر الوحدة Unit Root لكلا متغيري الدراسة في المستوى أي أن المتغيرين غير ساكنين و لكن يمكن رفضه في الفرق الأول أي أن متغيري الدراسة يصبحان ساكنين عند أخذ الفرق الأول لهما. حيث أن جميع

القيم المطلقة المحسوبة للاختبار أكبر من القيم الحرجة عند مستويات معنوية (1 و 5 % أي أن المتغيرين ساكنين في الفرق الأول (1) .

جدول رقم (1) نتائج اختبارات جذر الوحدة لمتغيري الدراسة

المستوى						
	ADF		PP		القيم الحرجة	
المتغير	Pt	Ut	Pt	Ut	%1	%5
قاطع	-	-	-	-	-	-
	2.855433	2.134354	2.911720	2.132380	3.632900	2.948404
قاطع	-	-	-	-	-	-
و	3.126704	1.935589	3.154989	1.935589	4.243644	3.544284
الفرق الأول						
قاطع	-	-	-	-	-	-
	9.136918	5.285485	9.629448	5.285485	3.639407	2.951125
قاطع	-	-	-	-	-	-
و	9.020277	5.398790	9.517461	5.399490	4.252879	3.548490

المصدر : جمع بواسطة الدارسان من نتائج التحليل عن طريق برنامج 9.0 Eviews .

2.4 اختبار التكامل المشترك بين متغيري الدراسة

نظراً لأن متغيرات الدراسة غير ساكنة في المستوى و لكنها ساكنة في الفرق الأول (1) كما بين اختباري ديكي فولر و فيليبس بيرون فإنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك بين كل من معدل التضخم و معدل البطالة لفحص العلاقة التوازنية بين المتغيرين في الأجل الطويل على الرغم من اختلال هذه العلاقة في الأجل القصير. وباستخدام اختبار جوهانسن على متغيرات الدراسة فقد تبين من خلال الجدول رقم (2) عدم وجود تكامل مشترك بين متغيري الدراسة حيث يظهر اختبار الأثر

واختبار نسبة التريجيج العظمى في الجدول رقم (2) أن القيم الأولى و الثانية لكلا الاختبارين على التوالي أكبر من القيم الحرجة المقابلة لمستوى المعنوية 5 في المائة و يترتب على هذا رفض فرض العدم القائل بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين في الأجل الطويل.

جدول رقم (2) نتائج اختبار التكامل المشترك بين التضخم و البطالة

اختبار الأثر				
القيم الحرجة		Eigenvalue	Trace Statistic	فرض العدم
% 5	% 1			
15.49471	19.93711	0.206462	11.98848	$r = 0$
3.841466	6.634897	0.123688	4.357095	$r \leq 1$
اختبار القيمة المميزة العظمى				
القيم الحرجة		Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	فرض العدم
% 5	% 1			
14.26460	18.52001	0.206462	7.631389	$r = 0$
3.841466	6.634897	0.123688	4.357095	$r \leq 1$

المصدر : جمع بواسطة الدارسان من نتائج التحليل عن طريق برنامج **EvIEWS 9.0**.

3.4 اختبار العلاقة السببية

أكد اختبار Johansen عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التضخم و معدل البطالة إلا أن اختبار Johansen لا يجيب على سؤال ما هو المتغير الذي يؤثر على الآخر . هذا السؤال يجيب عليه اختبار Granger Causality أي أنه يجيب على سؤال هل التضخم يتسبب في البطالة أم أن البطالة هي التي تتسبب في التضخم. يوضح الجدول رقم (3) نتائج اختبار Granger Causality بين التضخم و البطالة، و

يلاحظ أن إحصائية F بلغت (0.47248) مما يترتب عليه قبول فرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة سببية بين التضخم و البطالة.

جدول رقم (3) نتائج اختبار العلاقة السببية بين إجمالي الودائع والديون المتعثرة

القيم الإحتمالية	إحصائية F	فرض العدم H_0	المتغيرات
0.5269	0.66292	$D(Ut)$ لا تتسبب في $D(Pt)$	$D(Pt)$
0.7722	0.26208	$D(Pt)$ لا تتسبب في $D(Ut)$	$D(Ut)$

المصدر : جمع بواسطة الدارسان من نتائج التحليل عن طريق برنامج **Eviews 9.0**.

و تشير إحصائية F المحسوبة و البالغة (0.82381) إلى قبول فرض العدم و الذي ينص على أن التضخم لا يؤثر على البطالة . و يدل هذا إلى أن التضخم لا يتسبب (تؤثر) في البطالة في الأجل القصير و أن البطالة لا تتسبب (يؤثر) في التضخم. أي أنه ليس هناك علاقة سببية في الأجل القصير تنشأ من التضخم إلى البطالة و من البطالة إلى التضخم.

5. النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة السببية بين معدلات التضخم و معدلات البطالة في السودان خلال فترة الدراسة 1990 – 2015م و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج و التوصيات هي كالتالي:

1.5 النتائج

1. بينت نتائج اختبارات السكونية أن متغيري الدراسة يعانيان من وجود جذر الوحدة أي أنهما غير ساكنين في المستوى و لكنهما يصبحان ساكنين في الفرق الأول مما يسمح بإجراء اختبار التكامل المشترك فيما بينهما.
2. بينت نتائج اختبار التكامل المشترك أنه لا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم و البطالة عند مستوى معنوية 0.05 و 0.01 و هو ما ينفي الفرضية الأولى للدراسة.

3. بينت نتائج اختبار Granger Causality عدم وجود علاقة سببية تتجه من التضخم إلى البطالة أو من البطالة إلى التضخم وهو ما ينفي الفرضية الثانية للدراسة.
4. يترتب على النتائج السابقة أن السلطات الاقتصادية في السودان لا تضع معدلات البطالة في أولوياتها عند رسم السياسات الهادفة إلى خفض التضخم.

2.5 التوصيات

1. ينبغي على السلطات النقدية أخذ معدلات البطالة في الاعتبار في الأجل القصير على وجه الخصوص عند صياغة السياسة النقدية الرامية إلى خفض معدلات التضخم.
2. ينبغي على السلطات النقدية ألا تدفع إلى خفض معدلات البطالة بشكل سريع حتى لا تضحي بقدر كبير من النمو في الإنتاج.
3. يجب على السلطات النقدية أخذ توقعات المواطنين المتعلقة بالمستوى العام للأسعار و حالة الاقتصاد الكلي في الاعتبار عند محاولتها خفض معدلات التضخم.
4. يجب على السلطات النقدية عدم محاولة خفض معدلات البطالة إلى ما دون المعدل الطبيعي لأن ذلك لن يسهم في خفض معدلات البطالة بل إلى رفع معدلات التضخم.

المراجع:

1. السيد، أمامة علي محمد و طارق محمد الرشيد، 2015، العلاقة السببية بين عرض النقود و التضخم في السودان (1990 - 2012)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان، العدد 16

2. الرشيد، طارق محمد و سامية حسن محمود، 2012، دور الفجوات الزمنية في تحديد العلاقة السببية بين عرض النقود و سعر صرف الجنيه السوداني (1980 – 2008)، مجلة كلية الاقتصاد، جامعة أم درمان الإسلامية، العدد 12.
3. عبد القادر، قريب الله عبد المجيد، 2015، العلاقة السببية بين التضخم و عرض النقود في السودان، مجلة جامعة القضايف للعلوم والآداب (1970 – 2013)، العدد 4

References:

1. Acemoglu, Daron., Macroeconomics, Global Edition, Pearson Education Limited, 2016.
2. Baumol, Bob, Macroeconomics, 11th Edition, Baltimore, The Johns Hopkins University Press, 2011.
3. Dickey , D.A. and Fuller , W.A. , 1979 , Distribution of the Estimators for Autoregressive Time Series With a Unit Root , Journal of the American Statistical Association , Vol. 74 , issue 366 , pp. 427 – 431 .
4. Gartner, Manfred., Macroeconomics, 2nd Edition, Pearson Education Limited, 2006.
5. Granger C. W. J., 1969, Investigating Causal Relations by Econometric Models and Cross-spectral Methods ,Econometrica, Vol. 37, No. 3., pp. 424-438.
6. Johansen, S. , Likelihood Based Inference in Co integrated Vector Error Correction Models, Oxford University Press, Oxford. 1995 .
7. Mankiw, Gregory M., Macroeconomics, 12th Edition, Harvard University Press, 2016.
8. McConnel, Campbell., Macroeconomics, McGraw Hill, 2012.
9. Phillips , P.C.B. and Perron, P. , 1988 , Testing for a Unit Root in Time Series Regression , Biometrika , Vol. 75 , Issue. 2 , pp. 335 – 346 .

جدول (4) بيانات الدراسة

YEAR	Pt	Ut
1990	0.874 -	16.61
1991	123.578	15.998
1992	117.624	15.409
1993	101.305	15.757
1994	115.478	15.177
1995	68.375	14.618
1996	132.824	14
1997	46.65	13.5
1998	17.105	13
1999	15.995	12.5
2000	8.033	15.2
2001	4.871	15
2002	8.334	15.9
2003	7.711	15.8
2004	8.418	16.183
2005	8.489	17.01
2006	7.2	17.493
2007	7.999	16.77
2008	14.284	16.04
2009	11.257	14.894
2010	12.99	13.733
2011	18.094	12.033

YEAR	Pt	Ut
2012	35.55	14.8
2013	36.522	14.8
2014	38.018	13.637
2015	20.55	13.301

المصدر: إعداد الدارسان من قاعدة بيانات WEO 2015.

المشاكل الاقتصادية لمريض الملاريا بالولاية الشمالية 2007 - 2016م

إعداد:

د. رندا عبد الرحيم أبوبكر

أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم - المملكة
العربية السعودية

د. أحمد التجاني عبد العزيز عثمان

أستاذ مساعد - كلية التربية - جامعة دنقلا - السودان

أ. خالدة عثمان عبد الغفار محمد

محاضر - كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة القصيم - المملكة العربية السعودية

Abstract:

This study aims to identify to what extend that Malaria is spread in the northern of state Sudan, and to recognize the impact upon economic activity and show the role of the northern states in fighting Malaria diseases.

The researcher used the descriptive analytic and historical methods in this study. They also conducted various official interviews.

The research concluded that Malaria has spread widely in the northern state, also malaria affects greatly the economic activity in the northern state and the medical institutes work hard to fight Malaria disease but lack of funding and weak financial resources hinder this efforts.

The study recommended to increase the financial budget to fight this disease works in addition to training medical cadres who wares in this field.

In addition to rise citizens awareness to figh the spread of Malaria.

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى انتشار مرض الملاريا في الولاية، وكذلك التعرف على تأثيره على النشاط الاقتصادي، بجانب التعرف على دور الولاية في مكافحة مرض الملاريا.

استخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليل، وكذلك المنهج التاريخي، كما أجرى الباحث العديد من المقابلات الرسمية وغيرها.

خلصت الدراسة على انتشار مرض الملاريا في أجزاء واسعة من الولاية، وأن هذا المرض يؤثر بصورة كبيرة على النشاط الاقتصادي، وأن المؤسسات الصحية بالولاية تبذل جهوداً مقدرة في محاربة المرض، وأن ضعف الميزانية المخصصة تعيق مكافحة المرض.

أوصت الدراسة بضرورة زيادة الميزانية المخصصة لمحاربة المرض، وتدريب كوادر إضافية، بجانب توعية وتنقيف المواطنين من أجل محاربة المرض.

المحور الأول: الإطار العام للدراسة**مقدمة:**

تعتبر الملاريا المشكلة الصحية الأولى في السودان حيث تسجل أعلى نسب من المتكردين على المستشفيات والمرافق الصحية وكذلك دخول المستشفيات والوفيات. (دليل تدريب المتطوعين في مجال الملاريا، الطبعة الأولى، 2014م)

حجم مشكلة الملاريا يقدر سنوياً بالسودان بحوالي 7.5 مليون إصابة و35 ألف حالة وفاة وهذه الأرقام تساوي 50% من الإصابات و70% من الوفيات في إقليم شرق المتوسط (منظمة الصحة العالمية). تشكل الملاريا عبئاً على المؤسسات الصحية حيث وجد أنها تمثل 20 - 40% من المتكردين على المستشفيات و 10 - 40 % من الدخولات للمستشفيات و 10 - 15% من الوفيات المسجلة.

تمثل الملاريا أيضاً عبئاً كبيراً على الأمهات وأطفالهن حيث ينسب إلى الملاريا تسببها في 37.2% من وفيات الأمهات ، كما تساهم بـ 71.1% من الولادة لأطفال ناقصي الوزن وهو ما يتسبب في ارتفاع معدل وفيات الرضع بالسودان. (موقف مكافحة الملاريا بالسودان، وزارة الصحة الاتحادية، 2013م - 2014م)

مشكلة الدراسة

يعتبر مرض الملاريا المشكلة الصحية الأولى على مستوى الولاية إذ تشكل أعلى نسب للمتكررين على الوحدات الصحية بالرغم من الانخفاض الكبير الذي طرأ عليها في السنوات الأخيرة ويمكن تلخيص هذه المشكلة في الأسئلة التالية:

1/ هل مرض الملاريا من أكثر الأمراض انتشاراً بالولاية الشمالية؟

2/ هل يؤثر مرض الملاريا على أداء العاملين بالولاية؟

3/ ما هو دور المؤسسات الصحية في مكافحة المرض؟

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العملية

تعتبر الولاية الشمالية من الولايات التي ينتشر فيها مرض الملاريا لذلك يقوم الباحث بهذه الدراسة للمساهمة في كشف أسباب انتشار هذا المرض وطرق مكافحته والتعرف على دور المؤسسات الصحية في ذلك. ونظراً لقلة الدراسات في هذا المجال يرى الباحثون إن تكون هذه الدراسة إضافة حقيقية في هذا المجال.

ثانياً: الأهمية العلمية

تتمثل في قلة الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع الدراسة، وهذه الدراسة تعتبر إضافة حقيقية للمكتبة السودانية.

أهداف الدراسة:

1/ التعرف على مدى انتشار مرض الملاريا في الولاية.

2/ التعرف على علاقة الملاريا بالنشاط الاقتصادي.

3/ التعرف على دور الولاية في مكافحة مرض الملاريا.

4/ تقديم بعض المقترحات من شأنها تساعد على محاربة مرض الملاريا.

فرضيات الدراسة :

1/ يعتبر مرض الملاريا أكثر الأمراض انتشاراً في الولاية.

2/ هنالك علاقة بين مرض الملاريا والنشاط الاقتصادي في الولاية.

3/ يشكل مرض الملاريا عبئاً على ميزانية الولاية.

منهج الدراسة :

اتبع الباحثون المنهج التاريخي والوصفي كما قاموا بإجراء العديد من المقابلات الشخصية للمسؤولين والموظفين بوزارة الصحة وإدارة مكافحة الملاريا بالولاية.

المحور الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً : الإطار النظري

تطور الخدمات الصحية في السودان :

لقد تعرض السودان القديم للكثير من المؤثرات والروابط الدينية وكان حلقة وصل للكثير من الروابط التجارية، كما كان عرضة للحكم الأجنبي وكان لكل أثر دوره في تطور المفاهيم الصحية لدى المواطنين. فالبلاذ لم تعرف ممارسة الطب بمفهومه الحديث حتى بداية القرن الثامن عشر. وقد كان الاعتماد الكلي في مجال الصحة على ممارسة الطب التقليدي والذي ترجع أصوله إلى ثلاثة عوامل هي: المفاهيم الصحية المصرية القديمة، الممارسات الصحية للعرب المسلمين، والمعتقدات الإفريقية المحلية.

هناك إجماع بان السودان قد عرف الطب الحديث مع بداية الاحتلال التركي المصري (1820 – 1855م) كان ذلك ببداية إنشاء المستشفيات في بعض المدن مثل الخرطوم بربر حيث كانت تقدم الخدمات الصحية لجنود الاحتلال الثنائي ولإدارة

المحلية مع حرمان الأهالي منها إلا من كانت تربطه علاقة بالجيش . لذلك فان أثرها كان ضعيفاً على العامة الذين اعتمدوا على الطب التقليدي . كما إن المدن السودانية لم تستفيد من هذه الخدمات وذلك لغياب برامج صحة البيئة خلال العقود الأربعة من عمر الاحتلال. إلا أن الأمر تحسن خلال العقدين الأخيرين حيث بدأ الاعتناء بأمراض المناطق الحارة ومن ذلك الملاريا وطور أول نظام لصحة البيئة بمدينة الخرطوم. (مها، 2012م، ص 146)

الملاريا هي السبب الرئيسي للمرض والوفيات في السودان حيث تمثل 9.3% من تردد المرض على العيادات الخارجية وحوالي 8.9% من دخول المستشفيات . معدل وفيات الملاريا 375 حالة لكل 10.000 من السكان ومعدل وفيات الملاريا 2.6%، تشير التقديرات إلى أن 75% (24 مليون نسمة) من السكان معرضون لخطر الملاريا، بينما معظم السكان معرضون لأوبئة الملاريا وذلك استناداً إلى نماذج المناخ - الملاريا موسمية في معظم المناطق مرتبطة بموسم هطول الأمطار (يونيو / يوليو / أكتوبر / نوفمبر) إلا في المدن والمشاريع المروية حيث يوجد موسم انتقال خلال فصل الشتاء (ديسمبر - فبراير). شهد وضع الملاريا انخفاضاً كبيراً عبر السنوات الماضية حيث انخفاض معدل انتشار الملاريا من 3.7% إلى 1.8% مقارنة بمسح مؤشرات الملاريا 2005م و2009م. كما انخفضت حالات الملاريا المسجلة من 7.5% مليون في العام 1990م إلى 1.2% مليون في العام 2011م. كل سكان السودان واقعون تحت خطر الإصابة بالملاريا وإن كان بدرجات متفاوتة ويمكن تصنيف السودان إلى أربعة قطاعات وبائية رئيسية: ملاريا عالية التوطن مرتبطة بالري في المشاريع الزراعية الكبيرة، ملاريا موسمية مرتبطة بهطول الأمطار في الأجزاء الوسطى من السودان، ملاريا المدن والتي من صنع الإنسان وملاريا مرتبطة بفيضانات النيل في الهامش الصحراوي. (البرنامج القومي لمكافحة الملاريا، 2014م)

تعريف مرض الملاريا :

الملاريا مرض طفيلي ذو علاقة بالمياه ينتقل بواسطة أنثى بعوض الأنوفلس وهي حمى مصحوبة بأعراض و علامات الملاريا بعد استبعاد كل مسببات الحميات الأخرى تسبب بظهور الطور الحلقي لطفيل الملاريا في الدم الطريف للمريض معملياً. يسبب مرض الملاريا طفيل البلازموذيوم (فالسارم - فيفاكس - أوفالي - ملاري) أهمهما طفيل الفالسارم وهو يسبب 90% من حالات الملاريا في السودان. (البرنامج القومي لمكافحة الملاريا، 2014م)

كيف ينتقل طفيل مرض الملاريا :

ينتقل طفيل البلازموذيوم (مسبباً مرض الملاريا) بواسطة أنثى بعوض الأنوفلس وله عدة أنواع أهمها الأنوفليس (العربي فيونست و قامبيا) وأهمها الأنوفلس العربي هو المسئول عن نقل أكثر من 90% من حالات الملاريا بالسودان.

يتوالد بعوض الأنوفلس في المياه العذبة، الراكدة، الضحلة المتجمعة في:

أ) داخل المنزل: (الأزار - نقاع الأزار - الحداثق المنزلية - الأواني وأواني حفظ المياه مثل الصهاريج).

ب) خارج المنزل: (كسورات مواسير المياه - تجمعات مياه الأمطار - البرك واللساتك المهملة - المشاريع الزراعية " الكسر والنز ").

تضع أنثى بعوض الأنوفليس بيضها في المياه العذبة وبعد مرور يوم إلى يومين بعد توفر الظروف الطبيعية المناسبة من درجة الحرارة والرطوبة، يفقس البيض الى يرقة التي تتطور لتعطي شرنقة " عذراء " وذلك خلال (4 - 5) أيام. وتتحول الشرنقة " العذراء " بعد يوم أو يومين إلى حشرة كاملة، وتستغرق دورة الحياة الكاملة (7 - 10) أيام.

تتغذى أنثى بعوض الانوفليس على دم الإنسان وعند التغذية يدخل الطور المعدي لطفيل البلازموذيوم (الاسيوروزديت) مع اللعاب في دم الإنسان ، يذهب الطفيل إلى الكبد في خلال نصف ساعة ليكتمل دورة حياته.

وبعد حوالي (7 - 10) أيام تبدأ أعراض وعلامات الملاريا في الظهور والحمى تعتبر أهم الأعراض قد يصاحبها العرق، آلام المفاصل - الاستفراغ. فيما يعرف بالملاريا غير المعقدة (بسيطة)، أما الملاريا المعقدة (الخبيثة) فتمثل في أعراض الملاريا البسيطة مصحوبة بواحد أو أكثر من الأعراض التالية (الغيبوبة - التشنجات المتكررة - اليرقان - هبوط الدورة الدموية - انخفاض السكر في الدم - الفشل الكلوي - فقر الدم) والتي تؤدي إلى الوفاة. (المرجع السابق)

التشخيص والعلاج :

يعتبر أي شخص مريض بالملاريا إذا كان يعاني من حمى مصحوبة بأعراض وعلامات تدل على الملاريا مثل العرق الغزير - آلام المفاصل - الاستفراغ...الخ) وأثبت الفحص المعملّي وجود الطور الحلقي لطفيل الملاريا في دمه ويعرف هذا النوع بالملاريا غير المعقدة (البسيطة). (دليل تدريب المتطوعين في مجال مكافحة الملاريا ، 2015م، ص12)

الملاريا المعقدة الخبيثة :

هي الملاريا الناتجة من الإصابة بطفيل الفالسارم وتكون مصحوبة بواحد أو أكثر من الأعراض التالية (الغيبوبة - التشنجات المتكررة - اليرقان - هبوط الدورة الدموية - انخفاض السكر في الدم - الفشل الكلوي - فقر الدم...الخ)، وهي الخطورة الكافية التي تشكل تهديداً مباشراً لحياة المريض وتمثل حالة طارئة وتحتاج للمعالجة بالمستشفى. معالجة حالات الحمى الشديدة وخفضها بالمكمدات الباردة وخافضات الحرارة وذلك لمنع حدوث التشنجات. (دليل تدريب المتطوعين في مجال أعمال مكافحة الملاريا ، 2015م، ص 13)

العلاج:

خط العلاج الأول للملاريا البسيطة هو العلاج المزدوج (ارتسوينت + فانسدار).
 تعبئة البالغين: شريط به 3 حبات فانسدار + 6 حبات ارتسوينت
 تعبئة الأطفال: شريط به حبتين فانسدار + 6 حبات ارتسوينت
 خط العلاج التالي (في حالة عدم الاستجابة للخط الأول هو كارتييم).
 أما بالنسبة للملاريا المعقدة، خط العلاج الأول هو الكينين وخط العلاج التالي هو ارتيميتر.

مكافحة الملاريا:

يمكن مكافحة الملاريا بعدة وسائل وتتلخص في مكافحة البعوض واستخدام وسائل الحماية الشخصية والتشخيص السليم والعلاج الناجع للحالات.
 تركز المكافحة على المكافحة متعددة المداخل، التشخيص المبكر والعلاج الناجع للملاريا، التنبؤ للأوبئة واحتوائها عند حدوثها وبناء القدرات.
 المكافحة متعددة المراحل، يكافح البعوض بيئياً وكيميائياً وبيولوجياً.
 بيئياً: وذلك بجعل أماكن التوالد غير صالحة وغير مناسبة للتوالد وذلك بالتجفيف والردم

والتصريف لأماكن تجمعات المياه والبرك وصيانة الجداول، بيولوجياً بتربية أسماك القامبوزيا مثلاً والتي تتغذى على يرقات البعوض، كيميائياً وذلك باستخدام المبيدات الكيميائية لقتل الطور اليرقي في الماء والطور الطائر، الطور اليرقي تستخدم المبيدات برشها على أماكن تجمع المياه وباستخدام الزيت الراجع المخلوط بالجاذولين، الطور الطائر (البعوض الطائر) حيث يستخدم المبيدات برشها أما على الجدران بمبيد ذو أثر باق وذلك لقتل البعوض الذي يستريح على جدران المنازل أو برش البعوض الطائر خارج المنازل بمبيد ذو أثر فوري بواسطة ماكينات الرش المحمولة على العربات أو على الكتف إذا لزم الأمر في حالات الطوارئ.

وسائل الحملة الشخصية تعمل على منع البعوض من الوصول على الإنسان وهي تتمثل في الطوارد (المراهم، الدخان، المراوح)، النمالي على الأبواب والشبابيك، المصائد الكهربائية والناموسيات المشبعة.

الناموسية المشبعة هي وسيلة فاعلة لحماية الإنسان من لسعات البعوض وبالتالي حمايته من مرض الملاريا والناموسية يمكن تشبييعها بمبيد ذو أثر باقي والذي يزيد من مميزاتها بحيث تحول بين الإنسان والبعوض، تطرد البعوض وتقتل البعوض. تصنع الناموسية من البوليستر (رخيص الثمن - سهل التشبع - يشبع بكمية أقل من المبيد - يعيش لمدة أطول - لا يفقد المبيد بالجفاف أو الغسل - جيد التهوية)، هناك أيضاً النايلون أو القطن (القطن لا يوفر التهوية الجيدة وتحتاج لمبيد أكثر للتشبيع ولا يعيش طويلاً. Five years strategic plan for the national malaria control programme (2011-2015).

أوصت منظمة الصحة العالمية باستخدام مبيدات من فصيلة البايروترويد فقط وذلك لأن هذه المركبات أكثر أماناً للإنسان والحيوان، لها تأثير فوري كما لها أثر متبقي حيث تمتد فعالية بعضها إلى 6 شهور ونسبة تركيز المبيد منخفضة جداً. والناموسية المشبعة يجب أن تكون خالية من الثقوب وتثبت جيداً تحت الفراش وتنصب مع مغيب الشمس مباشرة وتحفظ بعيداً عن الأتربة - الغبار - أشعة الشمس - مياه الأمطار وعند غسلها ثلاثة مرات يجب إعادة تشبييعها مرة أخرى.

الملاريا أثناء الحمل:

إحصائيات الملاريا في إفريقيا أوضحت أن الملاريا تؤدي سنوياً إلى إصابة 10% من الحوامل بفقر الدم وتسبب في وفاة ألف أم كل عام، كما أن 35% من الأطفال الذين يولدون ناقصي الوزن ناتج عن الملاريا. (المرشد القومي لعلاج الملاريا، 2014م) نسبة المرضى والوفيات للملاريا أثناء الحمل أكبر بالمقارنة مع الحالات الأخرى وهي تحمل الأول أكبر منها في الحمل الثاني والثالث، يزداد انخفاض المناعة من النصف

الثاني من الحمل وينتج ذلك من اضطراب الهرمونات والمشيمة بالإضافة إلى الإصابة بالمalaria نفسها ، انخفاض المناعة أثناء الحمل يؤدي إلى تكرار الإصابة بالمرض عموماً وبالتالي تزيد من خطر الإصابة بالمalaria المعقدة، تعتبر المalaria أثناء الحمل خطراً يهدد كل من الأم والجنين، يزداد خطر الإصابة بالمضاعفات بالأخص في الحمل الأول كما يزداد بين المصابات بمرض الإيدز، تواجد طفيل المalaria في المشيمة يؤدي إلى نقص الوزن عند الولادة، فهو السبب الرئيس للإصابة بالمalaria والأمراض الأخرى والوفاة لدى حديثي الولادة، قد تحدث الإصابة للجنين من الأم عن طريق المشيمة والمalaria أثناء الحمل خطر يستوجب التعامل السريع والعلاج الناجح.

أفضل الطرق لمكافحة المalaria أثناء الحمل هي المعالجة السليمة لحالات المalaria لدى السيدات في عمر الإنجاب واستعمال الناموسيات المشبعة بالمبيد. (المرشد القومي لعلاج المalaria، 2014م)

خطورة المalaria على الجنين:

الحمى العالية وانخفاض سكر الدم وفقر الدم بالنسبة للنساء الحوامل لها تأثير مباشر على الجنين حيث أنها تؤدي إلى الإجهاد التلقائي، الولادة المبكرة، حصر نمو الجنين داخل الرحم وضائقة الجنين، كما أن انتقال الإصابة من الأم للجنين عن طريق المشيمة تؤدي إلى المalaria الخلقية وهي أقل حدوثاً. لكن الدراسات في السنوات الأخيرة أشارت لزيادة حالات المalaria الخلقية وسجلت نسبة 0.3% و 33% في المناطق المتوطنة وغير المتوطنة. المشيمة والأجسام المضادة تحمي الجنين إلى حد ما. كل أنواع طفيل المalaria يمكن أن تسبب المalaria الخلقية. يزداد الإصابة بالمalaria الخلقية في المجتمعات التي تتخفف فيها المناعة خاصة عند حدوث الأوبئة. إن كمية الدواء المتقل من الأم المصابة للجنين عن طريق المشيمة أقل من الجرعة المعالجة للجنين، لذلك فهي غير كافية لمعالجة الجنين داخل الرحم.

يعاني المولود من الحمى، القلق، تضخم الكبد والطوحال، فقر الدم واليرقان

وتثبت الحالة بفحص الدم للملاريا. (المرشد القومي لعلاج الملاريا، 2014م)

الملاريا عند الأطفال:

تمثل الملاريا مشكلة صحية كبرى عند الأطفال وتساهم الملاريا في وفيات الأطفال عبر ثلاث طرق:

الطفل المصاب بالملاريا كثيراً ما يصل إلى الوحدات الصحية في حالة تشنجات أو غيبوبة (ملاريا مخية) وهذا سبب مباشر وسريع للوفاة، الإصابة المتكررة بالملاريا تؤدي للإصابة بفقر الدم الوخيم الذي بدوره يزيد من نسبة حدوث الوفاة، كنتيجة لإصابة الأم الحامل بالملاريا يكون حجم المولود أقل من الحجم الطبيعي عند الولادة وهذه من الأسباب الرئيسية التي تزيد من نسبة الوفيات خلال العام الأول من حياة المولود. (معدل وفيات الرضع)

بالإضافة إلى ذلك الإصابة المتكررة بالملاريا تجعل الأطفال أكثر عرضة للإصابة بأمراض الطفولة الأخرى مثل الاسهالات، التهابات الجهاز التنفسي وهكذا تؤدي الملاريا بصورة غير مباشرة للوفاة. (المرشد القومي لعلاج الملاريا، 2014م)

دور المواطن في عملية مكافحة الملاريا:

للمواطن دور مهم وفاعل في أعمال مكافحة بحيث يمكن أن يشارك في منع البعوض من التوالد داخل المنزل، وذلك بتجفيف أماكن تجمعات المياه، تغطية أواني حفظ المياه، وعدم تخزينها لفترة أكثر من 3 أيام، وتفريغ مياه المكيفات والأزيار في حالة عدم الاستعمال، التبليغ عن كسورات مياه المواسير، ردم البرك والمستنقعات داخل الحي، إصلاح وتغطية الصهاريج وإصلاح كسوراتها، فتح المجاري وردم البرك الصغيرة في فصل الخريف، المشاركة في حملات الرش والتوعية الصحية، استخدام الناموسيات المشبعة، تشبع وإعادة تشبع الناموسيات، استخدام العلاج بالطريقة الصحيحة وبعد مقابلة الطبيب، معالجة حالات الحمى الشديدة وخفضها بواسطة المكمدات الباردة وخافضات الحرارة، وذلك لمنع حدوث التشنجات والمعالجة المنزلية

الجيدة (أخذ العلاج في الزمن الصحيح وبالجرعة الصحيحة والاهتمام بالتغذية).
(برنامج تدريب المتطوعين في مجال مكافحة الملاريا، 2015م)

الآثار الاقتصادية لمرض الملاريا:

الآثار الاقتصادية للملاريا بالسودان وإن لم تتم دراستها بصورة واسعة، إلا أن ما عرف منها يعتبر كبيراً. تؤدي الملاريا إلى ضياع 22% من أيام العمل، كما أنها تؤدي إلى ضياع 40% من الحصاد. إن النجاح الذي حدث في تخفيض إصابات ووفيات الملاريا يحتاج لعمل متواصل تكلفته (7 - 10) مليون دولار سنوياً لمدة لا تقل عن (10) سنوات. (البروتوكول القومي لعلاج الملاريا، 2014م)

ثانياً: الدراسات السابقة

دراسة البيوك، (1980): بعنوان جغرافية الأمراض البشرية في المملكة العربية السعودية، ناقشت فيها أثر البيئة على صحة الإنسان، ومن ضمن الأمراض التي تناولتها الملاريا، وقد اعتمدت في دراستها على المنهج الوصفي والتاريخي، وقد أظهرت نتائج الدراسة الاختلاف في التوزيع الجغرافي للمرض، وكذلك نسبة الإصابة وأنه يعود بشكل كبير إلى تباين ظروف البيئة.

دراسة المغربي، (1987): بعنوان التباين البيئي وأثره على التفاوت الإحصائي لمرض الملاريا في غرب وجنوب المملكة العربية السعودية، ناقشت فيها أثر البيئة على صحة الإنسان، وكذلك العوامل الطبيعية المؤثرة على تركيز الملاريا، مثل التضاريس والسطح والمناخ والعادات غير الصحية والعوامل الاقتصادية. من أبرز نتائج الدراسة وجود تفاوت جغرافي من حيث الإصابة - مستوى الدخل والإصابة، وإن نسبة الإصابة ترتفع بازدياد نسبة الأمية.

دراسة السبعوي، (2002م): بعنوان الأبعاد الجغرافية لمرض الملاريا وهي دراسة في الجغرافية الطبية. وضّح فيها دور البيئة والأثر الأيكولوجي في الملاريا، كما ناقش الانتشار الجغرافي للملاريا، معتمداً على البيانات المنشورة من وزارة الصحة السعودية.

المحور الثالث : الدراسة التحليلية**أولاً : نبذة تعريفية عن مجتمع الدراسة****تعريف الولاية الشمالية :**

تقع الولاية الشمالية بين دائرتي العرض 22.16 درجة شمالاً و خطي الطول 32.20 درجة شرقاً، يحدها من الشمال جمهورية مصر العربية ومن الغرب الجماهيرية العربية الليبية وولاية شمال دارفور ومن الشرق ولاية نهر النيل ومن الجنوب ولاية الخرطوم وشمال كردفان وتبلغ مساحتها 348.698 كيلومتر مربع، ويجري فيها نهر النيل من الجنوب إلى الشمال بطول 650 كيلومتر مربع، تُقسّم الولاية إلى سبعة محليات هي مروي - الدبة - القولد - دنقلا - البرقيق - دلقوا - وادي حلفا وتتكون من 21 وحدة إدارية. (رندا ، 2016 ، ص.78).

الخدمات الصحية بالولاية الشمالية:

تعتبر الخدمات الصحية من أهم الخدمات الاجتماعية لاهتمامها بالإنسان الذي هو محور التنمية، لذلك كانت مثار اهتمام السياسات والاستراتيجيات وحظيت ترقيتها بأسبقية قصوى، الولاية الشمالية كغيرها من الولايات تسعى جاهدة لترقية الخدمات الصحية، تقدم الخدمات الصحية بالولاية الشمالية عدد من الجهات مثل التأمين الصحي والقطاع الخاص وتتمثل رؤية وزارة الصحة في بناء ولاية صحية معافاة قادرة على الإسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية وتحقيق أهداف التنمية. (مها، 2012م، ص 146)

وزارة الصحة بالولاية الشمالية :

أنشئت وزارة الصحة بالولاية الشمالية في العام 1994م تنفيذ لتطبيق نظام الحكم الفدرالي الذي قسم البلاد إلى 26 ولاية لكل منها وزارة للصحة قائمة بذاتها لها الكثير من السلطات في إيجاد القرار ووضع استراتيجيات وتنفيذ العمل الصحي.

(نفس المصدر السابق، ص 148)

إدارة مكافحة الملاريا:

إدارة مكافحة الملاريا هي إحدى إدارات الطب الوقائي والتي كانت في السابق تتبع لإدارة صحة البيئة وتم فصلها في العام 2001م لتكون إحدى الإدارات التحتية للإدارة العامة للطب الوقائي بوزارة الصحة، وذلك لأهمية مرض الملاريا. وحالياً تستهدف الإدارة إلى خفض 20٪ من حالات المرضى والوفيات بسبب الملاريا بنهاية العام 2017م. (مقابلة شخصية مع مواهب مهدي نوار مدير إدارة مكافحة الملاريا بالولاية الشمالية 29 أغسطس 2017).*

مدخلات النظام الصحي:

جدول رقم (1): يوضح المؤسسات الصحية العاملة بالولاية الشمالية للفترة من

2007م – 2010م

العام	المستشفيات	المراكز الصحية	الشفخانات	نقاط الغيار	وحدات صحية	المجموع
2007	26	79	139	36	5	285
2008	26	97	136	32	4	295
2009	26	101	139	29	5	300
2010	26	108	117	22	8	231

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية، وزارة الصحة، الولاية الشمالية للأعوام من

2007 - 2016

* مقابلة شخصية مع (مواهب مهدي نوار، مدير إدارة مكافحة الملاريا بالولاية، 27 أغسطس

(2017م)

في العام 2011م تم تغيير تسمية الشفخانات ونقاط الغيار والوحدات الصحية ودُمجت في مسمى واحد (وحدات رعاية صحية أساسية)

جدول رقم (2): يوضح وحدات الرعاية الصحية الأساسية للفترة من 2011م - 2013م

العام	المستشفيات	المراكز الصحية	وحدات رعاية صحية أساسية
2011	26	104	135
2012	27	103	139
2013	30	104	129
المجموع	83	311	403

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية، وزارة الصحة، الولاية الشمالية للأعوام من

2007 - 2016

في العام 2014م تم تغيير اسم المراكز الصحية إلى مركز صحة الأسرة ووحدات رعاية صحية أساسية إلى وحدة صحة الأسرة.

جدول رقم (3): يوضح وحدات ومراكز صحة الأسرة للفترة من 2014م - 2016م

العام	المستشفيات	مركز صحة الأسرة	وحدة صحة الأسرة
2014	27	43	162
2015	32	43	176
2016	29	41	179
المجموع	88	127	517

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية، وزارة الصحة، الولاية الشمالية للأعوام من

2007 - 2016.

❖ ملحوظة:

مستشفيات وزارة الصحة (28) مستشفى، مستشفى الضمان مروي، مستشفى الشرطة دنقلا، المستشفى العسكري دنقلا، المستشفى العسكري مروي، تصبح جملة المستشفيات (32) مستشفى.

مؤشرات مرض الملاريا:

يعتبر مرض الملاريا المشكلة الصحية الأولى على مستوى الولاية، إذ تشكل أعلى نسب للمتكررين على الوحدات الصحية بالرغم من الانخفاض الكبير الذي طرأ عليها في السنوات الأخيرة.

جدول رقم (4): يوضح عدد المتكررين على الوحدات الصحية بالولاية الشمالية للفترة من

2007م - 2016م

العام	عدد الإصابات	النسبة	عدد الداخلين بالمستشفيات	نسبة الدخول	عدد الوفيات	النسبة
2007	34182	19.6	8205	22.6	34	10.7
2008	52304	3.3	6031	9.3	20	7.3
2009	53.37	12.5	6123	16.6	17	7.1
2010	37680	11	5109	15	18	6.3
2011	28050	10.5	4964	13.2	14	5.2
2012	24.86	8.8	4652	11.6	-	-
2013	22208	8.1	4609	11.7	-	-
2014	25021	7.8	5311	10.9	-	-
2015	19725	6.6	5493	11	17	5.3
2016	20844	6	3957	9	10	5

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية، وزارة الصحة، الولاية الشمالية للأعوام من 2007 - 2016.

من الجدول أعلاه يتضح لنا وجود أعداد كبيرة من المصابين بالمرض، وكذلك الداخلين للوحدات الصحية خلال فترة الدراسة.

يتضح أيضاً انخفاض معدل الإصابة بمرض الملاريا في السنوات الأخيرة، وهذا يؤكد اهتمام وزارة الصحة بمكافحة هذا المرض.

كما تشير الأرقام إلى تناقص معدل الوفيات في السنوات الأخيرة

جدول رقم (5): يوضح تصنيف مرضى الملاريا المترددين على الوحدات الصحية في الفترة من 2007م - 2016م

الأعوام	أقل من سنة		2-1		14-5		24-15		45-25		45 سنة فأكثر		المجموع الطبي
	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	
2007	1530	1297	2225	2372	2812	2842	3115	3020	3091	2836	2786	1497	14976
2008	1035	1216	1817	20170	2261	2497	2577	2335	269	2561	2600	13466	13466
2009	1298	1427	2055	2255	2480	2726	2710	2540	2812	2723	3253	1018	14508
2010	789	819	1254	1408	1677	1649	1512	1638	1613	1729	1626	8886	8836
2011	558	533	770	802	975	1009	1026	1101	977	992	1021	5410	5410
2012	306	286	448	486	553	601	667	659	698	587	575	3156	3156
2013	132	217	345	319	454	449	417	493	484	431	431	32321	2383
2014	341	341	431	472	557	556	553	572	589	634	587	3173	3058
2015	73	109	224	278	231	281	231	296	336	281	238	1498	1333
2016	215	205	446	379	388	342	303	352	311	544	240	2054	8903

المصدر: التقارير الإحصائية السنوية، وزارة الصحة، الولاية الشمالية للأعوام من 2007 - 2016

يشير الجدول إلى وجود أعداد كبيرة من المترددين على الوحدات الصحية من المصابين بالمرض.

كما نلاحظ من الجدول إلى ان الفئات العمرية من (25 - 45) سنة فأكثر هي أكثر عرضة للمرض وهذا يؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي بالولاية فهؤلاء هم الفئة الذين هم في سن العمل.

كما تقوم الولاية بدور كبير في مكافحة مرض الملاريا، حيث يتضح لنا ذلك من خلال المقابلة مع عدد من العاملين بإدارة مكافحة مرض الملاريا بالولاية.

ويعتمد برنامج مكافحة الناقل بصورة أساسية على برنامج مكافحة الأطوار المائية والتدخلات الأخرى كالرش بالمبيد ذو الأثر المتبقي أو برنامج التغطية بالناموسيات المشبعة وذلك من خلال الآتي:

- 1- توفير المبيدات المختلفة لأطوار البعوض.
 - 2- توفير معدات وماكينات الرش.
 - 3- كذلك تم توفير عدد (7) عربات للمحليات من صندوق الأمم المتحدة.
 - 4- تدريب الكوادر العاملة في برنامج مكافحة المتكاملة للناقل.
 - 5- توفير الناموسيات لطوارئ الخريف والفيضانات.
- كما يوجد بالولاية معمل مرجعي للملاريا للفحص المجهرى. كذلك للفحص السريع ويستهدف به الوحدات الصحية التي لا توجد بها خدمة تشخيص مجهرى للملاريا ونسبة التغطية للوحدات المستهدفة بلغت 100٪ كما في الجدول أدناه:-

جدول رقم (6): يوضح تغطية الملاريا بالفحص السريع

عدد الوحدات الصحية المستهدفة	عدد الوحدات الصحية المغطاة	نسبة التغطية
155	155	100٪

المصدر: إدارة مكافحة الملاريا، وزارة الصحة، 2017م
وهناك تغطية بدواء الملاريا المجاني وتستهدف كل المؤسسات الصحية العاملة بالولاية كالآتي:

- 1- للملاريا البسيطة حيث يتم توفير (الكوريثم)
 - 2- للملاريا المعقدة ويتم تغطية كل المستشفيات بمشروع خفض الوفيات عبر توفير علاج الكينين مجاناً.
- كما تم تجهيز مخازن لتخزين الدواء من قبل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي

برئاسة كل المحليات بالولاية وعدد (7) مخازن

جدول رقم (7): يوضح التغطية بدواء الملاريا للوحدات الصحية بالولاية

المحلية	الوحدات الصحية المغطاة	نسبة تغطية
حلفا	21	100٪
دلغو	26	100٪
البرقيق	26	100٪
دنقلا	53	100٪
القول	26	100٪
الدية	37	100٪
مروي	52	100٪
الجملة	241	100٪

المصدر: إدارة مكافحة الملاريا، وزارة الصحة - الولاية الشمالية، 2017م

المحور الرابع: الخاتمة

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

- 1- اتضح انتشار المرض بصورة واسعة في مساحات كبيرة من الولاية بالرغم من انخفاضه في السنوات الأخيرة.
- 2- يؤثر انتشار المرض تأثير واضح على النشاط الاقتصادي بالولاية.
- 3- تبذل المؤسسات الصحية جهداً مقدراً لمحاربة المرض.
- 4- عدم وجود ميزانية تسيير ثابتة وكافية لأعمال مكافحة الملاريا على مستوى الولاية والمحليات.

ثانياً: التوصيات

- 1- تكملة هيكل إدارة مكافحة الملاريا على مستوى الولاية والمحليات.
- 2- توفير الموارد المالية المطلوبة.

- 3- تدريب القوى العاملة في مجال محاربة الملاريا.
- 4- توفير معينات ومعدات العمل المطلوبة.
- 5- توعية وتثقيف المواطنين في مجال مكافحة مرض الملاريا.

المراجع والمصادر:

- 1- موقف مكافحة الملاريا بالسودان الإنجازات والاختناقات والتحديات، البرنامج القومي لمكافحة الملاريا، وزارة الصحة الاتحادية 2013م - 2014م.
- 2- البرتوكول القومي لعلاج الملاريا - البرنامج القومي لمكافحة الملاريا، وزارة الصحة الاتحادية، 2014م.
- 3- دليل تدريب المتطوعين في أعمال مكافحة الملاريا، الطبعة الأولى، 2015م.
- 4- المرشد القومي لعلاج الملاريا، البرنامج القومي لمكافحة الملاريا، وزارة الصحة الاتحادية، 2014م.

ثانياً: الرسائل الجامعية

- 1- رندا عبد الرحيم أبوبكر، الفقر والأمن الغذائي بالسودان، دراسة حالة محلية دنقلا بالولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، 2009م.
- 2- مها فضل السيد علي، أثر تخصيص الموارد وكفاءة توزيعها على جودة الخدمات الصحية بالتطبيق على مستشفيات مدينة دنقلا، الولاية الشمالية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة دنقلا، 2012م.

ثالثاً: المقابلات

- مقابلة مع مواهب مهدي نوار، مدير إدارة مكافحة الملاريا بالولاية الشمالية.
- Five years strategic planfor thenational malaria control programme sudan(2011-2015) .

رؤية منهجية في تدريس مهارات اللغة العربية للناطقين بغيرها

د. أحمد سيد محمد نقد الله

أستاذ مساعد - جامعة دانكوك - كوريا الجنوبية

Abstract:

The teaching of Arabic texts to non-Arabic speakers requires clear scientific and educational methodologies. This study attempts to provide a disciplined and somewhat systematic view of the teaching, away from confusion and confusion, in the study of linguistics, : Planning, content, language, context, functional, linguistic competence, and educational linguistics. The researcher does not claim that it is a novel ideal enough, but is a serious and sincere attempt and hope that this attempt opens up the prospects for researchers on development and recitation in a way that facilitates for non-Arab learners literary text (building and meaning), and counting in the management of the teacher who manages the text in the gift of light ; It is an attempt not to be difficult to act, especially that the learner of non-ArabIn order to arrive at the study, research has to be organized in two parts: The theoretical framework, in which we highlight the linguistic interest that the research sought in the attempt to build a systematic vision in the teaching of Arabic texts. The applied framework. The linguistic interest that the research sought to build the methodological vision in the teaching of Arabic texts is a study of the text of the book "Let's Learn", entitled "Smoking." Thus, the method is procedural method in translating the presented theoretical vision. Keywords: teaching, linguistics, literary text, non-Arabic speakers

مستخلص:

إن تدريس النصوص العربية للناطقين بغيرها، يحتاج إلى منهجيات علمية وتربوية واضحة لذا تسعى هذه الدراسة إلى محاولة تقديم رؤية منهجية منضبطة -إلى حدٍّ ما- في تعليمها، بعيداً عن الحيرة والاضطراب، هديها التّبصُّر في اللسانيات واستجلاء

أنظار لسانية تتوسّل بها عند تدريس النّصوص، مثل: التخطيط، والمحتوى وبنائية اللغة، والسياق، والوظيفية، والكفاية اللغوية، واللسانيات التربوية. والباحث لا يدعي أنها روية مثالية بما يكفي وإنما هي محاولة جادة وصادقة وكلّي أمل في أن تفتح هذه المحاولة آفاقاً للباحثين حول التطوير والتجويد على نحو يسهل للمتعلمين من غير العرب النّص الأدبي (مبنى ومعنى)، ونعوّل في تدبير أمرها على المعلم الذي يُدير النّص في هديّ نورها؛ فهي محاولة لا تستعصي على التّصرف ولا سيما أن المتعلّم من غير أهل العربية.

وللوصول إلى مسعى الدّراسة اقتضى البحث فيها أن ينتظم في جزئين، هما:

- الإطار النظري؛ وفيه يلقي الباحث الضوء على الأنظار اللسانية التي توسّل بها البحث في محاولته بناء رؤيته المنهجية في تعليم النّصوص العربية.
 - الإطار التطبيقي؛ وفيه أتتاول الأنظار اللسانية التي توسّل بها البحث لبناء الرؤية المنهجية في تعليم النّصوص العربية بدراسة نصّ من كتاب "هيا نتعلم" بعنوان "التدخين"، وبذا يكون المنهجُ إجرائياً في ترجمة الرؤية النظرية المقدّمة.
- الكلمات الدّالة: التدريس، اللسانيات، النّص الأدبي، الناطقون بغير العربية.
- مقدّمة:

انتشر تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها في الكثير من الدول وفقاً لدوافع مختلفة لتعلمها وإتقانها وقد بذلت الكثير من الجهود بشأن تطوير مناهجها وأساليب تدريسها بحيث يقبل عليها المتلقي بشغف ونهم فتبارى المتبارون في إجراء البحوث والدراسات بشأنها، ومواكبة التطوّر المتسارع في طرائق تعليم اللغات الحيّة التي أصبحت ضرورات ملّحة تفرض على معلمها والمهتمين بها بذل المزيد من الجهود بُغية جعلها لغة حيّة لها حضورها، وقادرة على استقطاب متعلميها من غير أبنائها لدراستها.

ومن أجل تحقيق هذا المقصد توجب علينا السعي نحو اختيار الأساليب والوسائل الأنجع لإنجاحه، ولا سيّما طرائق التدريس التي سنعلّم بها؛ فـ "طريقة التدريس كما يعرفها الوائلي (الوائلي، 2004، ص: 39)

(عملية تواصل بين المعلم والمتعلم، ويعني الانتقال من حالة عقلية إلى حالة عقلية أخرى، حيث نمو المتعلم بين لحظة وأخرى نتيجة تفاعله مع مجموعة من الحوادث التعليمية التي تؤثر فيه)، فهو بحد ذاته (نشاط وعلاقات إنسانية متبادلة بين المدرس والطالب تحدث داخل الصف من خلال طرح الآراء ووجهات النظر) "وهذا ما ذهب إليه (فاطمة العليمات، 2015، ص 17)

وانطلاقاً من أهمية اللغة العربية وشعورها بالتحديات التي تواجه طرائق تعلمها، وإيماناً بأن التطوير في تلك الطرائق ضرورة ملحة، وإدراكاً لصعوبة تعلمها للناطقين بغيرها، ولما في ذلك من فائدة في معرفة السبل الأنجع في تعلمها، فقد نظرت هذه الدراسة في مجموعة من الدراسات السابقة التي تختص بموضوع تدريس مهارات اللغة العربية وأهميتها للناطقين بغير العربية، ومن هذه الدراسات:

أ/ نحو إستراتيجية جديدة في أهمية تدريس مهارة الاستماع (YogiaPrihorlin، ص 70)

وفد توصلت هذه الدراسة أنه يتوجب على المعلم التالي:

- 1) التخطيط الجيد للدرس وتحديد أهدافه الإجرائية والسلوكية وكذلك تحديد المهارات التي يجب أن يتدرب عليها الطلاب
- 2) أن يعمل المدرس على استثارة دوافع الطلاب نحو الاستماع إليه أو إلى بعضهم بعضاً
- 3) على المدرس قراءة النص أو التقرير بوضوح بينما الطلاب يسجلون بعض النقاط التي يريدون العودة إليها، بعد الاستماع يبدأ المدرس أسئلته حول الفكرة الرئيسة والأفكار الفرعية في النص وعن معاني بعض الألفاظ ودلالاتها
- 4) أن يحث المدرس الطلاب على استنتاج المعلومات الضمنية والتوقعات في النص
- 5) أن يقوم المدرس أداء الطلاب

ب/ مهارة الاستماع وتعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها -مجلة علوم التربية العدد 56 ص 152

أثبتت هذه الدراسة أن مهارة الاستماع يمكن أن تُعلّم، وأن الأفراد بحاجة إلى تعلم هذه المهارة وهذا يستلزم معلماً واعياً وعلى درجة عالية من الإعداد وهو بحاجة الى منهج منظم لتعليم هذه المهارة وهذه مهمة معاهد إعداد المعلمين بصفة خاصة وكليات التربية بصفة عامة. وينبغي عند تدريس الاستماع أن نراعي مسألتين ليكون التدريس تدريسا فعالا وهما:

(1) أن نجهز المادة التي يستمع إليها الطلبة بحيث تناسب إمكاناتهم الذهنية وقدراتهم العقلية.

(2) أن نثار دوافع الطلبة للاستماع الذي يتطلب استجابة وقتية.

ج/ تدريس العربية في التعليم العام نظريات وتجارب (طعيمة، ومناع، 2001، ص87). وقد أشارا إلى أن تدريس مهارات اللغة العربية لا بد له من المرور بعدد من المراحل يسعى المدرس فيها إلى مساعدة الطلبة على فهم متطلبات الدرس ومحتوى الموضوع. إذ إن الطلبة المبتدئين يكونون غير قادرين على التمكن من القراءة الجهرية أو الصامته فيكون الاستماع خير وسيلة لإيصال المحتوى التعليمي. ومن ثم يوجه المدرس إلى استماع المعلومات التي سيحصلون عليها في تحديد الأفكار الرئيسة ولا بد من شرح الكلمات والعبارات الجديدة وتقويم بعض التوجيهات التي تسهم في كتابة الملخصات عن الموضوع المستمع اليه. ومن ثم لا بد من تقويم كل من المتكلم والمستمع وموضوع الاستماع وقد تأخذ المتابعة شكل أسئلة استيضاحية يوجهها الطلبة للمدرس أو بالعكس وهذا ما يسمى بالأسلوب الاستيعابي.

د/ أساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق (عاشور، 2007، ص98). وقد ذهب إلى أنه بعقد مقارنة بسيطة بين مناهجنا في مجال مهارات اللغة العربية ومناهج الدول المتقدمة فسوف نلاحظ فرقا شاسعا بين المنهجين إذ ان المناهج الغربية اعطت هذا الفن جزءاً كبيراً في مناهجها بل وأفردت له كتباً خاصة لأهميته، وفي المقابل لم تجد مناهجنا اهتماماً كبيراً يتناسب وأهمية هذه المهارة

هـ/ المهارات اللغوية: مستوياتها، تدريسها، صعوباتها) - رشدي أحمد طعيمة م2004342 صفحة) وقد ذكر بأن تحديد المهارات يعد مطلباً أساسياً في أي برنامج لتعليم اللغة سواء لأهلها أو لغير الناطقين بها، الكتاب الحالي يشتمل على أربع دراسات في مجال المهارات اللغوية، الدراسة الأولى: تستهدف الحديث عن المهارات اللغوية التي ينبغي أن يكتسبها الدارس في ضوء الدراسة الميدانية وليس استناداً إلى اجتهادات ذاتية، أو آراء شخصية. الدراسة الثانية: تستهدف مناقشة الجوانب الخاصة للمدخل الاتصالي وطرح القضايا المتصلة بإعداد المواد التعليمية في ضوءها. الدراسة الثالثة: تستهدف عرض مهارات الأداء الصوتي التي يجب أن يتقنها الدارس في برامج تعليم العربية للناطقين بغيرها. الدراسة الرابعة: تستهدف الوقوف على الصعوبات اللغوية عند الدارسين في برامج تعليم العربية للناطقين بغيرها، سواء من منظور التقابل اللغوي أو تحليل الأخطاء

و/ تعليم اللغة اتصالاً بين المناهج والاستراتيجيات (رشدي طعيمة ومحمود كامل الناقة - 2006م - ص55) ويشير الكاتبان إلى أن النظرة إلى اللغة وإلى تعليمها قد تغيرت من كونها مجموعة من المعلومات والمعارف اللغوية الأكاديمية التي يتعلمها الطالب عن اللغة، إلى كونها مهارة أداء لغوي كلية تستند إلى مجموعة من المهارات اللغوية، والنظر إلى تعليم اللغة كمهارة يختلف تماماً عن تعليمها مجموعة من المعلومات والمعارف المتفرقة، وقد ذكر أن معلمي اللغة ما زالوا يعلمونها دون مدخل علمي، وهو العرف الذي استقرت عليه المناهج منذ سنوات طويلة في تعليم اللغة العربية ونادت مؤتمرات التطوير بإعادة النظر فيه، هذا العرف الذي يفصل المادة إلى فروع متوازية وهو عرف لا يتماشى مع كون اللغة العربية كلاً متكاملًا ومع أن النمو اللغوي عملية تكاملية تراكمية. وبالنظر الدقيق لكل ماسبق فقد تبين أن ثمة نقصاً واضحاً في البحوث التي تتناول تدريس مهارات اللغة للناطقين بغير العربية، وأن معظم هذه الدراسات قديمة بعض الشيء. كما أن هذه الدراسات قد اكتفت بعرض بعض قضايا تدريس اللغة العربية وتركت بعض الملاحظات حوله، وبعضها تناولته على استحياء.

ولأن هذه البحوث عامة ما تزال تخضع للتطوير والتعديل وفقاً لسياقات التلقي عند الطلبة، ووفقاً للتطور الحاصل في مجال السياق البحثي وتجدد مصادره، وفي ظل غياب المنهج الواضح لتدريس هذه المهارات للناطقين بغير العربية، تسعى هذه الدراسة إلى تقديم رؤية منهجية منضبطة – إلى حد ما وذلك من خلال التالي:

- (1) التخطيط.
- (2) المحتوى وتعليم اللغة كوحدة واحدة
- (3) الاعتماد بالسياق اللغوي والثقافي والاجتماعي والتاريخي....
- (4) الوظيفية وترابط المهارات وتكاملها
- (5) الكفاية اللغوية.
- (6) اللسانيات التربوية.

وللوصول إلى مسعى الدراسة اقتضى البحث فيها أن ينتظم في جزأين، هما:

أولاً: الإطار النظري:

ويأتي في مبحثين:

أ / مهارات اللغة العربية وأهميتها وطرق تدريسها:

ومن خلال ما سيأتي فإن الباحث سوف يفصل قليلاً حول هذه المهارات.

أولاً: مهارات الاستماع: الاستماع: هو فهم الكلام، أو الانتباه إلى شيء مسموع مثل الاستماع إلى متحدث، أما السمع فهو حاسة وآلة الأذن، إن الاستماع شرط أساسي للنمو اللغوي بصفة عامة، فالإنسان يولد صامتاً إلا من بكاء، ثم يليه بعد مدة ضحك ثم مناغاة فكلمات بسيطة، ويسمع الطفل قبل النطق كلاماً كثيراً، فيحاول أن يتعلم فيصيب مرة ويتعثر أخرى، إلى أن يتقن التلفظ (مدكور: 2000، ص127). ومن الواضح أن الفهم في الاستماع لا يعني أن يسمع الإنسان كل ما يقال من كلمات، ويفهمها تماماً، إذ قد يستمع إلى كلمات وعبارات لا يفهمها، وهنا يرتبك ويفقد القدرة

على متابعة الحديث، ويمكن التغلب على هذه الحالة بتمكين المتعلم من مهارات التركيز في المعنى العام في الحديث ويوصف أيضا بأنه

"عملية إنسانية مقصورة تهدف إلى الفهم والتحليل والتفسير ثم البناء الذهني" (طعيمة، 2000، ص 143). ويشير (العزاوي 2003 ص 23) إلى أن "الاستماع مهارة لغوية تمارس في أغلب الجوانب التعليمية، وتهدف إلى جذب انتباه التلاميذ إلى شيء مسموع وفهمه، والتفاعل معه لتنمية الجوانب المعرفية والوجدانية والمهارية لذا يعد الاستماع أحد فنون اللغة الأربعة وأول هذه الفنون، ويأتي بعده الحديث والقراءة والكتابة، إذ إن لكل لغة من اللغات الحية المتداولة وجهين أساسيين أحدهما: الاستماع وثانيهما: التحدث، ووجه اللغة الأول المستمع عند الاستقبال والوجه الثاني المتكلم عند الإرسال (صلاح، 1999، ص 13). وقد اختلفت التسميات التي أطلقت على الاستماع، منها، الإدراك السمعي، الوعي الصوتي، القراءة السمعية، التمييز الصوتي.

وتكمن أهمية الاستماع في أنه المدخل الطبيعي لتعلم اللغة والطريق الصحيح لاكتسابها فهماً ثم إنتاجاً فالسمع "أبو الملكات" (ابن خلدون: 1987 : 129) وهذه عبارة مختصرة تعبر عن أهمية الاستماع في استقامة اللسان بشكل عام، لذا فقد قال قدماء العرب: "تعلم حسن الاستماع قبل أن تتعلم حسن الكلام، فإنك إلى أن تسمع وتعي أحوج منك إلى أن تتكلم". فكل قدماء العرب أكدوا أهمية الاستماع، بل إن بعضهم قال إن حاسة السمع أهم وأفضل من حاسة البصر مستشهدين بأن "اللَّهُ تعالى قدم السمع على البصر في القرآن الكريم، في قوله تعالى (صُمُّ بُكْمٌ عُمَيٌّ) (البقرة 18/2) قدم متعلق السمع على متعلق العين، والتقدم دليل المفاضلة، ولأن السمع كان سبب استكمال العقل بالمعارف والعلوم فهو متصرف في الجهات الست، والبصر لا يتصرف إلا فيما يقابله في المرئيات، ولأن السمع أصل للنطق، ولهذا لا ترى الأبكم إلا

أصمًا، وقيل سبب بكمه أنه لم يسمع ليحاكي الاستماع، والبصر إن بطل لم يبطل النطق".

تلك أهمية الاستماع التي تؤكد لها الحياة اليومية لكل مولود، فهو يستمع أكثر من عام قبل أن يتكلم كلمة واحدة، بل إنه إذا بلغ ونضج وأصبحت القراءة والكتابة جزءاً من حياته، فإنه لا يزال يمارس الاستماع أكثر من غيره من المهارات. وتتمثل أهمية الاستماع في تعلم اللغة العربية للناطقين بغيرها في التالي (فاطمة العليمات، 2015م)

- 1) الاستماع هو البوابة الرئيسة لتعلم اللغة العربية لغة أجنبية، فإن متعلم العربية لن يستطيع تعلمها إلا بعد أن يستمع إلى متحدث بها ينطق له الكلمات بطريقة صحيحة وينطق له كل صوت على حدة، ويخبره بأسس نطقه، إذن بدون استماع ليس هناك تعلم لغة أصلاً. ولقد أثبتت الدراسات أن "التقدم في مهارة الاستماع يؤدي إلى تقدم في القراءة وذلك لاعتمادهما على مهارات التعرف، والفهم، والتفاعل، والنقد، والقدرة على استخدام الخبرات في الحياة".
- 2) الاستماع هو الطريقة التي سينمو بها اكتساب المتعلم الأجنبي، فقد أثبتت الدراسات أن الاستماع يحتل في اليوم الدراسي مساحة تماثل ضعفي التحدث تقريباً، وتصل هذه المساحة إلى حوالي أربعة أو خمسة أضعاف ما تحتله القراءة والكتابة.
- 3) الاستماع هو هدف المتعلم الرئيس للتواصل مع أهل الآخرين، لذا فهو يحتاج إلى أعلى قدر من الاهتمام.
- 4) مواقف الاستماع الموجودة بالحياة قد يصعب وجودها في الكتابة أو القراءة، فهي تحتاج إلى منهج استماع خاص بها.
- 5) يمتاز الاستماع عن باقي المهارات بأنه مهارة مركبة ليس الهدف منها أن يتدرب عليها فقط بل الهدف أن يتدرب على إتقانها مع السرعة، ففي "أكثر المواقف اللغوية شيوعاً لا يجد المستمع فرصة لأن يتخلف عن متابعة الحديث الذي يصل إلى

أذنيه، فعند الاستماع إلى المحاضرات أو الأفلام أو برامج التلفزيون أو الراديو نجد أن السامع ليس لديه سوى فرصة واحدة لسمع ما يقال ولا يملك وسيلة لأن يتحكم في سرعة ما يقال. يُعدُّ الاستماع مهارة لغوية مهمة جداً لأنه به تُكتسب اللغة، ويدرك السامع مقصود المتحدث ويتم التوصل بين الأفراد، وإذا حصل خلل في الاستماع نتج عنه أفكار خاطئة أو انقطع التواصل. فالاستماع أساس الفهم، والفهم أساس العلم وهما أساس المعرفة.

أهمية مهارة الاستماع:

- 1- فهم كلام المتحدث .
- 2- إدراك العلاقات بين الأفكار ثم استخراجها وتصنيفها .
- 3- تحليل الكلام وربطه بالآراء والمعتقدات .
- 4- تحديد هدف الكلام .
- 5- تكوين ردّة الفعل

أنواع الاستماع :

1. الاستماع الهامشي أو السطحي: وهو استماع غير مركز على الحوار أو الكلام.
2. الاستماع قصد الفهم: وهو الاستماع الذي يبذل صاحبه جهداً لإدراك العلاقات ومعرفة أهدافها.
3. الاستماع التحليلي النقدي: أي يستمع ليحلل كلام المتحدث ويرد عليه. ما يجب.

مراعاته عند الاستماع :

1. تحقيق الانتباه لكي يستمع جيداً ويعي ما يقال .
2. التركيز على الكلام لا المتكلم لأن التركيز على المتكلم يشتت ذهن السامع.
3. استخلاص الأمور المهمة في الكلام وإدراك العلاقة فيما بينه للوصول إلى الفكرة الكلية وإدراك أهدافه

- مراعاة آداب الاستماع بدءاً بالجلسة الموجهة للاهتمام، ولإظهار أنك مشدود للمتكلم متجنباً الكلام بدون إذن والحركات الموجهة بعدم الاكتراث

ثانيا : مهارات القراءة :

تعد القراءة وسيلة مهمة لطرق باب العلم والمعرفة والثقافة، بل أصبحت أهم وسيلة لأن العلم أصبح مدوناً في الكتب أو في الأقراص الليزرية، ولا يفك إلا بالقراءة .. وقد تعرض كثير من الباحثين لتعريفها، فعرفها (حسني عصر، 2005م، ص77) بأنها "العملية التي تستخدم فيها الخبرات السابقة، و ملامح إعادة صياغة المقروء لتكوين المعاني المفيدة لكل قارئ فرد، في سياق معين، وهذه العملية يمكن أن تشمل انتقاء أفكار معينة وفهمها، في جملة واحدة (العمليات الصغرى)، واستنتاج العلاقات بين أشباه الجمل والجمل (العمليات التكاملية) وتنظيم الأفكار في صورة ملخصة (العمليات الكلية)، واستنتاج معلومات غير مقصودة من الكاتب (العمليات المتممة)، ويرى (السيد وفاروق، 1995م، ص42) أن القراءة هي "معرفة معاني الكلمات والمتشابهات اللفظية، وترتيب الجمل، ويعتمد على عدد الكلمات التي يعرفها الفرد، ويستطيع استخدامها في عبارات مفيدة"، ويعرفها (شحاتة والنجار 2003م، ص32) بأنها "عملية تفكير متعددة الأبعاد، وتفاعل بين القارئ والنص والسياق"

أنواع القراءة :

أ / القراءة من حيث الأداء:ولها نوعان

أولاً : جهرية

ثانيا : صامتة

وهي الأسهل لأنها لا تتطلب من القارئ جهداً إضافياً كالنطق الصحيح، والتتغيم في الجمل حسب المعنى وهي تتسم بالسرعة وتوافر الوقت ، كما أنها أكثر عوناً على الفهم .

ب / القراءة من حيث الفهم :-

أولاً : التمهيدية (الخاطفة) :

وهي القراءة الأولية للكلام المقروء أو النص ويستطيع القارئ أن :-

- يفكر بسرعة للوصول إلى الأفكار الرئيسية.
- يختار ما يريد قراءته .

ومن مبادئها :

- اقرأ بعقلك لا بعينك .2- اقرأ بدقة . 3- اقرأ مع ما يناسب احتياجك.

ثانياً : القراءة الواعية أو النقدية :

هي القراءة التي يركز فيها القارئ على الأفكار والمضمون والجداول وقيمتها، وعلى الكتاب من حيث طبعته، وإخراجه وعنوانه، وعلى الكاتب من حيث نزعته، وإجادته في عرض الموضوع ومنطقه .

أهم مهارات القراءة :

- نطق الحروف والكلمات نطقاً سليماً .
 - سرعة في القراءة .
 - فهم الكلمات وتحليلها .
 - فهم الأفكار الرئيسية والثانوية .
 - نقد الفكرة والحكم عليها سلباً أم إيجاباً
- إرشادات مفيدة للقراءة المتعمقة (الواعية) :
- اقرأ ببطء كي تحصل على أفضل قراءة .
 - 2. اقرأ كل كلمة حتى الهوامش .
 - 3. اجعل القلم والقاموس بمتناول يدك .
 - 4. حلل كي ترى الأجزاء .
 - 5. انظر إلى العلامات باستخدام التركيب .
 - 6. كن قارئاً متشككاً لا تصدق بكل ما يقال .
 - 7. اطرح أسئلة نقدية .

8. لا تتوقف عن التعلم أبداً .

9. تنبه إلى الأخطاء الكتابية والطباعية .

ثالثاً : مهارات التحدث:

تعريف مهارة التحدث:

التحدث، المحادثة، الحديث، الكلام، وهو مهارة لغوية تحقق للمرء التعبير عما في نفسه وتحقق له الاتصال الجماعي.

ويعرفه (حمادة إبراهيم ، 1987، ص335) بأنه وسيلة المرء لإشباع حاجاته وتنفيذ متطلباته في المجتمع الذي يحيا فيه. هو الأداة التعبيرية التي يستخدمها الصغار والكبار على حد سواء وتقع في مرتبة متقدمة على القراءة والكتابة من حيث الأهمية.

ويعد الكلام الفن الثاني من فنون اللغة الأربعة بعد الاستماع وهو ترجمة اللسان لما تعلمه الإنسان عن طريق الاستماع والقراءة والكتابة وهو من العلامات المميزة للإنسان، فليس كل صوت كلام، لأن الكلام هو: اللفظ والإفادة، واللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف كما أن الإفادة : هي ما دلت على معنى من المعاني، ومعنى هذا أن الكلام بمعناه الحقيقي هو ما يصدر عن الإنسان ليعبر به عن شيء له دلالة في ذهن المتكلم أو السامع أو على الأقل في ذهن المتكلم.

إن واقع الاتصال اللغوي بين الناس يؤكد أن مهارة الحديث تنمو أولاً من الاتصال باللغة ويقتضي هذا أن يشجع المتعلمون على أن يعبروا بأنفسهم بأساليب بسيطة وذلك تحت إشراف المعلمين وتوجيههم (إبراهيم محمد عطا ، 1986م، ص105)

يقول مذكور: علي أحمد مذكور، 1984م، ص8)

إن الكلام وسيلة لتفيس الفرد عما يعاينه ولامتصاص انفعالاته؛ لأن تعبير الفرد عن نفسه يخفف من حدة ألمه الذي يعاينه أو الموقف الذي يتعرض له وقد قطعت الدول المتقدمة شوطاً كبيراً في التعليم والتدريب على احترام الكلمة المنطوقة والتخطيط لها حتى صارت الكلمة المنطوقة لا تقل أهمية عن الكلمة المكتوبة.

ومن مهارات التحدث :

- * التحدث وفق قواعد اللغة ألفاظاً وتراكيب .
- * إخراج الحروف من مخارجها الصحيحة .
- * ترتيب الأفكار ترتيباً متدرجاً ليُجعل الموضوع متكاملأ .
- * شد انتباه السامعين والقدرة على إقناع الآخرين.
- * أن يكون رزيناً في وقفته وجلسته غير مضطرب ولا كثيراً لحركات اليد أو الوجه.

معوّقات مهارات التحدث :

- (1) عدم الثقة بالنفس (الخجل، الخوف من رقابة الآخرين، الخوف من الوقوع في الأخطاء، الشعور بالنقص...)
- (2) ضحالة الأفكار وضعف ترتيبها
- (3) الوقوع عند الأخطاء الفكرية أو المنهجية كالمغالطة في الاستدلال .
التذبذب كالانتقال من فكرة إلى أخرى دون إكمالها أو الانتقال من خطاب المفرد إلى الجمع ومن الغائب إلى الحاضر.
- (4) عدم ترابط الكلام وتفكك الجمل بسبب ضعف أدوات الربط في العربية عند المتحدث.
- (5) كثرة تردد كلمات معينة في حديثه: أيوه ، كذا ، طيب، نعم ، سيدي.

شروط الحوار :

- أن يكون الحوار هادئاً ومنظماً.
- لا يقاطع المتحدث حتى يكمل حديثه.
- وعلى المتحدث أن يهيئ نفسه للحديث، يرتب أفكاره ويتكلم بهدوء دون خوف لأن السرعة تذهب بالأفكار مستدلاً بشواهد وأدلة أيأ كان الموضوع .

رابعاً : مهارات الكتابة :

الكتابة أعظم إنجاز للعقل البشري، فالكتابة أو التدوين ربطت الحاضر بالماضي ونقلت العلوم من الأجيال السالفة إلى الأجيال التي بعدها، كما أنها وسيلة للتعبير عما في النفس البشرية من خواطر وأفكار.

لذا لزم من المتعلمين العناية بها أشد اعتناء لأن الكتابة انعكاس لشخصية الكاتب من حيث نوعية الخط وترتيب الكتابة وتنظيمها. وتتجلى منزلتها أكثر لأنها حفظت وحي السماء إلى الأرض مسجلاً مكتوباً تقرؤه الأجيال .

يعرف (سمير عبد الوهاب 2002م ص115) المهارات الكتابية بقوله: هي إلمام الطالب بمفهوم الكتابة وأهميتها ووظائفها ومراحلها ليكون قادراً على الكتابة الحسنة، مدركاً لعلامات الترقيم ومواقعها، متقناً للأساليب النحوية وفقاً لقواعد اللغة، ومميزاً بين الأحرف الصوتية والصوامت

وللكتابة ثلاثة محاور (التعبير الكتابي – الكتابة اليدوية – التهجي) وتنقسم من حيث الغرض إلى (وظيفية وإبداعية)

الأدبيات اللازمة لبناء المنهجية :

وفيه يتناول الباحث بعض الأسس الضرورية لبناء رؤية منهجية لتعليم مهارات اللغة العربية للناطقين بغير العربية، وهي:

1/ التخطيط :

يعدُّ التخطيط أوّل مراحل العملية التدريسية وأهمّها؛ وبه تحدد الأهداف والإستراتيجيات وغيرها، وفي ضوء تحديد الأهداف يتم اختيار النصوص المراد تدريسها.

ولعل أهم ما يشغل بال المدرس اختيار النصّ اللغوي الذي سيدرسه، ومدى سهولة الألفاظ في النصّ، ومدى قبول الطلبة لها. ولضمان تحقيق الأهداف المرجوة يجب أن يضع المدرّس في حسبانته الحصيلة اللغوية والمعلومات والخبرات السابقة للطلاب دون

إغفال أي منها وإن كانوا من غير أهل اللغة؛ فلكي تتم عملية التّواصل والفهم المشترك يجب المحافظة على نباهة المتلقي وجذبه بكافة الطرق والحيل، فقد أدخل عمرو بن بحر الجاحظ (159 - 255هـ/776 - 869) ضروباً من الحيل تجذب المتلقي قائلاً: "وجه التدبير في الكتاب إذا طال أن يداوي مؤلفه نشاط القارئ له، ويسوقه إلى حظه بالاحتيال له، فمن ذلك أن يخرج من شيء إلى شيء، ومن باب إلى باب، بعد أن لا يخرج من ذلك الفن، ومن جمهور ذلك العلم"، ومن هنا لا بد من مراعاة عددٍ من الشروط عند اختيار النّص؛ كأن تكون الألفاظ سهلة على اللسان، ذات جرس موسيقي جاذب وقابلة للفهم من قبل الطالب الذي ألفها وسبق له أن تعرّف على وزنها الصريف ورتبها في الجملة، "وأن يكون ثمة علاقة بين الدّال والمدلول وبين الكلمة وما تحيل إليه في الواقع الحسي ويمكن للمعلم التّنبه أن يقسّم مفردات النّص الذي يُدرّسه وفقاً لـ (نوع الكلمة: اسم وفعل وحرف)" (الوعر، 2001، ص:40)، وتقوم هذه الطريقة على فرز الكلمات ضمن وحدات دلالية مختلفة.

2/ المحتوى:

إن بناء محتوى الكتاب المختصّ بالناطقين بغير العربية يتطلّب جدولاً وخطة يسيّر وفقهما، ولعلّ أغلب المناهج اتّبعت في بناء موادّها نظاماً يتكوّن من وحدات دراسيّة أو دروسٍ أو وحدات ودروس، أو على نظام السّرد القائم على معالجة العناصر اللغويّة معالجة فرديّة أو جماعيّة. وينبغي أن يُعتنى بالنصوص وتقديمها بصورة متنوّعة في مصادرها وفي طرق عرضها، وكذلك بلغة هذه النصوص، فلا تكون تراثيّة صعبة أو عاميّة مبتذلة، بل ينبغي أن تكون معاصرة من لغة الثقافة والإعلام، وكذلك مراعاة اللغة الوسيطة وإباحة استعمالها بقدر يقتضيه الموقف في المستويات المبتدئة، والابتعاد عنها في المستويات المتوسطة والمتقدّمة إن أمكن. والاهتمام بالمهارات اللغويّة: الاستماع والمحادثة والقراءة والكتابة، وطرق تقديمها، وإعطاء كلّ مهارة حقّها من التدريب المستمرّ، مع المخالطة بين هذه المهارات، فلا تنفصل مهارة عن مهارة أخرى، مع تدريب الطالب على الحوار واستخدامه في مواقف مماثلة، وأن يحسن كذلك تقديم مستويات

اللغة بصورة نمطية بعيدة عن استخدام المفهوم أو التعريف في أثناء شرح القواعد. ولا يخفى على باني المنهاج أن التقويم هو عنصر أساسي من عناصر العملية التعليمية؛ إذ يقصد إلى تشخيص نواحي القوة في أداء الطلاب، والوقوف على مستوياتهم والتمييز بينها، وتحديد مواطن الضعف والقوة في محتوى المنهاج؛ ما يؤدي إلى تطويره والتعديل عليه.

وفيما يلي أهم الأسس لبناء المحتوى:

- أن يكون المحتوى شاملاً بمعنى اهتمامه بالجانب الثقافي والفكري وتقديمه بصورة واضحة بعيدة كل البعد عن المظاهر الخلافية؛ فمن غير المنطق أن يُعطى للأجانب نصاً يتحدث عن الخلافات القائمة بين الأديان والطوائف والتيارات، كالصراع بين السنة والشيعة؛ فإن الطالب الأجنبي إذ ذاك يتشتت بأكثر من قضية، والأولى أن يهتم الكتاب بقضية واحدة لا تشتت فيها ولا جدال.
- انتقاء الألفاظ والتراكيب السهلة الشائعة، والابتعاد عن الألفاظ الغريبة أو النادرة، خصوصاً في المستويات المبتدئة.
- التنوع في التمرينات والتدريبات مع تجنّب الإيغال فيها.
- الاستعانة بالصّور المناسبة لمحتوى المادة أو النصّ المعطى للطالب الأجنبي؛ فهي تقرب إلى ذهنه الفكرة، وأن يكون هناك انسجام وملاءمة بين الصورة وطبيعة الدرس.
- التدرّج المنطقيّ من الحسّي إلى المعنويّ ومن السهل إلى الصعب.
- أن تراعى فيه السلامة من الأخطاء اللغوية والعلمية والتاريخية.
- الاهتمام بالحوارات القصيرة التي يكثر دورانها وتردادها في الوسط المحيط بالحياة اليومية.

3/ بناية اللغة ووحدتها: إن مبدأ وحدة اللغة يقوم على أن اللغة كلّ يأتلف من أنظمة فرعية تتلاقح في محتوى النص المسموع أو النص المكتوب أو النص المقروء، ويحتكم كل نظام فيها إلى قواعده النسيقيّة الخاصة التي لا تتناقض وقوانين النظام الكلي، وهذا يعني أن تقسيماتها الفرعية هي وسيلة لتناول النصّ تناولاً كلياً، يتعائق

كل نظام فيه بالنظام الآخر في مستوياته: الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية؛ فالعلاقة بينهما علاقة روحية، نتكئ معها على السياق عند الحاجة إلى فضّ أي التباس بالمعنى. "وعندما نتعلّم على أساس الوحدة فإننا نضمن النمو المتعادل والفهم المتوازن لفروع اللغة، ومن الناحية النفسية، فطريقة الوحدة فيها تجديد لنشاط الطالب وتكرار له، وكلاهما من مبادئ التعلّم المهمة، وكذلك فإن نظرية الوحدة قائمة على فهم الموضوعات بطريقة متسلسلة تبدأ من السهل إلى الصعب، ومن البسيط إلى المركب، ومن الجزء إلى الكل وهذا يلائم طبيعة الدّهن في إدراك المعلومات" وبنائية اللغة تقتضي أنّ نأخذ بعين الاعتبار وحدة الشكل والمضمون للنّص المراد عند اختياره ليدرّس؛ "فاعتبار مسألة العلاقة العضوية بين الشكل والمضمون يوجهنا إلى وجوب حضور هذين العنصرين معاً في كل موقف من مواقف التعليم، وإلا بطل أن يكون الموقف لغوياً، وبطل أن يكون إطاراً طبيعياً لتحصيل اللغة وكتابتها" (الموسى، 1984، ص:22). وقد يواجه متعلم اللغة العربية من غير العرب صعوبة الألفاظ ومعانيها الدلالية إبان تعاويه مع النّص، فيزداد استغلاق النّص عليه ويشوش فهمه، وهنا يمكننا أن نعلم إلى نظرية (المثلث المقلوب) في بسط النّص من خلال كتابة معناه على شكل جمل بسيطة وصريحة، وكأننا بذلك نترجمه أو نقوم بإعادة صياغة النّص من خلال مستويات دنيا من التأويل، وهو ما لا يضر بالدلالة العامة للنّص بقدر ما يبسطه، و "التبسيط في التدريس هو من صفات المعلم الناجح" (طعيمة، 1982، ص:278)، وهو لا يعني بأي حال من الأحوال تغيير خصائص النّص المقصودة والجوهرية والنيل منها بقدر تقديمها في مظهر لغوي آخر مقارب، وهذه الجملة التبسيطية أو الصريحة تكون جملاً مبنية وفق تركيبها الأساسي القائم على الفعل ثم الفاعل ثم المفعول به والظرف مثلاً، وتكون الأفعال والأسماء المستخدمة بسيطة أيضاً وقريبة من إدراك الطالب، وهنا نكون قد ميّزنا بشكل صريح بين الجمل التي ندرسها ومعانيها الخاصة الجزئية وبين المحمول الكلي للنّص الذي دلّ عليه السياق، وقد نلجأ إلى قلب المعادلة المألوفة التي تقتضي الوصول إلى الدلالة من الشكل النحوي

إلى معادلة بديلة تقتضي الدلالة في المقام الأول وقبل الشّكل النحوي، ذلك أن إدراك البناء اللغوي والنحوي مرحلة تالية لإدراك دلالة الألفاظ، ولتحقيق إدراك سريع وقريب لذهن الطالب لا بد من تفعيل نشاطات لغويّة تبنى على علاقة اللّغة بالسياق الاجتماعي، فالسياقات الأدبيّة يمكن تطويعها في سياقات مبسطة لا ترهق الطالب ولا تزيد من صعوبة فهمه رغم وعيه وإدراكه للمضمون؛ فالطالب لا بد من أنّه اكتسب ملكة تلقّي الخطاب اللغوي العربي، واعتاده من خلال معرفته بقواعد استعمال الكلام في أطره الاجتماعية الخاصة بثقافة العرب، وكذلك بقدرته على الفهم واستعمال العلامات غير اللغويّة التي تأتي مصاحبة للكلام أو معوّضة لها، مثل العناصر الصوتية (كانبر والتفخيم والتغنيـم...)، وتعايير الوجوه، وحركات الجسم، وهيئة الجلوس، وشكل التحيّة، واستعمال الألوان وغير ذلك... كما أن مثل هذه الصعوبات تستدعي من المعلم أن يراعي مضمون النّصوص ومقاصدها؛ لتكون نصوصاً قصيرة الجمل ذات إيقاع موسيقيّ مألوف للسامع الأجنبي؛ وأن يكون النّص مكوّناً من فقرات متعددة مقسّمة تُراعى فيها علامات الترقيم لتسهيل شرح النّصوص ومساعدة المتعلم على التّدرج وبلوغ المعنى الكلي للنص؛ فالبنية الهيكلية للنّص وللعناصر غير اللغويّة تعدّ وسيلة تعبيرية لإنتاج الدلالة النصّية.

4/الوظيفية وتكامل المهارات وترايطها:

الوظيفية فهي تنطلق من أن اللّغة "ينبغي أن تؤدي وظائف اجتماعية تُسهّم في التواصل بين أبناء المجتمع الواحد، وأن تعليم اللّغة ينبغي أن يكون ممّا يتداوله الناس ويعرفونه (العناتي، 2001، ص:33)، وتعتني الوظيفية بتقديم مواد لغويّة مفيدة للطالب وممّا يحتاجه ويعبّر عن الواقع وثقافة المجتمع، وتتمثل أهم وظائف اللغة في التالي:

أ/الوظيفة الاجتماعية :

وتتمثل في الفهم والإفهام – التفاهم، وأبرز مظاهره:

التعبير عن الآراء المختلفة : السياسية ، الدينية ، الاجتماعية ... إلخ .

التعبير عن الأحاسيس والمشاعر تجاه الآخرين .

المجاملات الاجتماعية في المواقف المختلفة .

التعبير عن الحاجات التي يحتاجها الإنسان في حياته الاجتماعية .

التأثير في عواطف الجماهير وعقولهم في المواقف والأغراض المختلفة .

ب/الوظيفة الثقافية :

وتتمثل في :

حفظ التراث الأدبي والديني والعلمي للأمة ، ونقله من جيل إلى آخر لتتصل حلقاته ،
وتتم معاشة أبناء الأمة له ، والإفادة منه.

نقل أفكار الأمم الأخرى وتجاربهم ، والاطلاع على آثارتهم المختلفة وأنماط تفكيرهم
وعقليتهم قصد الاستفادة منها .

كون اللغة وسيلة تعلم وتعليم ، يتمكن الدارس عن طريقها من تعلم مواد الدراسة
المختلفة ، وعن طريقها يستطيع المدرسون تعليم الطلبة هذه المواد في مختلف مراحل
الدراسة.

قدرة المرء على أن يتعلم كل جديد في مراحل الدراسة التي مرَّ بها ، وأن يتزود بمصادر
الثقافة والمعرفة ويتصل بالعالم من حوله .

ج/الوظيفة الفكرية

وتتمثل في الصلة الوثيقة بين اللغة والتفكير ، ومن أمثلة ذلك :

قدرة المرء على تحليل أمر يطرح عليه ومكونات التعليل صورة ذهنية ترتب على شكل
ألفاظ وتراكيب تبدو مقنعة.

قدرته على نقض فكرة معينة ، مع بيان أسباب هذا النقض ، وما يرافق ذلك من
مواكبة الألفاظ للأفكار التي تخرج على شكل لغة.

القدرة على تسلسل الأفكار والتي ترتبط فيها صور الأفكار الذهنية صورة بالمفردات
والتراكيب وتترجم في النهاية بهذه المفردات والتراكيب .

د/الوظيفة النفسية - الجمالية - للغة :

تعد اللغة وسيلة من وسائل تصوير المشاعر الإنسانية والعواطف البشرية التي لا تتغير بتغير الأزمان فالحب والسرور ونشوة النصر والحزن والشعور بالظلم عواطف تلازم الإنسان منذ بدء الخليقة ، وهي مستمرة ما استمرت حياة على الأرض. وعن طريق اللغة استطاعت الآثار الأدبية الإنسانية أن تنتقل من جيل إلى آخر ، وأن تنمو نمواً مستمراً بما يضيفه الأدباء إليها في العصور اللاحقة من لوحات إنسانية خالدة. وهذه الآثار تمثل صوامع وهياكل يلجأ إليها كل ذوي الإحساس والشعور ، وفي أفنانها وأروقعتها يطلقون العنان لهذه المشاعر المشابهة فيفرغون شحناتهم السالبة ، حيث عجزوا عنها بالطريقة التي عبّر بها هؤلاء الأدباء - إذ لا يعقل أن يكون كل إنسان أديباً - مما يشعرهم بالعزاء والسلوان .

وهكذا تتمثل الوظيفة النفسية للغة في قدرتها على الوفاء بالتعبير الدقيق والحي عن الحاجات النفسية والشعورية ، فتسعف من يقدر على التعبير عنها بالصور والتراكيب ، بحيث يضيف إلى هذه الآثار الجميلة آثاراً لا تقل عنها روعة في دقة تصويرها وصدقها وتأثيرها ، فتظل اللغة نبعاً ثراً لعرض العواطف والأحاسيس الإنسانية وتضريحها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في جميع العصور .

وقد أضاف (طعيمة ومحمود الناقة - 2006م - ص27) وظائف أخرى مثل الوظائف النفسية والتنظيمية والشخصية والاستكشافية

وأما التكامل والترابط فهما ضروريان لتحقيق أهداف اللغة العربية وقد ذهب (رشدي طعيمة ، 2006م ، ص55) إلى أن المهارات اللغوية في المدخل الاتصالي يكمل بعضها بعضاً ، ولا يعني التكامل هنا مجرد ضم مهارة لأخرى ، إذ يدخل هذا في صميم الموقف الاتصالي نفسه ، فالموقف الاتصالي غالباً يحتاج إلى توظيف مهارتين أو أكثر في المرة الواحدة فمثلاً حين يدير الفرد حواراً مع موظف ما فإن المهارات اللغوية الأساسية الأربع تستخدم في وقت واحد ، فالفرد يعبر عن رغبته في الحصول على أمر ما (كلام) ، وهو في أثناء تعبيره هذا يتلقى من الموظف رداً بالإيجاب فيستمع الفرد إلى موظف

الاستقبال (استماع)، وذلك في نفس اللحظة التي يتكلم فيها الفرد، ثم قد يعطي الفرد بطاقة يكلف بملئها (قراءة ثم كتابة). وهكذا نجد المزج بين المهارات اللغوية يتعدى حدود ضم المهارات إلى بعض، فهذا مفهوم قاصر للتكامل. إن التكامل الحقيقي بين المهارات يعني الالتحام والتضام بين هذه المهارات، بطريقة تؤدي إلى إنجاز المهمة الاتصالية المطلوبة بأسلوب يجعلها تبدو من خلال الممارسة والسياق على أنها تستخدم بشكل طبيعي، ولتحقيق أهداف ذات معنى في حياة الفرد.

ففي الوقت الذي تغيرت فيه النظرة إلى اللغة وإلى تعليمها من كونها مجموعة من المعلومات والمعارف اللغوية الأكاديمية التي يتعلمها الطالب، إلى كونها مهارة أداء لغوي كلية تستند إلى مجموعة من المهارات اللغوية، والنظر إلى تعليم اللغة كمهارة يختلف تماما عن تعليمها كمجموعة من المعلومات والمعارف المتفرقة، نجد أنفسنا مازلنا ندور في الفلك التقليدي لتعليم لغتنا دون مدخل علمي، وهو العرف الذي استقرت عليه المناهج منذ سنوات طويلة في تعليم اللغة العربية ونادت مؤتمرات التطوير بإعادة النظر فيه، هذا العرف الذي يفصل المادة إلى فروع متوازية وهو عرف لا يتماشى مع كون اللغة العربية كلا متكاملا ومع أن النمو اللغوي عملية تكاملية تراكمية.

فأكبر إشكال نراه بين المناهج أنها تقدم اللغة أجزاء غير مترابطة إما على أساس فروع وإما على أساس مهارات منفصلة غير مترابطة.

ففي الأساس الأول: تقدم اللغة فروعاً (من نحو وصرف وبلاغة وقراءة وأدب ونصوص) ويسندون كل فرع لكاتب يتولى أمره ويقوم عليه من خلال تجربته وخبرته الشخصية فقط دون وضع تصور عام ومنهج يضم شتات تلك المهارات ويؤلف بينها في باقة واحدة.

وفي الأساس الثاني: تقدم على أنها مهارات ولكنها منفصلة عن بعضها فلا ترى هناك تكاملاً بينها سواء في الموضوعات والمجالات الثقافية أو في توارد المفردات ودورانها في فلك المهارات، على الرغم من أنها تستخدم وينبغي بالأساس أن يكون اختيارها في ضوء قوائم الشيوع لا انتقاء عشوائياً في موضوعات غير مترابطة مهارياً.

فنجد درس الاستماع يتحدث عن مجال الطبيعة ودرس القراءة يتناول مجال الاتصالات وفي درس المحادثة يطلب من المتعلم أن يتحدث عن الثقافة بين الشعوب، فأنى له أن يتحدث في هذا المجال وهو لم يستقبل من المهارات اللغوية ما يزيد ثروته اللغوية في مجال الحديث المطلوب منه في مستواه وينمي فهم المسموع والمقروء لديه سواء كان شفهيًا أم كتابيًا؟!

إن التكامل المهاري يقتضي أن تترايط المهارات في كل مجال يقدم للمتعلم، فإذا أردنا أن نقدم له مجالاً كالحديث عن المقارنة والموازنة بين الأشياء مثلاً نقدم له درساً في الاستماع يتناول شيئاً متصلاً بموضوع المخرج اللغوي المراد الحديث فيه كالحديث عن عصر الاتصالات أو المواصلات على سبيل المثال وكيف كان الأمر في الماضي؟ وكيف أصبح؟ وعندما نعرّج على درس القراءة نجد نصاً يتناول الحديث عن الفرق بين حياة القرية والمدينة وما يتميز به كل منهما، ثم نجد في درس القواعد قاعدة مناسبة يستطيع استخدامها وظيفياً في الحديث كقاعدة (كان مع بعض أخواتها - كان - أصبح - صار - مازال) إضافة إلى التعابير التي وردت بنصوص الاستماع والقراءة ك(أما الآن ف.... - هذا من ناحية - وبالإضافة إلى ذلك) وغيرها من التعابير المناسبة للموضوع.

وبعد ذلك عندما نقول له قارن بين الحياة في الماضي والحاضر مثلاً نجده يستطيع أن يوظف ما تعلمه وما تم تحقيقه من أهداف تعليمية ويستخدم التعابير التي دارت في فلك الدرسين للدلالة على الفروق ويستقي من درس القواعد التي تم توظيفها لخدمة الموضوع ما يمدّه في انطلاق لسانه بالحديث.

أما حين يكون درس الاستماع يتناول موضوعاً عن التلوث البيئي ودرس القراءة يتناول موضوعاً عن الأزياء ويجد الطالب بعداً وتفاوتاً بين المفردات في كل مهارة في الوحدة نفسها، وتقدم له قواعد تعليمية مرجعية لا علاقة لها بالتوظيف الأدائي، فأنى له أن ينطلق لسانه؟!

فالعلاقة التكاملية هي العلاقة التي لا ينبغي العدول عنها عندما نقدّم مهارات اللغة في تعليم العربية للناطقين بغيرها.

نحن لا ننكر أنه ظهرت في الفترة الأخيرة إضاءات وومضات في المناهج تحاول أن تتبنى المنهج التكاملي في تقديمها للمهارات وبعض البرامج الخاصة التي تدمج بعض المهارات معاً لتحقيق أكبر استفادة للمتعلم كدمج الاستماع والمحادثة معاً فيتحدث المتعلم فيما استمع إليه، فيكون قد استقبل اللغة واستوعبها قبل إنتاجها وحدث الترابط اللغوي بين المهارات.

5/ الكفاية اللغوية: ومقصدها أن نهئى للدارسين مادة لغوية وخلفية وظيفية تجعلهم قادرين على محاكاتها في المواقف المشابهة، والاحتكام إليها في أدائهم اللغوي وفي تمييز الصواب من الخطأ في أمثلة أخرى مشابهة، ومن ثم "إن تعليم النصوص الأدبية العربية وفق سياقاتها لا يعني تعليم العربية لأغراض التحدث (طعيمة، 1982) بقدر ما يعني اكتسابها من خلال الاستجابة لدوافع داخلية أساسها إشباع الحاجة من خلال ممارسة لغوية تركز في جماليات النصوص العربية وخصوصيتها؛ فالتمكين اللغوي هو الغاية الأساس؛ إذ أن النصوص الأدبية تنمي اللغة، وتعزز ما يملكه الطالب من مفردات في معجمه لتسانده لاحقاً على بناء جمل صحيحة وافية ومعبرة، ولذلك "يلزم إعداد تمارين تحتوي على كل جزء من الأجزاء السابقة؛ بغية التأكد من امتلاك الطالب لأهم الأدوات في اللغة، ولبيان قدرته على استعمال البنى المورفولوجية والتركيبية" (حساني، 2000، ص: 149)؛ فالتمارين اللغوية والإكثار منه يجعل الطالب قادراً على الممارسة والأداء في كل الظروف المحيطة بالعملية التعليمية.

6- اللسانيات التربوية:

ويقصد منها اعتماد اللغة كأداة تواصل تتشخص فيها مهارات أدائية هي الاستماع والقراءة الجهرية والقراءة الصامتة والتعبير الشفوي والتعبير الكتابي. وفي تعليم النصوص يجب أن ننطلق من العناصر الحسية والدلالية للوصول إلى المعنى؛ "فيقدّم المعلم مثلاً الكلمة في سياق أو سياقين، ثم يطلب منهم تخيل سياقات أخرى،

حتى يدرك الدارسون ثراء الكلمة على المستوى الدلالي" (حمادة، 1987، ص:360)، ويجب دعوة الدارسين إلى تنشيط فكرهم بتأمل النص والتعبير عما يشعر به حياله على مختلف المستويات الصوتية والصرفية ...؛ "فقيمة التدريس أو نجاحه لا تقاس بحجم التعليقات أو التدخلات من جانب الدارسين، وإنما يقاس بسلامة التعبير المرتبط بسبر الأغوار الصوتية والدلالية للقصيدة ... وإن هذا السبر يتطلب وقتاً وتركيزاً وتأملاً وتمعنًا، ومن ثمّ كان لابدّ من لحظات من الصمت تتخلل المناقشات التي تدور بين الدارسين، وبينهم وبين المدرّس" (حمادة، 1987، ص:365).

ثانيًا : الإطار التطبيقي:

وفيه نحاول تمثّل الأنظار اللسانية التي توسّل بها البحث لبناء الرؤية المنهجية واستثمارها في تناول النصوص اللغوية، وفيه سندرس نصاً لغوياً مأخوذاً عن كتاب "هيا نقرأ" وهو كتاب معد للمستوى المتوسط والنص بعنوان "من أضرار التدخين"

من أضرار التدخين

انتشر التدخين وكثرت نسبة المدخنين في هذا العصر مما ينذر بازدياد المشكلات الصحية بينهم فقد أظهرت دراسات كثيرة أن التدخين يعرض لكثير من الأخطار، وأنه سبب لكثير من الأمراض مثل: أمراض القلب وسرطان الرئة والالتهاب الرئوي كما أنه يسبب الشيخوخة ويزيد نسبة الوفيات .

صحيح أن كل شيء بقضاء الله وأن الموت والحياة والصحة والمرض بيد الله، ولكن يجب أن نتذكر دائماً أن الله تعالى يقول ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ النساء: ٢٩ البقرة: ١٩٥ ويقول تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ النساء: ٢٩ والتدخين قتل للنفس، وانتحار بطيء، كما أنه ضرر بإجماع الأطباء والعقلاء، والرسول ﷺ يقول: (لا ضرر ولا ضرار)، وقد لوحظ أن نسبة وفيات المدخنين تزداد بازدياد استهلاك السجائر. طبقاً لتقرير منظمة الصحة العالمية، فإن التدخين أخطر وباء عرفه

الجنس البشري، والوفيات الناتجة عنه أكثر الوفيات التي عرفها تاريخ الأوبئة وخصوصا في الدول الفقيرة، حيث تنتشر شركات التبغ ودعاياتها، وتبيع أسوأ أنواع السجائر وأخطرها.

وفي كل هذا دليل على خطر التدخين على البشرية، فهل يدرك صغار الشباب بصفة خاصة - ما ينتظرهم من أخطار وأضرار، إذا مارسوا التدخين وأقدموا عليه ؟ نتيجة لكل ما سبق فإن المدخن يقتل نفسه بنفسه، كما قلت أن ضرر التدخين يتعدى المدخنين أنفسهم إلى بقية أفراد المجتمع من المجاورين للمدخنين، فالتدخين ضرر متعدد، لأن الدخان المتصاعد من أفواه المدخنين، يستنشقه من حولهم دون اختيار منهم والحرية الشخصية هنا تتعارض مع حقوق المجتمع وكم من حريق شب بسبب المدخنين وكانت أضراره جسيمة.

ينفق المدخنون أموالا كثيرة على السجائر، وقد وجد أن ما ينفقه 60 مدخناً في أمريكا يكلف 4 مليارات دولار في العام، وتزداد المصيبة عندما يكون المدخنون من الأسر الفقيرة، التي تستهلك السجائر أكثر دخلها، فتترك هذه الأسر الأشياء الضرورية وتشتري السجائر، وفي هذا إضاعة للمال وقد نهى الإسلام عن إضاعة المال فيما لا فائدة فيه.

لأجل هذه الأسباب وغيرها جاء الدين الإسلامي بالنهي عن التدخين وتحريمه، لأنه بهذه الصفة لا يكون من الطيبات التي أحلت لبني آدم، بل هو من الخبائث التي حرمت عليهم. فإن الله تعالى يقول: (ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث).

ليكون مادة التناول والتطبيق فيكون المنهج إجرائياً في ترجمة الرؤية النظرية المقدمة. أما سبب اختيار هذا النص فلأنه واقعي ومتعارف عليه في كل الثقافات تقريباً، وصالح لكل مكان وزمان؛ فهو إنساني اجتماعي وثقافي في موضوعه .

وعليه فقد تكون الإجراءات المنهجية الآتية في خطوات التدريس مناسبة:

تحديد الأهداف المرجو تحقيقها من دراسة النص، مثل:

أن يتعرّف الطالب على:

الأسماء والأفعال والأحرف في النص

النطق المثالي للألفاظ الجديدة ووجوه استعمالها، مثل: (التهلكة – الانتحار – يتعدى ...).

دلالات المفردات الجديدة في النص ومعانيها

بعض التراكيب، مثل: (النفس البشرية - قضاء الله - الالتهاب الرئوي) ..

أن يتدرّب على تحليل النص.

أن يذكر الفكرة العامة في النص (المعنى العام).

أن يذكر الأفكار الرئيسة في النص.

أن يذكر الأفكار الفرعية.

القراءة الجهرية للنص من قبل المعلم .

القراءة الجهرية للطلبة، وهنا يجب أن يقرأ الطلبة جميعهم؛ ليمارسوا مهارة القراءة ويتمثلوا أساليبها المختلفة – قدر الإمكان بسبب ما يحكم ألسنتهم من آثار لغاتهم الأصلية مما يُصعبُ عليهم نطق الأصوات ومواضع النبر - مع تصويب الأخطاء أولاً بأول.

تقسيم النص إلى لوحات فكرية؛ لمساعدة الطلبة في فهمه بالتدرّج، وبلوغ المعنى الكلي للنص، وذلك بعد أن يذكر الطلبة الأفكار الرئيسة في النص كما فهموها عند تحضيرهم له في البيت.

تحليل النص، وهنا يجب استنهاض قدرات المتعلم ومهاراته الذاتية للتجاوب مع المواقف التعليمية، وتجاوز دور التلقي إلى المشاركة الفاعلة، ومن المفيد أن نلجأ إلى أسلوب المناقشة القائم على الحوار في تدريس النص؛ فالمناقشة تمنح المحاضرة الحيوية وتبعد المواقف التعليمية عن الرتابة والملل، وتعمل على جذب انتباه الطالب وزيادة إقباله على التعلم وتفاعله معه، وتأخذ بالاعتبار دور المعلم ودور المتعلم على حد سواء؛ فالمعلم يسأل والطالب يجيب أحياناً، ويسأل أحياناً أخرى، ويبيدي رأيه فيما يقرأ، فيتوصل إلى المعلومات بنفسه، ويواجه المواقف دون حرج أو خوف من إبداء رأيه، كما أن المناقشة تسهم في إشراك معظم التلاميذ في المحاضرة، وهي وسيلة مهمة للتقويم المستمر في أثناء الدرس؛ فالمعلم يستطيع أن يعدّل ويغيّر ويركز على ما يريد، وهي تغذية راجعة له تساعد على تنمية نفسه. ولكن هذا لا يحول دون إدخال أساليب وطرق أخرى مختلفة تتناسب مع الموقف التعليمي؛ فالمعلم يُقدّر الرؤية المناسبة.

وقد يبدأ المعلم بتحليل النص بتوجيه أنظار الطلبة إلى العنوان ليقفوا عند عتبته، ويطرح عليهم الأسئلة الآتية:

- ما عنوان النص؟ بمُ بدأ العنوان؟ هل يمكن ذكر عناوين مشابهة؟ (وهنا على المعلم أن يساعد الطلبة للوصول إلى الإجابات).
- ثم ينتقل بهم إلى مفردات النص وتقسيمها وفقاً للتالي :
- الأسماء مثل: (مدخن - ضرر - العقلاء - الجنس البشري).
- الأفعال مثل (انتشر - ازداد - يقتل - يكلف - يستشق).
- الفكرة الرئيسية في النص المسموع

- لماذا يعتبر الإسلام التدخين حراماً؟ ولما توضع عبارة التدخين ضار بالصحة على علب السجائر؟
- استخدام المفردات الجديدة سواء أكانت أسماء أو أفعال في جمل جديدة ويجب أن يقوم بهذا كل الطلاب دون تكرار لجمل قيلت

الخلاصة:

بما أنّ النّص اللغوي هو اللّغة في وظيفتها الثانية؛ أي الوظيفة الجمالية التواصلية وليس الإبداعية التواصلية، وبما أنّه يمدُّ الطالب بثروة لغوية وفكرية تساعد على إجادة التعبير عمّا في نفسه، فإنّ هذه الدّراسة محاولة في تقديم رؤية منهجية مقترحة لتعليمه في برامج تعليم اللّغة العربيّة للناطقين بغيرها، ولعلها خطوة تفضي بنا إلى إبراز القيمة الأدبية للنّص من حيث اختيار المفردات والتراكيب والإيقاع والتكوين، ممّا يخرج بالنّص عن الأسلوب المعتاد، ويأخذ بيد الطالب الأجنبي نحو الذوق الأدبي ورضه من تعلّم العربيّة وإتقانها، وهي رؤية لا تعتمد إلى تقويض البنية الأساسية للغة أو الانقاص منها، بل إنّها تُركّز على الجوانب المهمّة في البناء اللغويّ والتي تُنظم النّص الأدبي وتمنحه التماسك والانسجام في الجانبين التركيبي والمعجمي.

وقد استطاعت الدّراسة في إيجاد رؤية منهجية قابلة للتطبيق على النصوص الأدبية في حجرة الدّرس؛ ثمّكن الدّارس من كثير من مسائل البنية اللغوية في الصّرف والنحو والدلالات والأساليب، كما تهیئ له الاطلاع على كثير من الملاحظ في دراسة الأدب، كفضايه وشخصه وملابساته وتجعل الدّارس يُعالج ذلك بصورة وظيفية شائعة. فكان المنهجُ إجرائياً في توظيف الأنظار اللسانية.

- التوصيات :

أولاً : توسّع الدّراسات التي تتناول طرائق تدريس النّصوص العربيّة بغية الوصول إلى ما هو أجود وأفضل.

ثانياً : من الصّعوبة بمكان إيجاد طريقة معيارية في تدريس النصوص اللغوية للناطقين بغير العربيّة، لذلك فالباب مفتوح للتّصرّف والتّدير والمرونة في التّدريس، لا سيما أنّ جمهور هذه النّصوص هم من غير أهل العربيّة وهم يتفاوتون في ثقافتهم وميولهم وحاجاتهم.

ثالثاً : استثمار النّص اللغوي باعتباره هوية عالمية جامعة تتعاطى مع القيم الإنسانيّة بخيرها وشرها في تعميق الجو الإنساني وتعزيز روح التّلاقى بين الثقافات، وتعزز من دافعية المتعلم الأجنبي وتحفزه على المضي في تعلّم العربيّة وإتقانها.

رابعاً : قد يُفيد هذا العمل في توجيه الباحثين والمهتمين إلى التّبصّر في الأنظار اللسانيّة أكثر، فيضيفوا إلى ما عُرِضَ في منهج تدريس النّصوص الأدبيّة للناطقين بغير العربيّة.

خامساً : ضرورة إشراك مدرسي اللّغة العربيّة للناطقين بغيرها في دورات وورش عمل لإثراء خبراتهم وتأهيلهم لتدريس اللّغة العربيّة لغير أهلها.

المراجع

القرآن الكريم

- (1) ابن خلدون، عبد الرحمن محمد، تحقيق عبد الله الدرويش، دار يعرب، 2004م
- (2) إبراهيم، حمادة، (1987م) الاتجاهات المعاصرة في تدريس اللغة العربية لغير الناطقين بها واللغات الحية الأخرى، القاهرة: دار الفكر العربي.
- (3) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر "البيان والتبيين"، ج3، مؤسسة الخانجي، القاهرة

- (4) الوائلي، سعاد، (2004م) "طرائق تدريس الأدب والبلاغة والتعبير بين التنظير والتطبيق"، دار الشروق: عمان
- (5) الوعر، مازن، "دراسات نحوية ودلالية وفلسفية في ضوء اللسانيات المعاصرة". دار المتنبى للطباعة والنشر، 2001، ط1
- (6) الموسى، نهاد، "مقدمة في علم تعليم اللغة العربية"، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1984
- (7) العناتي، وليد، "اللسانيات التطبيقية وتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها"، 2003، ط1.
- (8) العناتي، وليد، "نهاد الموسى وتعليم اللغة العربية، رؤى منهجية". دار جرير، 2010، ط1.
- (9) العليمات، فاطمة ونزار المسند، (2015م) نحو رؤية منهجية في تدريس النص الأدبي للناطقين بغير العربية، مجلة المنارة للدراسات والبحوث، العدد الرابع.
- (10) الموسى، نهاد، "مقدمة في علم تعليم اللغة العربية"، دار العلوم للطباعة والنشر، ط1، 1984
- (11) حساني، أحمد "دراسات في اللسانيات التطبيقية"، ديوان المطبوعات، الجزائر، 2000.
- (12) حمادة، إبراهيم، "اللغة العربية الاتجاهات المعاصرة في تدريس واللغات الحية لغير الناطقين بها". دار الفكر، القاهرة، 1987م.
- (13) سارتر، "ما الأدب"، ترجمة محمد غنيمي هلال، دار العودة، بيروت، 1984.
- (14) سمير عبد الوهاب، (2002م)، بحوث ودراسات في اللغة العربية، قضايا معاصرة في المناهج وطرق التدريس في المرحلتين الثانوية والجامعية، المنصورة، المكتبة العصرية.

- 15 طعيمة، رشدي، (1982م) "قضايا وتوجيهات في تدريس الأدب"، مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى
- 16 —، (2004 م) "المهارات اللغوية: مستوياتها، تدريسها، صعوباتها" القاهرة- دار الفكر العربي مجلة معهد اللغة العربية، جامعة أم القرى
- 17 —، (2006م) "تعليم اللغة اتصاليا بين المناهج والاستراتيجيات"، المغرب، مطبعة بني ازناسين
- 18 صلاح، سميريونس، (1999م) وسعد محمد الرشيد، التدريس العام وتدرّس العربية، ط 1، مكتبة الفلاح للنشر والتوزيع
- 19 طعيمة، رشدي أحمد ومحمد السيد المناع، (2001م) تدريس العربية في التعلم العام، نظريات وتجارب، دار الفكر العربي
- 20 مدكور، علي أحمد، تدريس فنون اللغة العربية، دار الفكر العربي، الأردن 2000م
- 21 —، (1984م)، تدريس فنون اللغة العربية الكويت، مكتبة الفلاح
- 22 شحاته، حسن، (1983م)، تعليم اللغة العربية بين النظرية والتطبيق، القاهرة: الدار المصرية
- 23 عاشور، راتب قاسم ومحمد فؤاد الحوامدة، (2007م) أساليب تدريس اللغة العربية بين النظرية والتطبيق، ط 1، دار المسيرة، عمان
- 24 العزاوي، فائزة محمد فخري، بناء برنامج للاستماع لتلاميذ الصف الرابع الابتدائي في ضوء كفاياتهم اللازمة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، أطروحة دكتوراه غير منشورة، 2003 م.

(25) عطا، إبراهيم محمد (1986م)، طرق تدريس اللغة العربية والتربية

الدينية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ج1، ط1.

26) <http://ejournal.iainjambi.ac.id/index.php/albaroah/article/view/>

دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار (بالتطبيق على بنك الاستثمار المالي – السودان)

إعداد: د. ناهد عبد المطلب عثمان أحمد

أستاذ مساعد بقسم المحاسبة كلية الاقتصاد والإدارة – جامعة القصيم
– المملكة العربية السعودية

Abstract:

The study aims to identify the role of the accounting information system in improving the efficiency of the financial performance of the investment funds (CASE study of the financial investment bank - Sudan), The problem of the study was that the nature of the activity of the investment funds is concentrated in investment in securities, Through the formation of what is known as the securities portfolio, Which consists of a number of different bank notes in the degree of return and risk, It is known that these securities are exposed to a range of risks, which lead to a reduction in the rate of return achieved.

Thus, the financial performance of these funds is affected by these risks to securities, Unless these papers are selected carefully, This requires the provision of information of a special nature that is appropriate and useful to help rationalize the decisions regarding the composition of the Fund's investment portfolio.

The study has followed the deductive, inductive, historical and analytic descriptive approach, The study reached several conclusions, the most important of which is that The existence of an accounting information system for investment funds provides information that contributes to the rationalization of decisions related to securities In addition, the presence of qualified and trained staff in the field of accounting and data analysis contributes to improving the efficiency of financial performance of investment funds.

The study also made a number of recommendations, the most important of which is the interest in providing an accounting

information system for the investment funds in order to provide the necessary information for future forecasting of the risks related to bank notes , as well as the interest in providing trained and qualified cadres in the field of accounting and data analysis of investment funds.

مستخلص :

هدفت الدراسة إلى التعرف علي دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار (دراسة حالة بنك الاستثمار المالي - السودان) ، وقد تمثلت مشكلة الدراسة في أن طبيعة نشاط الصناديق الاستثمارية يتركز في الاستثمار في الأوراق المالية ، وذلك عن طريق تكوين ما يعرف بمحفظة الأوراق المالية، التي تتكون من عدد من الأوراق المالية المختلفة في درجة العائد والمخاطرة ، ومن المعلوم أن هذه الأوراق تتعرض لمجموعة من المخاطر مما يؤدي إلي تخفيض معدل العائد المحقق.

بالتالي فإن كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق تتأثر بهذه المخاطر التي تصيب الأوراق المالية ، ما لم يتم اختيار هذه الأوراق بعناية ، وهذا يتطلب توفير معلومات ذات طبيعة خاصة تكون ملائمة ومفيدة تساعد في ترشيد القرارات المتعلقة بتكوين المحفظة الاستثمارية للصندوق .

قد اتبعت الدراسة المنهج الاستنباطي والاستقرائي والتاريخي والمنهج الوصفي التحليلي ، وقد توصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها أن وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يوفر معلومات تساهم في ترشيد القرارات المرتبطة بالأوراق المالية ، بالإضافة إلي أن وجود كوادرات مؤهلة ومدربة في مجال المحاسبة وتحليل البيانات يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار.

كما قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها الاهتمام بتوفير نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية بهدف توفير المعلومات اللازمة للتنبؤ المستقبلي بالمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية ، كذلك الاهتمام بتوفير الكوادرات المدربة والمؤهلة في مجال المحاسبة وتحليل البيانات لصناديق الاستثمار.

المقدمة :

أن صناديق الاستثمار هي ظاهرة اقتصادية حديثة في مجال الاستثمار في الأوراق المالية في السودان ، حيث يتمثل نشاط هذه الصناديق بصفة أساسية بالاستثمار في الأوراق المالية ، وذلك عن طريق تجميع الأموال والمدخرات من المستثمرين الذين لا تتوفر لديهم الخبرة الكافية في مجال الاستثمار في الأوراق المالية ، ومن ثم العمل علي استثمار هذه الأموال بطريقة مثلي تحقق اعلي عائد ممكن مع درجة اقل من المخاطرة. وحتى يحقق الصندوق الاستثماري الأهداف المرجو منه لابد من إدارة هذه الأموال بكفاءة عالية تمكن من اختيار الأوراق المالية الجيدة من خلال الاعتماد علي كافة المعلومات الضرورية والملائمة في هذا المجال ، مما يتطلب وجود نظام معلومات محاسبي قادر علي توفير هذه المعلومات ، مما يساهم في ترشيد القرارات الاستثمارية.

مشكلة الدراسة :

تتمثل مشكلة الدراسة في أن طبيعة نشاط الصناديق الاستثمارية يتركز في الاستثمار في الأوراق المالية ، وذلك عن طريق تكوين ما يعرف بمحفظة الأوراق المالية ، التي تتكون من عدد من الأوراق المالية المختلفة في درجة العائد والمخاطرة ، ومن المعلوم أن هذه الأوراق تتعرض لمجموعة من المخاطر مما يؤدي إلي تخفيض معدل العائد المحقق.

بالتالي فان كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق تتأثر بهذه المخاطر التي تصيب الأوراق المالية ، ما لم يتم اختيار هذه الأوراق بعناية ، وهذا يتطلب توفير معلومات ذات طبيعة خاصة تكون ملائمة ومفيدة تساعد في ترشيد القرارات المتعلقة بتكوين المحفظة الاستثمارية للصندوق.

أهمية الدراسة :

1) توضيح دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار.

(2) إلقاء الضوء نحو أهمية صناديق الاستثمار في مجال الاستثمار في الأوراق المالية ،
لما يتوفر لديها من إدارات متخصصة وخبراء تحليل وكوادر ذات كفاءة عالية في
مجال الاستثمار في الأوراق المالية .

(3) بيان كيفية قياس الأداء المالي للصناديق الاستثمار.

هدف الدراسة :

يتمثل الهدف الأساسي لهذه الدراسة في توجيه الاهتمام وتبسيط الضوء نحو
أهمية وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار يوفر كل المعلومات
الملائمة و الضرورية لاتخاذ القرارات الاستثمارية ودراسة اثر ذلك على كفاءة الأداء
المالي لصناديق الاستثمار.

منهجية الدراسة :

اتبع الباحث المناهج التالية:
المنهج التاريخي: لأغراض الدراسة النظرية.
المنهج الوصفي التحليلي: لأغراض الدراسة الميدانية.

فرضية الدراسة :

هناك علاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار وكفاءة الاداء
المالي لهذه الصناديق.

حدود الدراسة :

الحدود المكانية: بنك الاستثمار المالي.
الحدود الزمانية: 2011م.

تنظيم الدراسة :

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور هي:-

(1) الإطار النظري والدراسات السابقة.

(2) الدراسة الميدانية.

(3) ملخص النتائج والتوصيات.

الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة :

مفهوم نظام المعلومات المحاسبي وأهميته وعناصره:

تعريف نظم المعلومات المحاسبية:

هي مجموعة متكاملة من الأجهزة والمعدات، البرمجيات، الأطر البشرية والقواعد والإجراءات والنظم التي تكفل تحصيل البيانات المحاسبية عن البيئتين الداخلية والبيئة الخارجية للمنظمة، وفيما يخص أدائها في الماضي والحاضر والتنبؤات المحتملة في المستقبل و معالجتها لأجل توفير المعلومات الضرورية التي تسهل مهمة الإدارات بجميع المستويات الإدارية في صنع القرارات من خلال انجاز الوظائف الإدارية وبما يحقق أفضل استخدام ممكن لهذه المعلومات (محمد، رأفت ، 2012، ص 41) كما يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية علي انه مجموعة من العناصر تتفاعل معا في سبيل إنتاج معلومات مالية وغير مالية مفيدة لعملية اتخاذ القرار (احمد ، 2014م، ص 33)

أهمية نظم المعلومات المحاسبية للمنظمات :

تعتبر نظم المعلومات المحاسبية مهمة جدا لكل المنظمات علي اختلاف أنواعها، وذلك للاعتبارات التالية:(احمد ، 2014م، ص33 - 34)

(1) توفير القوائم والتقارير المالية السنوية الإلزامية كقائمة الدخل وقائمة المركز المالي.

(2) توفير المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات السليمة ، سواء للمستفيدين الداخليين أو الخارجيين.

(3) توفير المعلومات المفيدة لوضع الاستراتيجيات ، ورسم السياسات ، وإعداد الخطط.

4) توفير المعلومات اللازمة لمتابعة العمليات يوماً بيوم.

5) توفير المعلومات اللازمة لتقييم الأداء.

عناصر نظام المعلومات المحاسبي :

هناك ستة عناصر يتكون منها نظام المعلومات المحاسبي : (نضال، زياد،

2014م، ص23)

- 1) المصادر البشرية التي تقوم باستخدام هذا النظام وتؤدي عليه وظائف مختلفة.
- 2) التعليمات والإجراءات اليدوية والأوتوماتيكية التي تستخدم في تجميع ، ومعالجة ، وحفظ المعلومات حول أنشطة المنظمة.
- 3) البيانات حول المنظمة وأسلوب عملها.
- 4) البرامج المستخدمة في معالجة بيانات المنظمة.
- 5) بنية تكنولوجيا المعلومات الأساسية والتي تشمل أجهزة الكمبيوتر ، وشبكة الاتصالات التي تجمع وتحفظ وتعالج البيانات والمعلومات .
- 6) التدقيق الداخلي ومقاييس الأمن والتي تضمن أمن البيانات في نظام المعلومات المحاسبي .

خصائص المعلومات المحاسبية المفيدة:

حتى تكون المعلومات المحاسبية مفيدة لابد أن يتوفر فيها مجموعة من

الخصائص أهمها: (احمد ، 2014م ، ص46- 47)

أولاً: الخصائص الأساسية :

- 1/ الملاءمة: المعلومات تكون ملائمة إذا كانت تلبي احتياجات المستخدمين ، وهناك ثلاثة مقاييس يجب توافرها في المعلومة لكي تكون ملائمة هي :
القدرة علي التنبؤ : أي تكون لها ارتباط بالمستقبل.
التغذية العكسية: أي أن يكون لها تأثير في القرار التالي .
التوقيت المناسب: أن تتاح للمستفيد منها في التوقيت المناسب.

2/ إمكانية الاعتماد عليها: لكي تكتسب المعلومة هذه الخاصية لا بد أن يتوافر فيها ثلاثة عناصر هي:

الموضوعية: أي عدم التحيز في إعداد وعرض المعلومة ، والمقصود بالموضوعية هنا الموضوعية النسبية وليس الموضوعية المطلقة.

إمكانية التحقق من المعلومة ، بحيث يمكن التثبت منها ، وإقامة الدليل علي صحتها

العرض السليم للمعلومة ، أي تعبر المعلومة تعبيراً صادقاً عما تعبر عنه.

ثانياً: الخصائص الثانوية، وأهم هذه الخصائص هي خاصية القابلية ، وذلك من خلال تطبيق مبدأ الثبات في استخدام الطرق والسياسات المحاسبية من فترة إلي أخرى ، بما يسمح بالمقارنة العادلة ، سواء المقارنة المكانية (بين المنشأة وأخرى أو بين فرع وآخر) أو المقارنة الزمنية (بين فترة زمنية وأخرى)

ثالثاً: الخصائص المرتبطة بالمستفيد من المعلومات المحاسبية: وأهم هذه الخصائص هي خاصية قدرة المستفيد علي فهم المعلومة .

مفهوم وأنواع وإدارة صناديق الاستثمار:

تعريف صناديق الاستثمار

تناول كثير من المهتمين بظاهرة صناديق الاستثمار مفهومها من جوانب متعددة فقد عرفت بأنها نوعاً جديداً من الأوعية المالية غير المصرفية ، استحدثها القانون (قانون سوق الأوراق المالية)، وتقوم بإصدار وثائق استثمار بحيث يتم بيعها للجمهور، وتستثمر حصيلة البيع في تكوين محفظة للأوراق المالية وفقاً للأهداف وسياسات محدده ومعلن عنها.

في تعريف ذات طابع خاص طبقاً للجهة المنشأة لها عرفت (بأنها وعاء مالي يسعى لتجميع واستثمار مدخرات الأفراد في الأوراق المالية من خلال جهة متخصصة

ذات خبرة في إدارة المحافظ المالية بهدف تقليل مخاطر الاستثمار وتعظيم العائد) (محمد، 1995م، ص 1357)

كما يعرف الصندوق الاستثماري علي أنه عبارة عن أموال مجمعة من عدد كبير من المستثمرين يهدف إلى الاستثمار في أوراق مالية معينة بغرض تحقيق أهداف محددة (نوال، 2003، ص143)

مزايا صناديق الاستثمار وعيوبها

يتناول الباحث فيما يلي أهم مزايا وعيوب صناديق الاستثمار

- 1/ مزايا صناديق الاستثمار: تتمتع صناديق الاستثمار بعدد من المزايا أهمها ما يلي :
 - أ) الاستفادة بخبرات الإدارة المحترفة: إن صناديق الاستثمار كوعاء مالي يتم فيه تجميع قاعدة كبيرة من المستثمرين، فيمكن الاستفادة من خبرات الإدارة المحترفة في إدارة الأوراق المالية الخاصة بهذه الصناديق، وهو ما يصعب تحقيقه لصغار المستثمرين. (عمرو، 2008م، ص46)
 - ب) التنوع الكفاء: يعتبر التنوع أهم مزايا صناديق الاستثمار، ويقصد بالتنوع توزيع الاستثمارات علي عدد كبير من الأصول بهدف تخفيض المخاطر، وهو ما تقوم به صناديق الاستثمار.
 - ج) المرونة والملاءمة: كما هو معلوم أنه في شركات الاستثمار ذات النهاية المفتوحة يحق للمستثمر أن يحول استثماراته من صندوق إلى آخر وذلك مقابل رسوم ضئيلة ، كما يحق له استرداد قيمة وثائق الاستثمار في مواعيد الاسترداد المحددة وبالطريقة التي يتم الاتفاق عليها، سواء كان يتم الاسترداد دفعة واحدة أو دفعات شهرية أو ربع سنوية أو سنوية .

(د) تنشيط حركة أسواق رأس المال: في دول العالم الثالث التي اتجهت حديثاً إلى إنشاء أسواق لرأس المال ، تبدو الحاجة ملحة إلى أدوات استثمارية تسهم في تنشيط حركة تلك الأسواق ، وهنا تبدو أهمية الدور المتميز الذي يمكن أن تلعبه شركات الاستثمار ، من خلال ما تقدمه من أدوات استثمارية تناسب ظروف المستثمرين المحتملين في تلك البلدان ، فخاصية التنوع التي تتسم بها صناديق الاستثمار التي تديرها تلك الشركات ، وما يترتب عليها من تخفيض للمخاطر ، من شأنها أن تشجع المستثمرين قليلي الخبرة والمعرفة بأسواق رأس المال والمستثمرين محدودي الموارد لأن يستثمروا في شراء أسهم شركات الاستثمار ، والتي تقوم بدورها باستخدام حصيلة بيع أسهمها في بناء تشكيلات من الأوراق المالية المتداولة في أسواق رأس المال (عبد الغفار ورسمية، 2008م، ص401)

2/ عيوب صناديق الاستثمار: تتمثل في الآتي:

(أ) ارتفاع التكاليف التي يتحملها المستثمر عند استثمار أمواله عبر صناديق الاستثمار .

(ب) ضرورة توفر مستوى ملائم من السيولة علي الدوام ، بما يمكن الشركة من دفع قيمة استرداد أسهمها في أي وقت يطلب فيه المستثمر ذلك ، وهذا الأمر يرتبط بصناديق الاستثمار ذات النهاية المفتوحة.

أنواع صناديق الاستثمار

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار إلى عدة أنواع بناءً علي الأسس التالية:

1/ تصنيف صناديق الاستثمار وفقاً لأهداف المستثمرين:

يتحدد هدف صندوق الاستثمار بطريقة تجذب إليه فئة معينة من المستثمرين، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع أساسية هي:

أ) صناديق النمو: يهدف هذا النوع من الصناديق إلى تحقيق تحسن في القيمة السوقية لأصول الصندوق، لذا فإن تشكيلة الأوراق المالية عادة ما تشتمل على أسهم عادية للمنشآت الصناعية تتسم بدرجة عالية من النمو، أو منشآت معينة تظهر سجلاتها نمواً مضطرباً في المبيعات والأرباح المحتجزة التي تنعكس أثارها على القيمة السوقية للسهم أو على نمو الأموال المستثمرة.

ب) صناديق الدخل: تهدف هذه الصناديق إلى تحقيق أقصى دخل ممكن للمستثمر، لذلك عادة ما تشمل التشكيلة على سندات وأسهم منشآت كبيرة ومستقرة تمتاز بتوزيعات أرباح مستقرة.

ج) صناديق النمو والدخل: تسعى هذه الصناديق إلى تحقيق هدف مزدوج وهو حصول المستثمر على دخل منتظم من توزيعات الأرباح، بالإضافة إلى تحقيق أرباح رأسمالية من ارتفاع السعر، لذلك نجد أن استثمارات هذه الصناديق تتكون من أسهم الشركات النامية والسندات ذات العائد الثابت، ويكون أكثر ملائمة لمثل هذا النوع من الصناديق أن تستثمر بنسبة أكبر في الأسهم المتوقع أن تحقق معدل نمو أكبر، والنسبة الأقل في السندات، وهذا يعني احتمال تحقيق نمو أكبر من الاستثمار ودخل ثابت أقل (عبد الغفار، 2000م، 430)

2/ تصنيف صناديق الاستثمار طبقاً لمكونات التشكيلة :

يمكن تصنيف صناديق الاستثمار وفقاً للأصول أو الأوراق المالية المكونة للمحفظة إلى أربعة أنواع كما يلي :

أ) صناديق الأسهم العادية: يقتصر هذا النوع من الصناديق على الاستثمار في الأسهم العادية وتختلف فيما بينها باختلاف سمات تلك الأسهم (عمرو، 2008م، ص44)

(ب) صناديق السندات : يقتصر هذا النوع من الصناديق علي الاستثمار في السندات، حيث تتألف الأصول من سندات تصدرها الشركات والمؤسسات والحكومات والمؤسسات الحكومية. (رياض، 2001، ص124)

(ج) الصناديق المتوازية : يقصد بالصناديق المتوازية **Balanced Fund** تلك التي تشتمل علي مزيج من أسهم عادية وأوراق مالية أخرى ذات دخل ثابت محدد، مثل السندات التي تصدرها الحكومة ومنشآت الأعمال والسندات القابلة للتحويل إلى أسهم عادية، والأسهم الممتازة لذا يطلق عليها أحياناً بالصناديق المتنوعة (woif, H, 1989, p.554)

(د) صناديق سوق النقد: تتكون أصول هذه الصناديق من مجموعة الأدوات التي تتداول في السوق النقدية والتي تتميز بقصر أجلها وسيولتها وارتفاع درجة الأمانة فيها مقارنة بأدوات السوق المالية.

أدارة صناديق الاستثمار

تحظى أدارة صناديق الاستثمار بأهمية خاصة لدي المحللين والمراقبين، نظراً لدورها الفاعل في إنجاح عمليات الصندوق وفق ما يوضع من أهداف استثمارية، وسياسات تتبع من أجل تحقيق تلك الأهداف.

من أجل ذلك تلجأ الجهات المنشئة لهذه الصناديق من بنوك ومؤسسات استثمارية ومالية إلى استئجار بيوت خبرة محترفة ومتخصصة لإدارة صناديقها، ويتحمل المستثمر بذلك الأتعاب والرسوم المختلفة، وإدارة الصناديق هي في واقع الأمر إدارة متطورة للأصول، بمعنى أنها تنصب أساساً وبحسب نوع الصندوق على الاختيار السليم لمزيج الأصول وهو المجال الرئيسي لتمييز الإدارة إيجاباً أو سلباً.

تقوم الجهات الرقابية والتشريعية المشرفة على الأسواق المختلفة التي تنشأ فيها صناديق الاستثمار بطرح عدداً من القيود العامة التي تلزم إدارة الصندوق بمراعاتها وهي:

- تحديد حجم المبالغ المستثمرة في ورقة مالية واحدة بالنسبة لمجموع الأصول ، أو حجم الاستثمار في تلك الورقة بالنسبة لمجموع الإصدار.
- تحديد مستوى معين من السيولة اللازم الاحتفاظ به لتلبية طلبات الاسترداد المقدمة في حالة صناديق الاستثمار المفتوحة.

مفهوم وطرق قياس كفاءة الأداء لصناديق الاستثمار

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الكفاءة ومنها ما يلي:-
لقد عرفت على أنها النسبة بين قيمة المخرجات، وبين قيمة المدخلات، كما عرفت على أنها العلاقة بين كمية الموارد المستخدمة في عملية الإنتاج، وبين الناتج من تلك العملية. (مهدي، 1998، ص232)
كما عرّف آخر الكفاءة Efficiency بأنها تحقيق أقصى منفعة أو مخرجات ممكنة من استخدام الإمكانيات المتاحة، أما الفاعلية فيقصد بها التأكد من النتائج التي تم التوصل إليها، وقد تمت بالمستوى المطلوب من الأداء والجودة. (محمد، 1995، ص1369)

لقد أكد كارزو ويانوزاس (Carzo and Yanouzas, 1971: g) على أن المنظمة تصبح ذات كفاءة عالية "حينما تقوم باستثمار مواردها المتاحة في المجالات التي تعطي أكبر المردودات" هذا يتضمن اتجاه المنظمة إلى اعتماد أولويات في الاستثمار في الميادين التي توجد أعلى المردودات المادية والمعنوية). (خليل وخضير، 2000، ص330- 331)

1/ قياس الكفاءة:

- إن قياس الكفاءة يعتمد على مؤشرين أساسيين هما:-
- أ - مدى توافر الطاقات البشرية والمالية والمعلومات المتاحة.
- ب - سبل استخدام تلك الموارد لتحقيق الأهداف.

لغرض قياس كفاءة الأداء هنالك العديد من المؤشرات والمعايير المستخدمة في هذا الخصوص منها: (خليل وخضير، 2000، ص332)

i- المؤشرات (المعايير المباشرة):

تتضمن هذه المؤشرات قياس عمليات المنظمة من خلال مقارنة المخرجات (السلع أو الخدمات)، بالمدخلات (الموارد المستخدمة)، خلال مدة زمنية معينة وتشمل ما يأتي:-

- المقاييس الكلية للكفاءة مثل (الربح الصافي قياساً بمجموع الموجودات أو حق الملكية).
- المقاييس النوعية للكفاءة مثل (الارتقاء بمستوى جودة المنتج، باستخدام الموارد ذاتها).
- المقاييس الجزئية للكفاءة مثل (المبيعات المتحققة قياساً بعدد العاملين في قسم المبيعات).

ii- المؤشرات غير المباشرة:

تعاني المعايير المباشرة من القصور في قياس الكفاءة في بعض المنظمات ، لذلك فإن المقاييس غير المباشرة تعد في بعض المجالات، طريقاً أفضل في قياس كفاءة الأداء، وذلك عن طريق قياس الرغبة في العمل، والتعرف على درجات رضا الأفراد العاملين، هذا إضافة لدراسة وتحليل إمكانية الاستثمار الرشيد للموارد البشرية والمادية والمالية والمعلومات المتاحة.

2/ العوامل المؤثرة في الأداء:

هنالك عوامل أساسية تلعب دوراً رئيسياً في تحديد قدرة المؤسسة على تحقيق الكفاءة المطلوبة، وهي كما يلي: (خليل وخضير، 2000م، ص333 - 334)

أ/ العوامل الفنية والتكنولوجية

ب/ العوامل المرتبطة بالموارد البشرية

ج/ العوامل المتعلقة بمخرجات المنظمة

قياس أداء صناديق الاستثمار:

لا يمكن الحكم على أفضلية صندوق على غيره، أو نجاح أو فشل إدارة معينة، إلا بعد القيام بفحص أداء الصندوق ونتائج القرارات التي اتخذتها الإدارة والأساليب التي اتبعتها في استثمار أموال الصندوق خلال فترة معينة.

2/ مصادر المعلومات اللازمة لتقييم أداء صناديق الاستثمار

يتم الحصول على المعلومات اللازمة لقياس وتقييم أداء صناديق الاستثمار من البيانات والقوائم المالية التي ينشرها الصندوق دورياً، إلى جانب البيانات التي تنشرها الصحف اليومية عن قيمة الأصل الصافية للسهم وعن الأرباح الإيرادية والرأسمالية الموزعة.

إن من أهم التقارير السنوية وربع السنوية التي تتيحها شركات الاستثمار لحملة أسهمها ما يلي: (خليل وخضير، 2000م، ص420)

(أ) الميزانية العمومية وقائمة الدخل

(ب) قائمة الأوراق المالية التي استثمرت فيها أموال الصندوق

(ج) تصنيف تفصيلي لتلك الأوراق

(د) شرح تفصيلي للأرباح والخسائر غير المحققة، الناتجة عن الارتفاع أو الانخفاض في القيمة السوقية للأوراق المالية المتضمنة في محفظة الصناديق الاستثمارية.

هـ) تحليل لهدف الشركة وسجلها الاستثماري.

إضافة إلى البيانات الأساسية التي تنشرها شركات الاستثمار هنالك بيانات تكميلية تتمثل في القيمة السوقية للأصول والتي يمكن من خلالها حساب قيمة الأصل الصافية للسهم وذلك بقسمة القيمة السوقية للأصول بعد استبعاد قيمة الأموال المقترضة وقيمة الأسهم الممتازة المصدرة على عدد الأسهم العادية، إلى جانب ذلك هنالك الأرباح الرأسمالية غير المحققة الناتجة عن الزيادة في القيمة السوقية للأصول، بالإضافة إلى صافي ربح الاستثمار الذي يتمثل في قيمة التوزيعات والفوائد وغيرها من مصادر الدخل مطروحاً منها مصروفات التشغيل التي تتمثل في أتعاب الإدارة وتكاليف البحوث والضرائب الأخرى.

بالإضافة إلى أي بيانات أخرى ذات علاقة بالأوضاع المالية للصندوق.

4/ أساليب قياس وتقييم الأداء المالي لصناديق الاستثمار:

أن قياس الأداء لأي نشاط استثماري يتم أساساً من خلال التعرف إلى معدل العائد المتحقق على المبلغ المستثمر في شكل نسبة مئوية سنوية خلال فترة معينة، وذلك من ضوء مستويات الخطر الكامنة في مزيج الأصول المختارة التي تمثل عملياً ترجمة لقرارات الإدارة في هذا الشأن.

هنالك أسلوبان لقياس وتقييم أداء صناديق الاستثمار هما:

أ - الأسلوب البسيط:

يتم وفقاً لهذا الأسلوب تقييم أداء صناديق الاستثمار بالتركيز على العائد وتجاهل عنصر المخاطرة، ويعتبر ذلك من العيوب الموجهة لهذا الأسلوب، إلا أن هذا الأسلوب يناسب المستثمر العادي، ووفقاً لهذا الأسلوب فإنه يتم تقييم أداء صندوق الاستثمار من خلال حساب معدل العائد على الأموال المستثمرة في الصندوق والذي توضحه المعادلة التالية:- (منير، 2002، ص 382-384)

$$م = \frac{(ق - 1) + ي + د}{ق}$$

ق

حيث أن ق ، ق1 تمثلان على التوالي قيمة الأصل الصافية في بداية ونهاية الفترة التي يحسب عنها المعدل.

(ق1 - ق) تمثل الأرباح الرأسمالية غير المحققة والتي تعكس تحسناً في القيمة السوقية للشكيلة.

م: تمثل معدل العائد على الاستثمار

ي: الأرباح الإيرادية ، ر: الأرباح الرأسمالية الموزعة خلال الفترة

يمثل معدل العائد على الاستثمار مقياساً للحكم على أداء مدير الصندوق في الفترة محل التحليل والدراسة ، ولكنه لا يمثل معدل العائد الذي حققه المستثمر ، لأن المستثمر ربما يكون قد تكبد مصروفات أو رسوم شراء للسهم الذي يملكه ، وعليه فإن معدل العائد على الاستثمار وفق المعادلة السابقة يعتبر مقياساً لكفاءة أداء إدارة الصندوق ، لأن تكلفة الشراء التي دفعها المستثمر لشراء الأسهم لم تحصل عليها الإدارة ، أي لم تستخدم في الاستثمار ، بل حصل عليها أولئك الذين يقع على عاتقهم مسئولية تسويق الأسهم التي أصدرها الصندوق.

أما بالنسبة للصندوق المغلق يتم حساب معدل العائد على الاستثمار وفق المعادلة التالية :- (رياض، 2001م، ص137)

$$م = \frac{ق1 - ق + ت}{ق}$$

ق

حيث أن ت: تمثل التوزيعات خلال الفترة

ب- الأسلوب المزدوج:

لقد تطورت عملية تقييم أداء الصندوق تطوراً كبيراً خلال السنوات الأخيرة ، حيث أن قبول النظرية الحديثة للمحفظة ، قد حول مقاييس التقييم من مجرد العائد

البسيط إلى مقاييس معقدة تجمع بين العائد والمخاطرة، وتحاول استكشاف كل منها تفصيلاً. (محمد، 2000م، ص265)

هنالك عدة أنواع من الأساليب المزدوجة المستخدمة في الواقع العملي نتناول منها يلي:-

المقياس الأول: مقياس ترينور Trynors Index (نسبة العائد إلى المخاطرة المنتظمة):

قدم ترينور Trynors في عام 1965 م نموذجاً الذي يقوم على أساس الفصل بين المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة، حيث يفترض النموذج أن المحافظ تم تنويعها تنويعاً جيداً، وبالتالي تم القضاء على المخاطر الخاصة.

يحاول هذا المقياس أن يفحص الأداء في المحفظة أو الصندوق من زاوية مدى اختراق الإدارة ومهارتها في تنويع محفظة الأصول إلى المدى الذي يمكن معه التخلص من المخاطر غير المنتظمة، على هذا الأساس يتم فقط قياس المخاطر المنتظمة باستخدام معامل بيتا (β) كمقياس لمخاطر المحفظة، كما يتضح من المعادلة التالية:- (منير، 2002م، ص387)

$$\text{قيمة المؤشر} = \frac{\text{ط} - \text{ل}}{\text{تا}}$$

حيث (تا) تمثل معامل بيتا تشكيلة الأوراق المالية التي يتكون منها صندوق الاستثمار، وكقاعدة عامة كلما ارتفعت قيمة المؤشر، كلما كان ذلك مؤشراً على أداء أفضل للتشكيلة التي يتكون منها الصندوق، إذ يعني عائد أكبر لكل وحدة من وحدات المخاطرة.

المقياس الثاني: نموذج جنسن الفا Jensens Performance Measure:

قدم جنسن Jensens في عام 1968 م نموذجاً لقياس أداء محفظة الأوراق المالية، عرف بمعامل (ألفا)، وتقوم فكرة النموذج على إيجاد الفرق بين مقدارين للعائد، المقدار الأول يمثل الفرق بين متوسط عائد المحفظة ومتوسط معدل العائد على الاستثمار الخالي من الخطر (محمد، 1998م، 289) ويطلق على هذا المقدار العائد الإضافي أو علاوة الخطر، أما المقدار الثاني فيمثل حاصل ضرب معامل (β) في الفرق بين متوسط عائد السوق ومتوسط عائد الاستثمار الخالي من المخاطر والتي يمكن أن يطلق عليه علاوة خطر السوق.

يكون نموذج جنسن كما توضحه المعادلة التالية:-

$$- \text{ألفا} = (ع_ف - ع_ع) - \beta (ع_س - ع_ع)$$

حيث تشير (ألفا) إلى قيمة المؤشر

$ع_ف$ = متوسط عائد المحفظة

$ع_ع$ = معدل العائد على الاستثمار الخالي من الخطر

$ع_س$ = متوسط عائد السوق

β = معامل بيتا

تشير المعادلة إلى أن معامل (ألفا) أما أن يكون موجباً ويكون ذلك مؤشر على الأداء الجيد للمحفظة مقارنة بأداء السوق، أو أن يكون سالباً ويكون ذلك مؤشراً على الأداء السيئ للمحفظة، أما إذا كان معامل (ألفا) صفراً فيشير ذلك إلى عائد التوازن، حيث لا يختلف في الواقع عائد المحفظة عن عائد السوق.

الدراسات السابقة:

قام الباحث باستعراض عدد الدراسات السابقة التي تناولت جانب من موضوع الدراسة التي يقوم بها ، وذلك علي النحو التالي:

قدم محمد نجيب (1995م) دراسة بعنوان تصميم اطار مقترح لنظام المعلومات المحاسبية لزيادة كفاءة وفاعلية صناديق الاستثمار، تتضح طبيعة المشكلة في محاولة الدراسة إلى إلقاء الضوء على صناديق الاستثمار كوحدة محاسبية، وتبيان الدور الإعلامي الخدمي للمحاسبة في زيادة كفاءتها وفعاليتها، تأسيساً على تصميم إطار مقترح لنظام المعلومات المحاسبية لتلك الصناديق الاستثمارية.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

أ/ أن الاتجاه المتزايد من قبل المحاسبين نحو ظواهر اقتصادية جديدة كظاهرة صناديق الاستثمار، يمثل استجابة طبيعية لتطوير الفكر المحاسبي تبعاً للمداخل الحديثة لتفسير نظرية المحاسبة، حيث يعتبر المدخل الاستثماري هو المستخدم لتفسير مفهوم صناديق الاستثمار إحدى هذه المداخل.

ب/ أن التوصل إلى إطار متكامل لنظام المعلومات المحاسبية لصناديق الاستثمار يعتبر ضرورة يتحقق من خلالها كفاءتها وفعاليتها، مما يجعل المعلومات المحاسبية أكثر موضوعية وأمنية أمام كافة المستخدمين لها، وبما ينعكس على تصميم نماذج التحليل للقوائم المالية بغرض تقييم أداء صناديق الاستثمار.

أجرى عباس عبد الله (2005م) دراسة بعنوان التحليل المالي وأثره في اختيار مشروعات الاستثمار بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية، نوهت هذه الدراسة إلى أهمية وضرورة انتهاز المستثمر للأساليب والوسائل العلمية بدلاً من المسالك العشوائية عند اتخاذ قراراته الاستثمارية المتعلقة بالاستثمار في الأوراق المالية بصفة خاصة، حيث دائماً ما يواجه المستثمر مشكلات تتعلق بكيفية اختبار أفضل المشروعات الاستثمارية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية والتي تحيطها ظروف غالباً ما توصف بظروف عدم التأكد، حيث يركز المستثمر في بحثه عن مستويات العائد والمخاطرة الحالية والمتوقعة لتلك المشروعات الاستثمارية.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- أ- تم تأكيد وجود علاقة ارتباط طردي بين العوائد الفعلية للأسهم عينة الشركات المدرجة بالسوق من جهة والعوائد المقدرة على نموذج (CAPM) من جهة أخرى.
- ب- تأكيد أن نموذج (CAPM) المقدّر على أساس معامل بيتا يفسر التقلبات في العوائد الفعلية لأسهم الشركات المختارة كعينة وبين العوائد المطلوبة والمقدّرة على أساس نموذج (CAPM) لنفس الأسهم ولنفس الفترة.

قام أمين عثمان (2005م) بإجراء دراسة بعنوان تقييم الأداء المالي لصناديق الاستثمار ، تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية تقييم أداء صناديق الاستثمار واتخاذ القرار الاستثماري للمستثمرين في وحدات هذه الصناديق، وتحديد مدى توافر البيانات المالية المناسبة لذلك، حيث ظهرت هذه المشكلة نتيجة لتعدد القنوات والأدوات الاستثمارية في السوق.

توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها ما يلي:

- أ- ارتفاع معدلات العائد على الاستثمار في صناديق الاستثمار.
- ب- تفوق نسب أرباح الصناديق على أرباح الودائع الاستثمارية.
- ج- القوائم المالية لصناديق الاستثمار توفر مؤشرات مناسبة للحكم على أداء الصناديق

الدراسة الميدانية:

أولاً: نبذة تعريفية عن بنك الاستثمار المالي

بنك الاستثمار المالي بنك ذو طبيعة استثمارية بحتة، يمارس كافة أعماله من خلال الأدوات المالية، ويتركز نشاطه الأساسي في حشد الموارد وتوجيهها لتنمية الاستثمار بوجه عام والاهتمام بوجه خاص بالتمويل المتوسط وطويل الأجل وما يرتبط بهما من خدمات استشارية ومصرفية، والبنك من خلال أنشطته هذه أنما يسعى

وبصورة أساسية لتنشيط دائرة التعامل بالأوراق المالية، وهو بهذه الصفة يعتبر الأول من نوعه في السودان (بنك الاستثمار المالي، 2001م، 2).

المنتجات والخدمات المالية التي يقدمها البنك:

يقدم البنك عدداً من المنتجات والخدمات المالية لعملائه المستثمرين داخل وخارج السودان وهي تشمل (التقرير السنوي، بنك الاستثمار المالي، 2009م، ص 6):

- 1/ إنشاء وإدارة الصناديق والمحافظ الاستثمارية الخاصة.
- 2/ شراء وبيع الأوراق المالية.
- 3/ تقديم النصائح والاستشارات المالية عن طريق زراعه (فيما الاستشارية).

أهداف البنك:

يسعى بنك الاستثمار المالي إلى تحقيق عدد من الأهداف الرئيسية والثانوية تشمل الآتي (التقرير السنوي، بنك الاستثمار المالي، 2008م، ص 5):

- 1) تنشيط التعامل في سوق الخرطوم للأوراق المالية عن طريق شراء وبيع الأسهم والترويج لمختلف الأوراق المالية.
- 2) زيادة الموارد المالية لشركات المساهمة العامة والخاصة ومؤسسات الدولة عن طريق المساعدة في الترويج أو تغطية إصدارات رؤوس الأموال أو صكوك التمويل مختلفة الآجال.
- 3) إتاحة فرص جديدة للمستثمرين أفراداً أو هيئات عن طرق تكوين المحافظ وإنشاء صناديق الاستثمار لمختلف أوجه النشاط الاقتصادي.
- 4) تقديم النصائح المالي والعمل كمستشار مالي للعملاء وللمستثمرين في مجال الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها من المجالات الاستثمارية.
- 5) القيام بإعادة هيكلة شركات المساهمة العامة والخاصة والمؤسسات الحكومية بما في ذلك عمليات الدمج والاستحواذ والخصخصة.

- (6) القيام بالعمليات المصرفية كقبول الحسابات الاستثمارية، وتقديم الضمانات، وفتح الاعتمادات والحصول علي تسهيلات متوسطة وطويلة من مؤسسات التمويل المحلية والإقليمية والعالمية لتمويل الأنشطة التي يمارسها.
- (7) نشر الوعي والثقافة المالية بمختلف الطرق المسموعة والمرئية والمكتوبة وتشجيع الادخار والاستثمار بين المواطنين والبيوت المالية.
- (8) التعاون مع الجهات المختصة لتحسين المناخ العام للاستثمار في السودان وتشجيع تدفق رأس المال المحلي والأجنبي

الأنشطة الرئيسية لبنك الاستثمار المالي:

يمارس البنك عدداً من الأنشطة الاستثمارية والمصرفية والمالية و من أهمها في مجال الاستثمار في الأوراق المالية ما يلي:

1 / محفظة البنك للأوراق المالية

بدأ العمل بمحفظة البنك للأوراق المالية من العام 1998م وذلك بغرض العمل كصانع سوق، وقد تم تمويل نشاط المحفظة من رأس مال البنك المدفوع آنذاك بمبلغ 75 مليون دينار سوداني.

2 / المحافظ الخاصة

من أجل خدمة المستثمرين وتلبية لاحتياجاتهم يقوم البنك بإنشاء وإدارة المحافظ الخاصة للأفراد والمؤسسات.

ثانيا : تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

1/مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة الأصلي من جميع الموظفين ببنك الاستثمار المالي، بالإضافة إلى بعض الجهات الأخرى ذات الصلة بموضوع الدراسة ومنها سوق الخرطوم للأوراق المالية وشركة السودان للخدمات المالية، بالإضافة إلى بعض المحاسبين القانونيين.

أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، حيث قام الباحث بتوزيع عدد (110) استبانة على المستهدفين ، وقد استجاب (100) فرد حيث أعادوا الإستبانة بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي ما نسبته تقريباً 91% من المستهدفين

أداة الدراسة :

قد اعتمد الباحث على الاستبانة كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة
3/ صدق أداة الدراسة:

للتأكد من الصدق الظاهري للاستبانة وصلاحيه عباراتها من حيث الصياغة والوضوح قام الباحث بعرضها على عدد من المحكمين الأكاديميين والمتخصصين بمجال الدراسة وبعد إعادة الاستبانة من المحكمين تم إجراء بعض التعديلات التي اقترحت عليه.

تحليل بيانات الدراسة

أ / تحليل البيانات الشخصية :

1/ العمر:

تم سؤال المبحوثين عن العمر، المؤهل العلمي، التخصص العلمي، الوظيفة وسنوات الخبرة وجاءت إجاباتهم كما هو موضح في الجدول التالي :

جدول رقم (1): التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن المتغيرات الشخصية

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
العمر	أقل من 30 سنة	26	26.0
	من 30 و أقل من 40 سنة	49	49.0
	من 40 و أقل من 50 سنة	22	22.0

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
	من 50 سنة فأكثر	2	2.0
	المجموع	99	100%
المؤهل العلمي	بكالوريوس	60	60.0
	دبلوم عالي	11	11.0
	ماجستير	27	27.0
	أخرى	2	2.0
	المجموع	100	100%
التخصص العلمي	محاسبة	38	38.0
	إدارة أعمال	29	29.0
	اقتصاد	9	9.0
	إحصاء	4	4.0
	دراسات مالية و مصرفية	12	12.0
	أخرى	7	7.0
	المجموع	99	100%
الوظيفة	مدير إداري	6	6.0
	مدير مالي	2	2.0
	محلل مالي	5	5.0
	مراجع داخلي	9	9.0
	محاسب	35	35.0
	أخرى	43	43.0

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة %
	المجموع	100	100%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	28	28.0
	من 5 وأقل من 10 سنوات	39	39.0
	من 10 و أقل من 15 سنة	13	13.0
	من 15 و أقل من 20 سنة	13	13.0
	من 20 سنة فأكثر	7	7.0
	المجموع	100	100%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2011م

من بيانات الجدول أعلاه يتضح الآتي:-

1) أن نسبة (26.0%) من المبحوثين أعمارهم أقل من 30 سنة ونسبة (49.0%) أعمارهم تراوحت من 30 و أقل من 40 سنة ، ونسبة (22.0%) أعمارهم تراوحت من 40 و أقل من 50 سنة ، ونسبة (2.0%) أعمارهم كانت أكثر من 50 سنة ، ونسبة (1.0%) لم يجيبوا علي هذا التساؤل ، ومنه يلاحظ أن 73% من أفراد عينة الدراسة تجاوزت اعمارهم ثلاثين سنة وهذا يعني ان عينة الدراسة ذات وعي كافي وهذا مؤشر جيد للدراسة.

2) أن نسبة (60.0%) من المبحوثين يحملون مؤهل بكالوريوس ونسبة (11.0%) منهم يحملون مؤهل دبلوم عالي، ونسبة (27.0%) منهم يحملون مؤهل ماجستير، ونسبة (2.0%) منهم يحملون مؤهلات أخرى، ومنه يلاحظ أن (98.0%)

من المبحوثين من حملة الشهادات الجامعية والشهادات العليا .

3) أن نسبة (38.0%) من المبحوثين تخصصهم العلمي محاسبة ، ونسبة (29.0%) منهم تخصصهم العلمي إدارة أعمال ، ونسبة (9.0%) منهم تخصصهم العلمي اقتصاد ، ونسبة (4.0%) منهم تخصصهم العلمي إحصاء ، ونسبة (12.0%) منهم تخصصهم العلمي دراسات مالية ومصرفية ، ونسبة (7.0%) منهم تخصصهم العلمي أخرى ، ونسبة (1.0%) منهم لم يجيبوا على هذا التساؤل ، وهذا يعني أن 92% من أفراد العينة لهم معرفة بموضوع البحث من خلال دراستهم الأكاديمية .

4) أن نسبة (6.0%) من المبحوثين هم مدراء إداريين ، ونسبة (2.0%) منهم م مدراء ماليين ، ونسبة (5.0%) منهم محللين ماليين ، ونسبة (9.0%) منهم مراجعين داخليين ، ونسبة (35.0%) منهم محاسبين ، ونسبة (43.0%) منهم يعملون في وظائف أخرى ، ومنه يلاحظ أن 57% من العينة لهم علاقة مباشرة بموضوع البحث من خلال وظائفهم.

5 / سنوات الخبرة :

من بيانات الجدول أعلاه ي أن نسبة (28.0%) من المبحوثين خبرتهم أقل من 5 سنوات ، ونسبة (39.0%) منهم خبرتهم من 5 وأقل من 10 من 5 سنوات ، ونسبة (13.0%) منهم خبرتهم من 10 و أقل من 15 سنة ، ونسبة (13.0%) منهم خبرتهم من 15 و أقل من 20 سنة ، ونسبة (7.0%) منهم خبرتهم من 20 سنة فأكثر ، ومنه يلاحظ أن 72% منهم يتمتع بخبرة عملية تفوق ال 10 سنوات .

ب/ تحليل بيانات الدراسة :

جدول رقم (2): التوزيع التكراري لإجابات المبحوثين عن عبارات الفرضية

لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات	
-	2	44	54	تكرار	1/ وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق
-	2.0	44.0	54.0	نسبة %	الاستثمار يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق
-	3	60	37	تكرار	2/ وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق
-	3.0	60.0	37.0	نسبة %	الاستثمار يوفر معلومات تساهم في ترشيد القرارات المتعلقة بالأوراق المالية
1	12	59	27	تكرار	3/ وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق
1.0	12.0	59.0	27.0	نسبة %	الاستثمار يساعد على التنبؤ المستقبلي بالمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية
-	1	45	54	تكرار	4/ وجود كوادرمؤهلة في مجال المحاسبة و
-	1.0	45.0	54.0	نسبة %	تحليل البيانات يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار
1	1	34	64	تكرار	5/ وجود كوادرمؤهلة و مدربة في مجال البورصة و إدارة المحافظ الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار
1.0	1.0	34.0	64.0	نسبة %	
1	7	51	41	تكرار	6/ توفر الحاسبات الآلية الحديثة الخاصة بتشغيل و إيصال البيانات و المعلومات تساهم في تحسين الأداء المالي لصناديق الاستثمار
1.0	7.0	51.0	41.0	نسبة %	
-	5	52	43	تكرار	7/ وجود نظام الاتصال المباشر مع سوق الخرطوم
-	5.0	52.0	43.0	نسبة %	للأوراق المالية يوفر معلومات تساعد في تحسين القرارات المتعلقة باختيار الأوراق المالية

المبارات	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق
8/ وجود نظام لتحليل القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يوفر مؤشرات تساعد علي اختيار الأوراق المالية الجيدة	37.0	56.0	7.0	-
9/ إعداد التقارير و القوائم المالية لصناديق الاستثمار بصورة مستمرة و منظمة يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق	39.0	56.0	5.0	-
10/ وجود نظام معلومات محاسبي لصناديق الاستثمار يساهم في تحسين النماذج التحليلية لتقييم أداء هذه الصناديق	36.0	56.0	7.0	1.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2011م

يتضح من الجدول أعلاه الآتي:-

- (1) أن نسبة 54.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق ، وأن نسبة 44.0% يوافقون ، وأن نسبة 2.0% محايدون.
- (2) أن نسبة 37.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار يوفر معلومات تساهم في ترشيد القرارات المتعلقة بالأوراق المالية ، وأن نسبة 60.0% يوافقون ، وأن نسبة 3.0% محايدون.
- (3) أن نسبة 27.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار يساعد علي التنبؤ المستقبلي بالمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية ، وأن نسبة 59.0% يوافقون ، وأن نسبة 12.0% محايدون ، وأن نسبة 1.0% لا يوافقون على العبارة و ان نسبة 1.0 من المبحوثين لم يجابوب علي هذا التساؤل.

- 4) أن نسبة 54.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود كوادرمؤهلة في مجال المحاسبة و تحليل البيانات يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار ، وأن نسبة 45.0% يوافقون ، وأن نسبة 1.0% محايدون.
- 5) أن نسبة 64.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود كوادرمؤهلة و مدرية في مجال البورصة و إدارة المحافظ الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي ، وأن نسبة 34.0% يوافقون ، وأن نسبة 1.0% محايدون ، وأن نسبة 1.0% لا يوافقون على العبارة.
- 6) أن نسبة 41.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن توفر الحاسبات الآلية الحديثة الخاصة بتشغيل و إيصال البيانات و المعلومات تساهم في تحسين الأداء المالي لصناديق الاستثمار ، وأن نسبة 51.0% يوافقون ، وأن نسبة 7.0% محايدون وأن نسبة 1.0% لا يوافقون على العبارة.
- 7) أن نسبة 43.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود نظام الاتصال المباشر مع سوق الخرطوم للأوراق المالية يوفر معلومات تساعد في تحسين القرارات المتعلقة باختيار الأوراق المالية ، وأن نسبة 52.0% يوافقون ، وأن نسبة 5.0% محايدون.
- 8) أن نسبة 37.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود نظام لتحليل القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يوفر مؤشرات تساعد على اختيار الأوراق المالية الجيدة ، وأن نسبة 56.0% يوافقون ، وأن نسبة 7.0% محايدون.
- 9) أن نسبة 39.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن إعداد التقارير و القوائم المالية لصناديق الاستثمار بصورة مستمرة و منظمة يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق ، وأن نسبة 56.0% يوافقون ، وأن نسبة 5.0% محايدون.
- 10) أن نسبة 36.0% من المبحوثين يوافقون بشدة على أن وجود نظام معلومات محاسبي لصناديق الاستثمار يساهم في تحسين النماذج التحليلية لتقييم أداء هذه

الصناديق ، وأن نسبة 56.0% يوافقون، وأن نسبة 7.0% محايدون، وأن نسبة 1.0% لا يوافقون على العبارة.

يستعرض الباحث فيما يلي علاقات فرضية الدراسة

جدول رقم (3): علاقات فرضية الدراسة: (Cross tabs)

م	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	نتيجة العلاقة
1	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات تساهم في ترشيد القرارات المتعلقة بالأوراق المالية	48.900	4	0.0000	توجد علاقة معنوية
2	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و نظام المعلومات المحاسبي يوفر معلومات تساعد علي التنبؤ المستقبلي بالمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية	38.481	6	0.0000	توجد علاقة معنوية
3	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين	67.750	4	0.0000	توجد علاقة معنوية

٣	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	نتيجة العلاقة
	كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و وجود كوادر مؤهلة في مجال المحاسبة و تحليل البيانات يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار				
4	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و وجود كوادر مؤهلة و مدربة في مجال البورصة و إدارة المحافظ الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار	71.740	6	0.0000	توجد علاقة معنوية
5	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و توفر الحاسبات الآلية الحديثة الخاصة بتشغيل و إيصال البيانات و المعلومات تساهم في تحسين الأداء المالي لصناديق الاستثمار	79.195	6	0.0000	توجد علاقة معنوية

م	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوي المعنوية	نتيجة العلاقة
6	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و وجود نظام الاتصال المباشر مع سوق الخرطوم للأوراق المالية يوفر معلومات تساعد في تحسين القرارات المتعلقة باختيار الأوراق المالية	26.095	4	0.0000	توجد علاقة معنوية
7	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و وجود نظام لتحليل القوائم المالية للشركات المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية يوفر مؤشرات تساعد علي اختيار الأوراق المالية الجيدة	17.984	4	0.0010	توجد علاقة معنوية
8	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق و إعداد التقارير و القوائم المالية لصناديق الاستثمار بصورة مستمرة و	54.471	4	0.0000	توجد علاقة معنوية

م	العلاقة	قيمة مربع كاي	درجة الحرية	مستوى المعنوية	نتيجة العلاقة
	منظمة يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق				
9	العلاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق ووجود نظام معلومات محاسبي لصناديق الاستثمار يساهم في تحسين النماذج التحليلية لتقييم أداء هذه الصناديق	43.799	6	0.0000	توجد علاقة معنوية

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبانة، 2011م

من بيانات الجدول بالرقم (3) يستنتج الباحث من ما تضمنه هذا الإحصاء الوصفي وجود مؤشرات بين هذه العلاقات والتي نتجت عنها قيم إحصائية متمثلة في درجة الحرية، مستوى المعنوية وقيمة مربع كاي .

يلاحظ من الجدول رقم (3) أن مستوى المعنوية لجميع عبارات الفرضية هي اقل من (0.05) ، فانها ترفض فرض العدم ويكون الفرض البديل وهو فرض الدراسة صحيح .

بذلك يمكن القول أن هناك دلالة إحصائية بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار وكفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق.

قد كشفت الدراسة التي أجريت بهدف اختبار صحة الفرض انه صحيح وهذا يعني ان الفرضية التي تنص علي أن هناك علاقة بين وجود نظام معلومات محاسبي خاص بصناديق الاستثمار وكفاءة الأداء المالي لهذه الصناديق ثبت صحتها ويمكن

تعميمها علي مجتمع الدراسة .

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

لقد توصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلي عدد من النتائج متمثلة في الآتي:

- (1) أوضحت نتائج الدراسة بأن وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار.
- (2) أظهرت نتائج الدراسة بأن وجود نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية يوفر معلومات تساهم في ترشيد القرارات المرتبطة بالأوراق المالية
- (3) كشفت نتائج الدراسة بأن وجود كوادر مؤهلة ومدربة في مجال المحاسبة وتحليل البيانات يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار.
- (4) أبانت نتائج الدراسة بأن وجود نظام لتحليل القوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية يوفر مؤشرات تساعد علي اختيار الأوراق المالية الجيدة.
- (5) كشفت نتائج الدراسة بأن إعداد التقارير والقوائم المالية لصناديق الاستثمار بصورة مستمرة ومنتظمة يساهم في تحسين كفاءة الأداء المالي لصناديق الاستثمار.

ثانياً: التوصيات

لقد قدم الباحث عدد من التوصيات منها:

- (1) الاهتمام بتوفير نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية ، بهدف توفير المعلومات اللازمة للتنبؤ المستقبلي بالمخاطر المرتبطة بالأوراق المالية.
- (2) الاهتمام بتوفير الكوادر المدربة والمؤهلة في مجال المحاسبة وتحليل البيانات لصناديق الاستثمار.
- (3) الاهتمام بتوفير نظام معلومات محاسبي خاص بالصناديق الاستثمارية ، بهدف توفير المعلومات اللازمة لترشيد القرارات المتعلقة بالأوراق المالية.

- 4) علي إدارة صناديق الاستثمار الاهتمام بإعداد التقارير والقوائم المالية الخاصة بصناديق الاستثمار بصورة مستمرة ومنتظمة حتي يمكن تقييم أداء هذه الصناديق.
- 5) الاهتمام بتوفير نظام للاتصال المباشر مع سوق الخرطوم للأوراق المالية للحصول علي المعلومات اللازمة والمتعلقة بسلوك الورقة المالية.

المراجع والمصادر:

1/ الكتب العربية:

- احمد زكريا زكي عصيمي ، نظم المعلومات المحاسبية (مدخل معاصر)، (الرياض: دار المريخ للنشر ، 2014م).
- خليل محمد حسن الشماع، خضير كاظم محمود، نظرية المنظمة، (عمان: دار المسيرة، 2000م).
- رياض أسعد، الاستثمار في الأوراق المالية، (عمان: الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، 2001م).
- عبد الغفار حنفي، الاستثمار في الأوراق المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2000م).
- — ، رسمية قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2008م).
- عمرو العراقي، سلسلة دليل المستثمر (القاهرة: شركة تريند للاستشارات، 2008م).
- محمد صالح الحناوي، تحليل وتقييم الأسهم والسندات :مدخل الهندسة المالية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 1998م).
- محمد عبد حسين آل فرج الطائي ، رأفت سلامة محمود سلامة ، نظم المعلومات المحاسبية (عمان :دار وائل للنشر والتوزيع ، 2012م)
- منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية (الإسكندرية: منشأة المعارف، 2002م)

- مهدي حسن زويلف، إدارة الأفراد :مدخل كمي، الطبعة الثالثة (عمان: دار مجدلاوي للنشر، 1998م).
- نوال حسين عباس، المؤسسات المالية (الخرطوم: دن، 2003م).
- نضال محمود الرمحي ، زياد عبد الحليم الذبيبة، نظم المعلومات المحاسبية (عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع ، 2014م).

الرسائل الجامعية :

- أمين عثمان أمين سوار الذهب، التقييم المالي لأداء صناديق الاستثمار دراسة حالة بنك الاستثمار المالي، بحث تكميلي ماجستير في المحاسبة والتمويل غير منشور، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2005م.
- عباس عبد الله الحسين محمد، التحليل المالي وأثره في اختبار مشروعات الاستثمار في ظروف عدم التأكد بالتطبيق على سوق الخرطوم للأوراق المالية 1995م - 2000م، رسالة دكتوراه محاسبة غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، 2005م.

3/ الدوريات :

- محمد عبده محمد مصطفى، محددات أداء صناديق الاستثمار المصرية ذات النهاية المفتوحة :دراسات تطبيقية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2000م.
- محمد نجيب زكي حمد، تصميم إطار مقترح لنظام المعلومات المحاسبية لزيادة كفاءة وفاعلية صناديق الاستثمار، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الاول، 1995م.

4/ التقارير:

- بنك الاستثمار المالي ، مقدمة تعريفية عن اهداف ونشاط البنك ، 2001م.
- بنك الاستثمار المالي ، التقرير السنوي ، 2008م ، 2009م.

أثر نظم المعلومات الإدارية علي إتخاذ القرارات (دراسة تطبيقية على معتمدية اللاجئين السودانية)

إعداد : د. إبراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب

كليات بريدة الأهلية – المملكة العربية السعودية

Abstract:

The study aims at investigating the impact of managerial information systems on descision taking. The problem of the study is investigating the impact of the managerial information systems on descision making. The significance of the study stems from its modernity as one of the advanced issues in descision making and managerial operations aspects which mainly depend on the computer and the internet. The main hypothesis is that ther is a positive statistically significant relationship between the managerial information systems and desscision taking in the Sudanese Refugees Corporation in Sudan. The researcher used the descriptive qualitative methodology and used the questionnaires as data collection. Questionnaire was designed and distributed for a selected sample composed of 70 employees in the Sudanese Corporation for Refugees in Sudan.

The study revealed the following results: Firstly, there's a slight positive correlation between information systems (technology and networks), as an independent variable, and descision taking, as a dependent variable, at a value of 0.11. Secondly, ther's a mild positive correlation between information systems (data and information), as an independent variable, and descision taking, as a dependent variable, at a value (54%) Finally, it is revealed that there's a slight positive correlation between human resources, as an independent variable, and descision taking, as a dependent variable at a value 0.38.

The study recommends adopting the latest and modern technological applications in the field of information sytems. It also recommends following up the taken descisions constantly through a specialized administration, authorized for doing follow up.

مستخلص:

هدفت الدراسة لمعرفة أثر نظم المعلومات الإدارية على إتخاذ القرارات ، وتمثلت مشكلة الدراسة في دراسة أثر نظم المعلومات الإدارية على إتخاذ القرارات ، وتجيى أهمية الدراسة بإعتبارها أحد الموضوعات المتقدمة في مجالات العمليات الإدارية وإتخاذ القرارات ، وتعتمد علي الحاسب الآلي والانترنت بصورة أساسية لذلك ثمة ضرورة ملحة يفرضها التطور التقني علي المؤسسات في عالم اليوم ، تمثلت فرضية الدراسة في أن هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية وإتخاذ القرارات على معتمدية اللاجئيين السودانية ، وأتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، واعتمدت الدراسة على الاستبانة في جمع المعلومات والتي قام بتوزيعها على عينة عمدية مؤلفة من (70) فرد بمعتمدية اللاجئيين وتوصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج أهمها : وجود ارتباط طردي ضعيف بين النظم (التكنولوجيا والشبكات) كمتغير مستقل والقرارات كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.11). وأيضاً أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي متوسط بين نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) كمتغير مستقل والقرارات كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (54%). وأخيراً أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين الموارد البشرية كمتغير مستقل والقرارات كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.38)، وكذلك توصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها: ضرورة استجلاب آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطبيقات في مجال نظم المعلومات ، وضرورة متابعة القرارات المتخذة بصفة ثابتة من خلال إدارة مختصة موكل لها مهمة المتابعة.

المقدمة:

لقد غيرت الثورة الرقمية المتمثلة في المعلومات والاتصالات التي شهدها العالم الكثير من المفاهيم الإدارية فنجد أن معظم الدول المتقدمة تقنياً أصبحت تعتمد اعتماداً أساسياً في عملها على نظم المعلومات الإدارية وإدخال هذه التقنية في معظم الأجهزة

الحكومية والخاصة، (عصام الدين محمد، 2005م) وعلى الأخص في الأجهزة الإدارية التي تقوم بتقديم الخدمات العامة للمواطنين، ومعظم تلك الأجهزة لها اتصال مباشر من خلال شبكات الحاسب، ولقد أدركت مختلف بلدان العالم الثالث بما فيها الدول العربية أهمية نظم المعلومات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات (مدني عبد القادر علاقي، 2015م)، ودخلت الكثير منها بدرجات متفاوتة هذا المجال لكي تشارك في مجال الاستفادة العلمية والعملية، وتواجه حالياً معظم الأجهزة الإدارية الحكومية في المدن الولائية ضغوطاً ملحة لمواجهة التحديات المتعلقة بهذا التغير التقني، حيث اتضحت التأثيرات التي يمكن أن تحدثها أنظمة المعلومات الحديثة في اتخاذ القرارات جميع ميادين التنمية وأصبح من غير الممكن التفكير بالتنمية في أي مجال اجتماعي أو اقتصادي دون الاهتمام بالقضايا المتصلة بأنظمة المعلومات ومواردها، تساهم نظم المعلومات الإدارية في تمكين منظمات الأعمال من تحقيق ميزة تنافسية وتعتبر تكنولوجيا المعلومات من أهم الأدوات التي يستخدمها المديرون لإدارة عمليات المنظمة المختلفة التي منها اتخاذ القرارات (سعد غالب، 2008م) وتضم التكنولوجيا حزمة متنوعة من المكونات منها الأجهزة المادية ومكوناتها من مدخلات وعمليات ومخرجات نظام المعلومات والاتصالات التي تستخدم لنقل البيانات من خلال شبكة الحاسوب، وأصبحت نظم المعلومات مساندة في عملية اتخاذ القرارات وتدعيم موقف المؤسسة بين فرق العمل المختلفة، تزايدت مساهمة نظم المعلومات المستندة على الانترنت في تحقيق نجاح المؤسسات التي تعمل في ظل منافسة عالمية تتميز بالسرعة والتغيير وعدم التأكد (منال محمد الكردي، 2010م)، وبالتالي فإن تهيئة المعلومات التي تساعد المدراء ومتخذي القرارات على اتخاذ قراراتهم بشكل أدق وأفضل من اتخاذها بدون هذه المعلومات أو الاعتماد على معلومات تمت معالجتها يدوياً رغم أن كل النظم لا توفر المعلومات المطلوبة، لذلك تم تصميم نظم دعم القرارات التي تساهم في اتخاذ القرارات بصورة سليمة.

مشكلة الدراسة :

نظراً لتشعب الأزمات وتعددتها في السودان ودول الجوار و اتساع آثارها أبرزت الحاجة إلي نظم معلومات إدارية ذات خصائص معينة من خلال الاستفادة من التطور التكنولوجي لاتخاذ القرارات المناسبة لاحتواء الأزمات والحد من الخسائر المادية، وتمثلت مشكلة الدراسة في دراسة أثر نظم المعلومات الإدارية على إتخاذ القرارات وتحاول الدراسة تقديم حلول تمكن إتخاذ القرارات بصورة سليمة ، بناءً علي ذلك وضع الباحث التساؤل التالي:

أ) ما هي العلاقة الإرتباطية بين نظم المعلومات الإدارية وإتخاذ القرارات بمعتمدية اللاجئين السودانية ؟

ب) هل اعتمدت معتمدية اللاجئين السودانية علي نظم معلومات إدارية في قراراتها السابقة ؟..

ج) ما هو حجم التأثير المتوقع لنظم المعلومات الإدارية بمعتمدية اللاجئين السودانية ؟

الأهمية النظرية للدراسة :

تتركز الأهمية النظرية في كونها تتعلق أحد المواضيع الإدارية الحديثة والمرتبطة بالتكنولوجيا إذ تعتبر نظم المعلومات الإدارية إضافة جديدة لتعميق أهمية المعلومات ، وتجيئ أهمية الدراسة في الوقت الذي تعيش فيه مختلف المنظمات علي المستوي العالمي إلي حد ما تحولاً نحو الاعتماد علي نظم المعلومات الإدارية لاتخاذ القرارات في مختلف المجالات، تسهيل عملية مشاركة المعلومات وتبادلها بين المستويات الإدارية عبر الشبكات داخل المنظمة وعلى الصعيد العالمي ، وإثراء المكتبة حيث لاحظ الباحث ندرة في دراسات عن نظم المعلومات الإدارية حسب حدود علم الباحث

الأهمية التطبيقية للدراسة :

تساعد متخذي القرار بالمعتمدية في تقليل الخسائر في حالة عدم التأكد من المعلومات ، وتأتي الأهمية التطبيقية أيضاً من مواكبة التطبيقات التكنولوجية في

مجال نظم المعلومات الإدارية ، توفير المعلومات للإدارة وتهيئتها في الوقت المناسب لمساعدتها وتحفيزها على اتخاذ القرار الفعال والصحيح ، إنجاز العمليات الإدارية بسرعة عالية وكفاءة وفعالية ، بالاعتماد على أقل عدد ممكن من الأيدي العاملة ، التخلص من الفساد الإداري والقضاء عليه تماماً من خلال الاعتماد على الحاسوب بإنجاز المهمات.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة مدى أثر نظم المعلومات الإدارية علي إتخاذ القرارات بالتطبيق علي معتمدية اللاجئين السودانية وذلك من وجهة نظر المبحوثين ، وكذلك معرفة مدى توجه المبحوثين نحو نظم المعلومات بشكل عام ، كما تهدف الدراسة إلى معرفة الأسباب التي تؤدي إلي إتخاذ القرار الصحيح حتى تتمكن من القيام بدورها علي مستوي المعتمدية ، والتعريف بمفهوم ومكونات نظم المعلومات الإدارية ، ومعرفة أثر نظم المعلومات الإدارية علي إتخاذ القرارات.

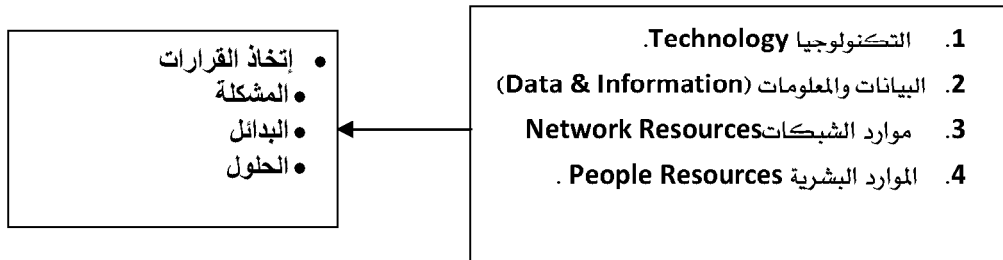
فرضية الدراسة:

تحاول الدراسة اختبار الفرضية التالية:

توجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات الإدارية (التكنولوجيا والشبكات ، البيانات والمعلومات ، الموارد البشرية) و (إتخاذ القرارات) نموذج الدراسة المبدئي

المتغير التابع

المتغير المستقل



المصدر: إعداد الباحث، (2016م).

منهج الدراسة :

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتضمن مسحاً مكتيباً وذلك بالرجوع إلى المراجع والمصادر الجاهزة لبناء الإطار النظري للبحث. وكذلك الاستطلاع الميداني لجمع البيانات بواسطة أداة الدراسة وتحليلها إحصائياً للإجابة على الأسئلة واختبار صحة الفرضيات.

أدوات ووسائل جمع البيانات :

أ. البيانات الأولية : تم الحصول عليها من خلال الاستبانات التي وزعت على عينة عشوائية من العاملين بالمؤسسات الحكومية بولاية الخرطوم
 أ - البيانات الثانوية: تم الحصول عليها من الكتب والمراجع والدوريات والرسائل الجامعية ذات الصلة.

هيكل الدراسة :

لخدمة أهداف الدراسة فقد تم تقسيمها إلى الآتي:

أ - الإطار النظري للدراسة.

ب- الدراسة الميدانية.

المصطلحات المستخدمة في الدراسة :

(1) نظم المعلومات :مجموعة منظمة من الأفراد والمعدات والبرامج والشبكات والاتصالات والبيانات والتي تقوم بتشغيل وتجميع وتخزين وتوزيع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات والتنسيق والرقابة داخل المنظمة.

(2) موارد الشبكات: هي تلك تشمل وسائط الاتصالات ومشغل الاتصالات وبرامج الاتصال بالشبكات والرقابة عليها

(3) الموارد البشرية : هم الأفراد الذين يستخدمون النظام بطريقة مباشرة ومنهم المهندسين والمديرين وغيرهم

الدراسات السابقة :

1. دراسة فادن غالية ، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إتخاذ القرارات الإستراتيجية دراسة حالة مطاحن الزبيان (القنطرة) بسكرة ، الجزائر ، جامعة محمد ضيفر ، رسالة ماجستير منشورة ، 2015م

هدفت الدراسة إلى التعرف على أساليب وآليات لزيادة فعالية وكفاءة القرارات الإستراتيجية على المدى القصير وعلى المدى الطويل من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وتفسير علاقتها بعملية إتخاذ القرارات الإستراتيجية ، وأهم نتائج الدراسة أكدت حوجة المؤسسة لتكنولوجيا حديثة لتسير إلى الأحسن لتتخذ القرار السليم في الوقت مناسب ويعتبر من المستلزمات الضرورية لمواجهة التحديات التي تصادف المؤسسات الخاصة وأيضاً إن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال ليست كاملة بالمؤسسة ، وسهولة استخدام تكنولوجيا المعلومات أدى إلى تحقيق جملة من الأهداف لضمان بقاء المؤسسة في السوق لفترة أطول وتحقيق الأرباح ، وجاءت توصيات الدراسة يجب على المسؤولين في المؤسسة أن يقوموا بتشخيص المحيط بهم والأدوات التكنولوجية التي تتوافق مع إستراتيجية المؤسسة ، وأيضاً إنشاء قسم خاص بالإعلام الآلي ضمن الهيكل التنظيمي مع تحديد المختصين في هذا المجال .

2. دراسة مرغني بلقاسم ، نظام المعلومات ودوره في إتخاذ القرار ، دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير ، منشورة ، 2014م

هدفت الدراسة إلى محاولة تبين مدى أهمية نظام المعلومات وتوضيح أنواعه وخصائصه وإيجابياته، وأيضاً محاولة التعرف على عملية إتخاذ القرار وأنواعها والمحددات التي من خلالها تتم هذه العملية ، وإبراز المشاكل والمعوقات التي تعيق هذه العملية ومحاولة دراسة وتحليل استعمال نظام المعلومات في مؤسسة اتصالات الجزائر ودوره في عملية إتخاذ القرار، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها يستخدم

نظام المعلومات لتسهيل العمليات الإدارية بأقل تكلفة ، وأيضاً يتم تجميع الاستراتيجيات وإتخاذ القرار في مجملها والرفع من مستوى القرارات المحققة لأهداف المؤسسة على المدى الطويل ، وأصبح الإهتمام بنظام المعلومات ضرورة ملحة وذلك نظراً للدور الذي تلعبه في جودة عملية إتخاذ القرار في المؤسسات المعاصرة ، وأهم توصيات الدراسة التوعية على مسئولية المؤسسة محل الدراسة وإعطاء أهمية لتوعية عمال هذه المؤسسة ، وذلك من أجل الوعي بأهمية استخدام نظام المعلومات وتبيان مزاياه في تحسين ظروف عمل المؤسسة ككل، توسيع نطاق أستخدم نظام المعلومات في المؤسسة لتشمل جميع فروعها وأقسامها من أجل زيادة فعاليتها والحصول على النتائج المرجوة.

3. دراسة مبارك بن محمد العماج ، دور نظم المعلومات الإدارية في إتخاذ القرارات الإدارية في أثناء الأزمات بالمديرية العامة لحرس الحدود ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، 2011م

هدفت الدراسة التعرف على نظم المعلومات الإدارية في إتخاذ القرارات أثناء الأزمات في المديرية العامة لحرس الحدود ، وأيضاً التعرف على الأزمات التي تواجه المديرية العامة لحرس الحدود ، وأيضاً التعرف على الاحتياجات المعلوماتية لإدارة الأزمات التي تواجه حرس الحدود ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن هناك أزمات تواجه المديرية العامة لحرس الحدود ، وأيضاً هنالك معوقات تحد من دور نظم المعلومات الإدارية في إتخاذ القرار أثناء الأزمات ، وجاءت أهم توصيات الدراسة العمل على تفعيل وتحسين مستوى التخطيط والتنسيق والرقابة على الأنشطة المتعلقة باستخدام التقنية بالمديرية العامة لحرس الحدود، ووضع الحوافز التشجيعية المادية منها والمعنوية والتي تشجع العاملين بالمديرية العامة لحرس الحدود على المساهمة بشكل فعال في استخدام نظم المعلومات .

4. التعقيب على الدراسات السابقة :

ركزت الدراسات السابقة علي دور المعلومات في اتخاذ القرارات بصورة غير مفصلة في جانب معين في مؤسسات متعددة وفي عموميات العمل الإداري دون الغوص في تفاصيل نظم المعلومات الإدارية مثل للتخطيط والمتابعة وتقييم الأداء ومحاولة التحسين والتطوير المستمر لصالح زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة لدى الإنسان بهدف تحقيق وتهيئة الظروف للتنمية باستخدام الأنظمة الحديثة حتى يتثني إتخاذ قرار إداري يخدم أهداف ومجالات المؤسسة ، لذلك أسهمت الدراسة الحالية في توضيح وأهمية استخدام نظم المعلومات الإدارية ودورها في الوصول إلي قرار سليم بمخاطر أقل واختصار للوقت وعدم تبديد الزمن في الاجتماعات والمداولات .

مفهوم نظم المعلومات الإدارية :

يشهد العالم تطوراً سريعاً على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والتكنولوجي ، ونتيجة لعمق التطور وسرعته في مجال تكنولوجيا المعلومات دخل العالم عصر مجتمع المعلومات ، وفي الوقت الراهن و في ظل التنافس الدولي الحاد أصبحت المعلومات و المعلوماتية المادة الأولية لأي نشاط إنساني ، (جلال إبراهيم ، 2003م) ويشار إلى نظام المعلومات الإدارية (MIS) بشكل عام إلى الاستخدام التكنولوجي في مساعدة الإدارة علي انجاز أهدافها من خلال نظم وبرمجيات مصممة لتتمكن من تشغيل العمليات الإدارية ، وتتضمن نظم المعلومات الإدارية الأفراد والأماكن والأحداث والبيئة المؤثرة فيها وتشير البيانات إلى ملاحظات وخصائص بخصوص ظاهرة مادية ملموسة ومعاملات وأحداث تنظيمية، ويعني ذلك أن البيانات تعبر عن مقاييس موضوعية لخصائص وحدات وقد تكون أفراد أو مواد خام أو عمليات تبادل ، أما المعلومات فهي تعبر عن بيانات تم تشغيلها ووضعها في سياق له معنى وفائدة بالنسبة لمستخدم معين ، لذلك فإن المعلومات (علا السامي ، 2012م) تحمل قيمة مضافة فوق البيانات نتيجة لعملية التحويل أو التشغيل التي تمت عليها ورغم أن نظم

المعلومات الإدارية تعتمد على عملها في استخدام تكنولوجيا الحاسب الآلي في تحويل البيانات إلى معلومات إلا أن نظام المعلومات أكثر بكثير من مجرد حاسب آلي أو برنامج تشغيل.

مكانة ودور نظم المعلومات في المؤسسة :

إن ظهور أول نظام للمعلومات في المؤسسة كان في القرن الخامس عشر بابتكار النظام المحاسبي الذي بقي لسنوات عديدة ويمثل النظام الرسمي الوحيد للمعلومات ، ثم تطور النظام ليشمل مجالات أخرى في الإدارة مع ظهور واستخدام النماذج الرياضية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات (أسمهان ماجد الطاهر، 2013م) ، وتجدر بنا الإشارة إلى أن نظام المعلومات في المؤسسة يظهر بين نظام القيادة والتنفيذ ، النظام التنفيذي يقوم بتحويل المدخلات إلى مخرجات بغرض تحقيق الأهداف المسطرة ، ويقوم نظام القيادة بمراقبة و تعديل ما ينجز من طرف النظام التنفيذي ، أما دور نظام المعلومات فيتمثل في التنسيق بين النظامين : القيادة والتنفيذ.

النظام :

مجموعة من المكونات المرتبطة والتي تعمل معاً نحو تحقيق هدف واحد عن طريق قبول مدخلات من البيئة وإجراء عمليات تحويلية عليها لتحويلها إلى مخرجات وهو نظام ديناميكي يعتمد على الوظائف التالية : (عامر إبراهيم وآخرون ، 2013م)

(أ) الإدخال : يعني تجميع العناصر اللازمة لتشغيل النظام مثلاً لابد من تجميع المواد الخام و الأفراد قبل أن يتم التشغيل

(ب) التشغيل : تحويل المدخلات إلى مخرجات مثل إجراء عمليات حسابية على البيانات

(ج) المخرجات : ينطوي على نقل المخرجات الناتجة من عملية التحويل إلى مقرها النهائي مثل توزيع التقارير على المستخدمين

(د) التغذية المرتدة : تمثل معلومات حول أداء النظام مثل صدور معلومات حول أداء رجال البيع لمدير المبيعات

هـ) الرقابة : تمثل عمليات المتابعة وتقييم المعلومات المرتدة لتحديد الانحرافات عن النظام.

خصائص نظم المعلومات الإدارية :

هنالك مجموعة من الخصائص تميز نظم المعلومات الإدارية وتطبيقها في المنظمة يعطي المنظمة خطوة للأمام ومن هذه الخصائص الآتي : (المنتدى العربي للموارد البشرية ، hrdiscussion.com)

1. نظم المعلومات الإدارية وسيلة لتحقيق الاتصال المتبادل من خلال التزويد باتصالات سريعة ودقيقة وقليلة التكاليف مابين مستويات ووظائف المنظمة لتسهيل انسياب المعلومات داخل المنظمة نفسها ومع محيطها الخارجي.
2. تتميز معالجاتها بإنجاز المهام بدقة كبيرة والأداء بسرعة عالية وبمعالجة كمية ورقمية وحسابات عديدة معقدة وضخمة.
3. تتميز بالقدرة الفائقة على تخزين ومعالجة كم هائل من المعلومات وبمساحة قليلة وبطريقة يمكن الوصول إليها بسهولة ودقة ومن مناطق بعيدة جدا بتكاليف قليلة.
4. سهولة التطبيق والاستخدام من قبل المستفيد دون الحاجة إلى خبرة أو تدريب كبير.
5. تعد نظم المعلومات الإدارية الجزء الحساس والمركز العصبي للتنظيم كاملا.
6. نظم المعلومات الإدارية عبارة عن نظم اجتماعية تهدف إلى تنظيم المعلومات للمجتمع المحيط بها وربطه مع المجتمع الخارجي من خلال وسائل الاتصال المتقدمة والإنترنت.
7. نظم المعلومات الإدارية هي نظم إنسانية أي أنها من صنع الإنسان وقابلة للتطوير من قبل الإنسان.

8. نظم المعلومات الإدارية نظم عملية تجريبية أي قابلة للتطبيق والتأكد من نتائجها ونظم مفاهيمية أي تستند إلى مفاهيم أساسية.

أسباب التسارع في التوجه نحو التكنولوجيا :

هنالك عدد من الاعتبارات المعاصرة تساهم في تعزيز الأسباب في أهميتها : (عامر إبراهيم ، 2013م)

(أ) تطورات الإنترنت المتلاحقة وتفاعلاتها التكنولوجية هنالك إدارة أعمال إلكترونية وحكومة إلكترونية وتغيرات متسارعة في الأسواق وفي تركيبها فهناك منصات وقواعد مشتركة من الأجهزة والبرمجيات والصناعات الإلكترونية الاستهلاكية والاتصالات السلكية واللاسلكية

(ب) ظهور وتطور اقتصاد المعرفة تمثل في ظهور اقتصاديات أساسها المعلومات والمعرفة وظهور منتجات وخدمات جديدة

(ج) النمو في الاقتصاد المرتبط عالمياً والذي يرجع مجازاً للعمولة فهناك إدارة وسيطرة لمواقع الأسواق العالمية الإلكترونية

(د) التحولات في مشاريع الأعمال والتكنولوجيا ذات الصلة بها قد جعلت بالإمكان القيام بالأعمال عبر حدود الشركة بنفس الكفاءة تقريباً في قيامها داخل الشركة.

(هـ) ظهور ما يسمى بالشركة الرقمية يتم الانجاز الأعمال الرئيسية من خلال الشبكات الحاسوبية المستخدمة في كل المنظمة أو عدة منظمات وعن طريق التمكين الرقمي والتكيف الإلكتروني بحيث يتم الإنتاج بعمليات غير مسبقة

أنظمة المعلومات الإدارية واتخاذ القرارات :

حينما نتحدث عن فوائد نظام المعلومات نعني بذلك حاجة المنظمة الفعلية إليه، يتم النظر لنظم المعلومات الإدارية على أنها عبارة عن عدة أجزاء متكاملة ومتداخلة تتفاعل بعضها مع بعض لتحقيق هدف معين ، ويوفر نظام المعلومات الإدارية المعلومات اللازمة

لصانع أو متخذ القرار بالحصول على هذه المعلومات من النظم الرسمية أو غير الرسمية، (عماد الدين محمد ، 2014م) وذلك بتحويل البيانات بعد معالجتها إلى معلومات ، وقد أصبحت نظم المعلومات الإدارية من أنجح الوسائل التي تستخدمها المنظمة وتجاوب بها تحديات العصر ، وتوضح المقياس الحقيقي للتقدم أو التخلف ، يعني ذلك معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات تساعد القائد أو المدير على ترشيد القرارات ،ويمكن أن يفيد نظم المعلومات الإدارية في تقديم المعلومات التي نحتاجها من مختلف الإدارات في المنظمة لممارسة العمليات الإدارية، وفي ضوء هذه المعلومات يمكن ممارسة التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة على الأداء بكفاءة وفاعلية، إضافة إلى تحديد وتوضيح قنوات الاتصال أفقياً وعمودياً بين الوحدات الإدارية في العمل (James L Mskennedy & peter ، 2005م)، وتسهيل عملية استرجاع المعلومات وتقييم النشاطات من خلال المؤشرات أو المعايير التي يفرزها النظام لأغراض قياس كفاءة الأداء وتقييم النتائج واتخاذ قرارات أكثر فاعلية، ويسهل على تقدير احتياجات المستقبل ويهيئ للاحتمالات التغيير المتوقعة في بيئة العمل ويكون بوسع الإدارة أن تحدد مسبقاً الإجراءات اللازمة لأي تغيير محتمل.

مفهوم القرار:

من المفيد التمييز بين القرار وعملية صنع القرار فالقرار (Decision) (سلوك أو تصرف واعٍ بين عدة بدائل أو أنه اختيار واعٍ بين بديلين فأكثر تم تحليلها ، يتبعه فعل أو إجراء لتنفيذ هذا الاختيار ، أما عملية صنع القرار فتتضمن سلسلة من الخطوات المترابطة المؤدية إلى قرار وتنفيذ هذا القرار ومتابعته ، ويقول هاريسون (Harrison) إن القرار مرحلة في عملية مستمرة لتقييم البدائل من أجل هدف معين (حسين حريم ، 2014 م) ، بينما يرى آخرون أن عملية اتخاذ القرار متطابقة مع عملية حل المشكلات ، باعتبار أن المشكلات في حقيقة الأمر ليست سوى مواقف تتطلب قرارات حول حلول لهذه المشكلات ، والحقيقة أن عملية اتخاذ القرار تتطلب

استخدام الكثير من مهارات التفكير العليا مثل: التحليل ، والتقويم ، والاستقراء ، والاستنباط ، وبالتالي فقد يكون من الأنسب تصنيفها ضمن عمليات التفكير المركبة مثلها مثل التفكير الناقد والتفكير الإبداعي (موسى نجيب موسى ،) www.alukah.net ، وحل المشكلات صنّفه بعض الباحثين عملية اتخاذ القرار ضمن استراتيجيات التفكير التي تضم حل المشكلات وتكوين المفاهيم بالإضافة إلى عملية اتخاذ القرار ، ويتعاملون مع كل منها بصورة مستقلة لأنها تتضمن خطوات وعمليات متميزة عن بعضها البعض.

أهمية نظم مساندة القرارات :

ظهرت نظم مساندة القرارات بسبب الحاجة الموضوعية للإدارات لوجود تقنيات وأدوات لدعم اتخاذ القرارات المعقدة التي تخضع لظروف المخاطرة وعدم التأكد ، إذ لم يعد كافياً إدارة موارد نظم المعلومات المحوسبة لتزويد المديرين بالمعلومات الضرورية لأداء وظائفهم أو لدعم أنشطة المنظمة على الرغم من القيمة الاقتصادية المهمة لهذه المعلومات باعتبارها مورداً أساسياً من موارد المنظمة الحديثة ، وإنما لابد من استخدام هذه النظم في تحسين الجودة الشاملة للعملية الإدارية وتعزيز كفاءة وفعالية القرارات الإستراتيجية والتكتيكية للمنظمة ، (سعيد غالب ياسين ، 2010م) ، وعندما يتخذ المدير وظيفته القيادية فإنه يتخذ مجموعة من القرارات سواء عند توجيه مرؤوسيه وتنسيق جهودهم أو استشارة دوافعهم وتحفيزهم على الأداء الجيد أو حل مشكلاتهم ، وعندما تؤدي الإدارة وظيفة الرقابة فإنها أيضاً تتخذ قرارات بشأن تحديد المعايير الملائمة لقياس نتائج الأعمال والتعديلات التي سوف تجريها على الخطة ، والعمل على تصحيح الأخطاء إن وجدت وتجري عملية اتخاذ القرارات في دورة مستمرة مع استمرار العملية الإدارية نفسها.

العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار:

هنالك مجموعة من العوامل التي تؤثر على اتخاذ القرار (sarra.wordpress.com)

1. القيم والمعتقدات: للقيم والمعتقدات تأثير كبير في اتخاذ القرار ودون ذلك يتعارض مع حقائق وطبيعة النفس البشرية وتفاعلها في الحياة.

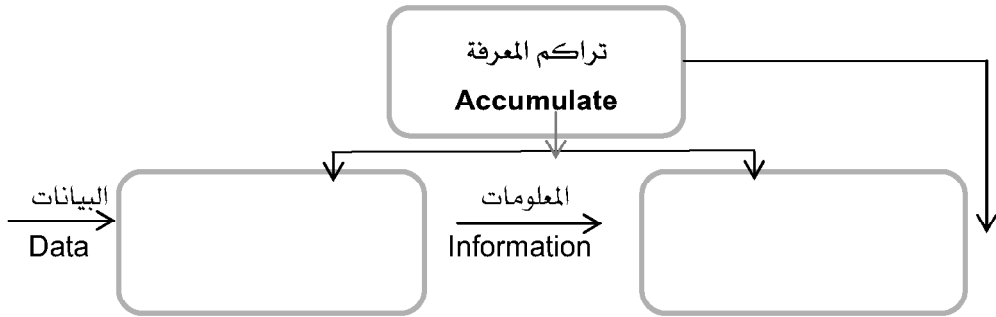
2. المؤثرات الشخصية: لكل فرد شخصيته التي ترتبط بالأفكار والمعتقدات التي يحملها والتي تؤثر على القرار الذي سيتخذه، وبالتالي يكون القرار متطابقا مع تلك الأفكار والتوجهات الشخصية للفرد

3. الميول والطموحات: لطموحات الفرد وميوله دور مهم في اتخاذ القرار لذلك يتخذ الفرد القرار النابع من ميوله وطموحاته دون النظر إلى النتائج المادية أو الحسابات الموضوعية المترتبة على ذلك.

4. العوامل النفسية: تؤثر العوامل النفسية على اتخاذ القرار وصوابيته ، فإزالة التوتر النفسي والاضطراب والحيرة والتردد لها تأثير كبير في إنجاز العمل وتحقيق الأهداف والطموحات والآمال التي يسعى إليها الفرد.

شكل رقم (1/1) يوضح تراكم المعرفة في سياق ارتباط القرارات بالمعلومات والبيانات :

يعتبر تراكم المعرفة رصيد الهائل من المعارف والعلوم والمعلومات التي اكتسبها الإنسان خلال مسيرته الطويلة بحواسه وفكره وعقله ، ويستفيد من المعرفة بفرز البيانات المتوفرة والمتاحة لتكوين معلومات صادقة بدرجة كبيرة لتترجم في قرارات وأفعال تخدم أهداف المؤسسة وتقل فيها الآثار السلبية ونسبة المخاطرة الشكل (1/1) أدناه يوضح تراكم المعرفة



Source: Alter Steve, "Information systems : A Management Perspective",
(Reading : Addison –wesely, 3th ed, 1999) ,p. 49.

معتمدية اللاجئين السودانية :

مجتمع وعينة الدراسة :

تمّ اختيار مفردات هذه العينة باستخدام الطريقة العمدية وهي عينة جزء من المجتمع الدراسة وعددها (70) مفردة من بين العاملين بمعتمدية اللاجئين السودانية بطريقة العينة العشوائية البسيطة للحصول على بيانات الدراسة والتي يمكن تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة، وتم اختيار مفرداتها قصدياً أو عمدياً دون غيرها من المفردات لتمتعها بصفات أو خصائص محددة مع مراعاة تمثيلها لجميع المستويات الإدارية والمجالات الوظيفية بمعتمدية اللاجئين السودانية وبقدر يتناسب مع متغيرات الدراسة. وتم توزيع الاستبيان على أن يشمل التوزيع جميع المستويات الموضحة في مجتمع الدراسة.

أسلوب جمع بيانات الدراسة :

اعتمد الدارس على أسلوب الاستبانة للحصول على بيانات الدراسة وذلك بعد تحكيمها من قبل محكمين مختصين في هذا المجال. تم توزيع عدد (70) استبانة على العاملين في معتمدية اللاجئين السودانية. تمكن الباحث من استلام عدد (70) استبانة بنسبة (100%) صالحة جميعها للتحليل بنسبة (100%) استبانة وهي نسبة تعتبر ممتازة

في البحوث التي تعتمد علي قوائم الأسئلة أو الاستبانات وتعكس مدى استجابة الباحثين ومدى وضوح عبارات الإستبانة المستخدمة في جمع بيانات الدراسة الميدانية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تستخدم هذه الدراسة عدد من الأساليب الإحصائية منها:

أ - أساليب الإحصاء الوصفي:

تستخدم (التكرارات — النسب المئوية — الوسط الحسابي — الانحراف المعياري) لمعرفة تكرارات بنود متغيرات الدراسة لوصف المعلومات العامة للعينة لغرض وصف عينة الدراسة.

ب- أساليب الإحصاء التحليلي:

تستخدم أساليب الإحصاء التحليلي في هذه الدراسة لقياس اعتمادية الأداة وجودة توفيق المتغيرات ونموذج الدراسة واختبار الفرضيات حيث يستخدم:

معامل الارتباط لكرونيباخ ألفا:

يستخدم لقياس اعتمادية الأداة المستخدمة في الدراسة، وقد بلغ 63٪.

الانحدار البسيط:

يستخدم لاختبار العلاقة بين متغيرين.

برنامج SPSS:

يستخدم برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) رقم (16) لتطبيق الأساليب الإحصائية المذكورة على بيانات الدراسة الميدانية.

تحليل البيانات الشخصية :

جدول رقم (1) يوضح العمر

العمر	العدد	النسبة %
20 وأقل من 30	22	31.4
30 وأقل من 40	20	28.6
40 فأكثر	28	40.0
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
 من الجدول أعلاه نجد أن 31.4% من أفراد عينة الدراسة أعمارهم 20 وأقل من 30 سنة و 28.6% أعمارهم 30 وأقل من 40 سنة و 40% أعمارهم 40 سنة فأكثر.

جدول رقم (2) يوضح المسمى الوظيفي

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة %
مدير قسم	11	15.7
إداري	9	12.9
مدخل بيانات	3	4.3
موظف	47	67.1
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
 من الجدول أعلاه نجد أن 15.7% من أفراد عينة الدراسة مسماهم الوظيفي مدير قسم و 12.9% إداري و 4.3% مدخل بيانات و 67.1% موظف.

جدول رقم (3) يوضح النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	23	32.9
أنثى	47	67.1
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
من الجدول أعلاه نجد أن 32.9% من أفراد عينة الدراسة ذكور و 67.1% إناث.

جدول رقم (4) يوضح المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
ثانوي	14	20.0
بكالوريوس	31	44.3
دبلوم عالي	10	14.3
ماجستير	15	21.4
دكتوراه	0	0
المجموع	70	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
من الجدول أعلاه نجد أن 20% من أفراد عينة الدراسة مؤهلهم العلمي ثانوي و 44.3% بكالوريوس و 14.3% دبلوم عالي و 21.4% ماجستير .

جدول رقم (5) يوضح التخصيص

النسبة %	العدد	التخصص
22.9	16	إدارة
2.9	2	حاسوب
2.9	2	تقنية معلومات
71.4	50	أخرى
100.0	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
من الجدول أعلاه نجد أن 22.9% من أفراد عينة الدراسة تخصصهم إدارة و2.9% حاسوب و2.9% تقنية معلومات و71.4% أخرى.

جدول رقم (6) يوضح الحالة الاجتماعية

النسبة %	العدد	الحالة الاجتماعية
52.9	37	متزوج- متزوجة
42.9	30	أعزب
2.9	2	أرمل- أرملة
1.4	1	مطلق- مطلقة
100.0	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
من الجدول أعلاه نجد أن 52.9% من أفراد عينة الدراسة متزوج / متزوجة و42.9% أعزب و2.9% أرمل / أرملة و1.4% مطلق / مطلقة .

جدول رقم (7) يوضح سنوات الخبرة في الوزارة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة بالمؤسسة
44.3	31	أقل من خمس سنوات
55.7	39	خمس سنة فأكثر
100.0	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
 من الجدول أعلاه نجد أن 44.3% من أفراد عينة الدراسة سنوات خبرتهم بالوزارة أقل من خمس سنوات و 55.7% سنوات خبرتهم 5 سنة فأكثر.

جدول رقم (8) يوضح عدد الدورات التدريبية التي حضرتها في مجال الحاسب

النسبة %	العدد	عدد الدورات التدريبية
47.1	33	أقل من 3 دورات
44.3	31	3 دورات فأكثر
8.6	6	لا يوجد
100.0	70	المجموع

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م
 من الجدول أعلاه نجد أن 47.1% من أفراد عينة الدراسة عدد الدورات التدريبية التي تلقوها أقل من 3 دورات و 44.3% أكثر من 4 دورات و 8.6% لم يتلقوا أي دورات تدريبية.

تحليل البيانات الأساسية :

جدول رقم (9): المحور الأول النظم (التكنولوجيا والشبكات)

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارة
70	1	3	8	32	26	العدد
100.0	1.4	4.3	11.4	45.7	37.1	النسبة %
70	0	7	7	34	22	العدد
100.0	0	10.0	10.0	48.6	31.4	النسبة %
70	4	25	8	18	15	العدد
100.0	5.7	35.7	11.4	25.7	21.4	النسبة %
70	4	6	5	40	15	العدد
100.0	5.7	8.6	7.1	57.1	21.4	النسبة %
70	1	3	8	36	22	العدد
100.0	1.4	4.3	11.4	51.4	31.4	النسبة %
70	11	21	10	21	7	العدد
100.0	15.7	30.0	14.3	30.0	10.0	النسبة %
70	4	5	6	29	26	العدد
100.0	5.7	7.1	8.6	41.4	37.1	النسبة %
70	13	22	1	23	11	العدد
100.0	18.6	31.4	1.4	32.9	15.7	النسبة %
560	38	92	53	233	144	العدد
100.0	6.8	16.4	9.5	41.6	25.7	النسبة %

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

- من الجدول أعلاه نجد أن إجابات 25.7% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " المحور الأول " و 41.6% موافق و 9.5% محايد و 16.4% غير موافق و 6.8% غير موافق بشدة.

جدول رقم (10): المحور الثاني (نظم المعلومات (البيانات والمعلومات))

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	العبارات
70	0	7	19	31	13	العدد
100.0	0	10.0	27.1	44.3	18.6	النسبة/%
70	16	24	12	17	1	العدد
100.0	22.9	34.3	17.1	24.3	1.4	النسبة/%
70	11	28	13	15	3	العدد
100.0	15.7	40.0	18.6	21.4	4.3	النسبة/%
70	8	21	14	22	5	العدد
100.0	11.4	30.0	20.0	31.4	7.1	النسبة/%
70	2	7	14	29	18	العدد
100.0	2.9	10.0	20.0	41.4	25.7	النسبة/%
70	14	30	17	8	1	العدد
100.0	20.0	42.9	24.3	11.4	1.4	النسبة/%
70	7	13	11	23	16	العدد
100.0	10.0	18.6	15.7	32.9	22.9	النسبة/%
70	6	17	20	24	3	العدد
100.0	8.6	24.3	28.6	34.3	4.3	النسبة/%
465	64	147	120	169	60	العدد
100.0	11.4	26.3	21.4	30.2	10.7	النسبة/%

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

- من الجدول أعلاه نجد أن 21.9% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة علي " المحور الثاني " و36.6% موافق و19.2% محايد و18.1% غير موافق و4.3% غير موافق بشدة.

جدول رقم (11): المحور الثالث (الموارد البشرية)

العبارات		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المجموع
1- الكوادر البشرية بمعتمدية اللاجئيين مدنية على الحاسب	العدد	21	26	13	9	1	70
	النسبة%	30.0	37.1	18.6	12.9	1.4	100.0
2- أغلب الكوادر البشرية متركزة في العاصمة فقط	العدد	7	11	5	37	10	70
	النسبة%	10.0	15.7	7.1	52.9	14.3	100.0
3- تقوم الأمم المتحدة بتدريب الكوادر الوطنية بالمعتمدية	العدد	15	36	11	8	0	70
	النسبة%	21.4	51.4	15.7	11.4	0	100.0
4- لا توجد قوائم محددة عن عدد اللاجئيين بالسودان	العدد	2	15	16	22	15	70
	النسبة%	2.9	21.4	22.9	31.4	21.4	100.0
5- يتم الموارد البشرية دون عناية كافية من المعتمدية	العدد	5	15	31	8	11	70
	النسبة%	7.1	21.4	44.3	11.4	15.7	100.0
6- توجد ابتكارات تقنية من الموارد البشرية بالمعتمدية	العدد	11	33	13	13	0	70
	النسبة%	15.7	47.1	18.6	18.6	0	100.0
7- الإجراءات الإدارية لتقديم اللجوء بالمعتمدية تتم بسهولة	العدد	19	27	14	5	5	70
	النسبة%	27.1	38.6	20.0	7.1	7.1	100.0
المحور ككل	العدد	80	163	103	102	42	465
	النسبة%	16.3	33.3	21.0	20.8	8.6	100.0

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

- من الجدول أعلاه نجد أن 16.3% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة على " المحور الثالث " و33.3% موافق و21% محايد و20.8% غير موافق و8.6% غير موافق بشدة.

جدول رقم (12): المحور الرابع (القرارات)

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		العبارات
70	1	16	16	20	17	العدد	1- القرار يتخذ بشكل جماعي من الإدارات بالاعتمادية
100.0	1.4	22.9	22.9	28.6	24.3	النسبة %	
70	12	25	18	11	4	العدد	2- القرارات بالاعتمادية تنقصها المعلومات الصحيحة دائماً
100.0	17.1	35.7	25.7	15.7	5.7	النسبة %	
70	11	23	11	21	4	العدد	3- كثير من القرارات بالاعتمادية يتم الاستعجال فيها
100.0	15.7	32.9	15.7	30.0	5.7	النسبة %	
70	5	10	10	33	12	العدد	4- توجد عدم مشاركة من العاملين في اتخاذ القرارات
100.0	7.1	14.3	14.3	47.1	17.1	النسبة %	
70	5	19	23	15	8	العدد	5- توجد أطراف خارجية مؤثرة على القرار
100.0	7.1	27.1	32.9	21.4	11.4	النسبة %	
70	2	10	29	23	6	العدد	6- المشاكل التي يتم اتخاذ القرار بشأنها معتادة
100.0	2.9	14.3	41.4	32.9	8.6	النسبة %	
70	5	25	21	15	4	العدد	7- الوقت المتعلق بجمع
100.0	7.1	35.7	30.0	21.4	5.7	النسبة %	

المجموع	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة		العبارات
							المعلومات غير كافية
70	4	11	19	33	3	العدد	8- تتوفر بدائل للقرارات الصعبة
100.0	5.7	15.7	27.1	47.1	4.3	النسبة %	
70	15	29	10	11	5	العدد	9- لا يوجد اهتمام بالقرارات المتخذة
100.0	21.4	41.4	14.3	15.7	7.1	النسبة %	
70	8	29	13	15	5	العدد	10- القرارات المتخذة إدارية فقط
100.0	11.4	41.4	18.6	21.4	7.1	النسبة %	
465	68	197	170	197	68	العدد	المحور ككل
100.0	9.7	28.1	24.3	28.1	9.7	النسبة %	

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

- من الجدول أعلاه نجد أن 9.7% من إجمالي إجابات أفراد عينة الدراسة هي الموافقة بشدة "المحور الرابع" و 28.1% موافق و 24.3% محايد و 28.1% غير موافق و 9.7% غير موافق بشدة.

اختبار الفرضية:

1/ "هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين النظم (التكنولوجيا والشبكات) و القرارات"

لتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث النظم (التكنولوجيا والشبكات) كمتغير مستقل ممثّل بـ (X) و الأنظمة واللوائح كمتغير تابع ممثّل بـ (Y) (لاوذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (13) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لـ (اختبار أثر النظم (التكنولوجية والشبكات) على القرارات)

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig))	التفسير
$\hat{B}_0$	30.440	6.679	0.001
$\hat{B}_1$	0.02	0.098	0.92
معامل الارتباط (R)	0.11		
معامل التحديد (R^2)	0.07		
اختبار (F)	3.007		
$\hat{y}_i = 30.44 + 0.02X$			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول أعلاه أن:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين النظم (التكنولوجية والشبكات) كمتغير مستقل و القرارات كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.11).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (R^2 0.07) () ، هذه القيمة تدل على أن أثر النظم (التكنولوجية والشبكات) كمتغير مستقل تساهم ب (7%) في القرارات (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F 3.007) وهي دالة عن قياس مستوى دلالة (0.04).

4. 30.440: متوسط القرارات عندما يكون النظم (التكنولوجيا والشبكات) يساوي صفراً.

5- 0.02 : وتعني كل ما يتغير النظم (التكنولوجيا والشبكات) وحدة واحدة تزيد القرارات بـ 0.02

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة التي نصت على أن: " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين النظم (التكنولوجيا والشبكات) و القرارات " لم تتحقق.
2/ " هنالك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) و القرارات "

للتأكد من صحة الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) كمتغير مستقل ممثل بـ (X) و القرارات كمتغير تابع ممثل بـ (Y) وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (14) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لـ (اختبار أثر نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) على القرارات)

التفسير	القيمة الاحتمالية (Sig))	اختبار (t)	معاملات الانحدار	
معنوية	0.01	2.802	10.520	$\hat{B}_0$
معنوية	0.00	5.255	0.805	$\hat{B}_1$
			0.54	معامل الارتباط (R)
			0.29	معامل التحديد (R ²)
النموذج معنوي			27.612	اختبار (F)
$\hat{y} = 10.520 + 0.805x$				

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

يتضح جدول أعلاه أن:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي متوسط بين نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) كمتغير مستقل و القرارات كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (54%).

2. بلغت قيمة معامل التحديد ($R^2 = 0.29$) () ، هذه القيمة تدل على أن نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) كمتغير مستقل تساهم بـ (29%) في القرارات (المتغير التابع).

3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F (27.612) وهي دالة مستوى دلالة (0.00).

10.520 :متوسط القرارات عندما يكون نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) يساوي صفراً.

4- 0.805: وتعني زيادة نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) وحدة واحدة تزيد من القرارات بمقدار والتطوير بـ 0.805 .

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة التي نصت على أن: " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) و القرارات " تحققت.

3/ "هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية و القرارات " :
لتأكد من صحة الفرضية تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أنالموارد البشرية كمتغير مستقل ممثل بـ (X) القرارات كمتغير تابع ممثل بـ () (لأوذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (15) يوضح نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط لـ (اختبار أثر الموارد البشرية على القرارات)

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig))	التفسير
$\hat{B}_0$	13.883	2.857	0.01
$\hat{B}_1$	0.702	3.347	0.00
معامل الارتباط (R)	0.38		
معامل التحديد (R ²)	0.14		
اختبار (F)	11.206		النموذج معنوي

المصدر: إعداد الباحث من بيانات استبيان الدراسة الميدانية 2017م

يتضح من الجدول أعلاه أن:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين الموارد البشرية كمتغير مستقل القرارات كمتغير تابع، حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.38).
2. بلغت قيمة معامل التحديد (0.14 R²) ، هذه القيمة تدل على أن الموارد البشرية كمتغير مستقل تساهم بـ (14%) في القرارات (المتغير التابع).
3. نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F (11.206) وهي دالة عند مستوى معنوية (0.00).
4. 13.883 متوسط القرارات عندما تكون الموارد البشرية صفراً.

5- 0.702 : وتعني زيادة الموارد البشرية وحدة واحدة تزيد القرارات بـ 0.702.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة التي نصت على أن: " هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية و القرارات " تتحقق.

جدول رقم (16) نتائج إثبات الفرضيات (العلاقة بين نظم المعلومات الادارية واتخاذ القرارات)

رقم الفرضية	نص الفرضية	التعليق
1	هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين النظم (التكنولوجيا والشبكات) و القرارات.	علاقة جزئية
2	هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين نظم المعلومات (البيانات والمعلومات) و القرارات.	علاقة تامة
3	هنالك علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين الموارد البشرية و القرارات	علاقة تامة

المصدر: إعداد الباحث، (2017م).

علاقة ايجابية عند مستوي معنوية 0,05 = علاقة جزئية حسب المقياس المستخدم في الاختبار مما يعني أن العلاقة ايجابية أو سلبية ضعيفة..

علاقة ايجابية عند مستوي معنوية 0,01 = علاقة تامة حسب المقياس المستخدم في الاختبار.

علاقة ايجابية أو سلبية عند مستوي معنوية 0,05 = علاقة تامة حسب المقياس المستخدم في الاختبار.

وجاءت نتائج الدراسة متفقة مع دراسة (فادن غالية) بعلاقة ايجابية عند مستوي معنوية (0,04) ودراسة مرغني بلقاسم بعلاقة ايجابية عند مستوي معنوية (0,05) ، بينما اختلفت مع دراسة (مبارك بن محمد العماج) حيث أظهرت نتائج الدراسة عكس اختلاف كبير في مستوي العلاقة .

النتائج:

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة النتائج أهمها الآتي :

1. أكدت الدراسة عدم وجود أثر إيجابي قوي للنظم (التكنولوجيا والشبكات) على تحديد المشكلة كأحد عناصر عملية صنع وإتخاذ القرارات.
2. أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي متوسط لنظم المعلومات (البيانات والمعلومات) في تحديد البدائل كأحد عناصر عملية صنع وإتخاذ القرارات.
3. بينت الدراسة أن لدى متخذي القرار في معتمدية اللاجئين السودانية خبرة كافية ، مما يسهل الاستفادة من نظم المعلومات الإدارية المبنية على الحاسب الآلي في إتخاذ القرارات، مما يزيد من فعاليتها.
4. أكدت الدراسة أن القرارات المتخذة في معتمدية اللاجئين السودانية هي قرارات ذات فعالية عالية نسبياً ، إذ أنها تتمتع بجودة عالية ، فأغلبها تحقق الأهداف المتوخاه منها ، كما أن أغلبية متخذيها يحرصون على توافر جميع المعلومات المتعلقة بالمشكلات قبل إتخاذ قرارات بشأنها.
5. أظهرت الدراسة أن أثر نظام المعلومات الإدارية الذي تم اعتماده ، يؤثر بشكل إيجابي على تنظيم العمل بالمعتمدية من خلال تدريب الكوادر البشرية ، وخلق ابتكارات تقنية من الموارد البشرية.
6. أكدت الدراسة أن توفر المعلومات الملائمة والكافية الدقيقة في وقتها المناسب أهم محدد لزيادة فعالية إتخاذ القرارات الإدارية في معتمدية اللاجئين السودانية.

التوصيات :

وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات :

1. ضرورة استجلاب آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا من تطبيقات في مجال نظم المعلومات الإدارية.

2. ضرورة متابعة القرارات المتخذة بصفة ثابتة من خلال أداة مختصة مؤكل لها مهمة المتابعة
3. ضرورة تكثيف الدورات من قبل خبراء الإدارة بالمؤسسة ليستعد الموظفون لاتخاذ القرارات الإدارية الروتينية لتفتح أفقهم
4. التأكد من صحة المعلومة ومطابقتها قبل إتخاذ القرار لتقليل النفقات الإدارية وعدم تضییع الزمن
5. الإهتمام بتحديث نظام المعلومات بشكل دوري لتفادي المعوقات المعلوماتية التي تخدم المعتمدية

المصادر والمراجع :

1. أسسمهان ماجد الطاهر ، مقدمة في نظم المعلومات الإدارية ، ط2 ، دار وائل للنشر ، 2013م
2. جلال إبراهيم وآخرون ، نظم المعلومات الإدارية (المفاهيم الأساسية والتطبيقات) ، الإسكندرية ، ط1 ، دار الجديدة ، 2013م
3. حسين حريم ، مبادئ الإدارة الحديثة ، (النظريات ، العمليات الإدارية ، وظائف المنظمة) ، ط3 ، دار الحامد للنشر ، 2014م
4. سعد غالب ياسين ، نظم مساندة القرارات ، عمان ، الأردن ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، 2008م
5. عامر إبراهيم وآخرون ، نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات ، عمان ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، ط7 ، 2013م
6. علاء السالمی ، نظم المعلومات الإدارية ، الأردن ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، ط4
7. عماد الدين محمد الحسن أحمد ، نظم المعلومات الإدارية وأهميتها في اتخاذ القرارات في القبول والتسجيل ، (بحث مقدم للمؤتمر 33 للمنظمة العربية

للمسؤولين عن القبول و التسجيل في الجامعات بالدول العربية) ، جامعة الخرطوم.

8. منال محمد الكردي ، نظم المعلومات الإدارية ، الإسكندرية ، الدار الجامعية ، 2010م

الرسائل والمجلات :

1. فادن غالية ، أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصال في اتخاذ القرارات الإستراتيجية دراسة حالة مطاحن الزيبان (القنطرة) بسكرة ، الجزائر ، جامعة محمد ضيفر ، رسالة ماجستير منشورة ، 2015م

2. مرغني بلقاسم ، نظام المعلومات ودوره في اتخاذ القرار ، دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر جامعة قاصدي مرباح ، رسالة ماجستير ، منشورة ، 2014م

3. مبارك بن محمد العماج ، دور نظم المعلومات الإدارية في اتخاذ القرارات الإدارية في أثناء الأزمات بالمديرية العامة لحرس الحدود ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية ، رسالة ماجستير ، منشورة ، 2011م

4. عصام الدين محمد علي ، تأثير نظم المعلومات على الإدارة الحكومية في المدينة العربية في ظل الثورة الرقمية ، المؤتمر المعماري الدولي السادس ، قسم العمارة - كلية الهندسة - جامعة أسيوط ، 15 - 17 مارس 2005م

المراجع الأجنبية :

1. James L Mskenny & peter G.W. Keen (How manager minds) H.B.R. Vol. 25.NO.3.May /June .2005

المواقع على النت :

1. sqarra.wordpress.com

رؤية مستقبلية لتطوير أداء الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية في ضوء تحليل الواقع الحالي

إعداد / د. عمر بشارة أحمد بشارة

أستاذ مشارك: كلية التربية دنقلا

Abstract:

The aim of this paper is to analyze the situation of the National Students Welfare Fund (NSWF) in The Northern State, and stating the most important future visions that can be adopted by the NSWF to develop and improve its future performance.

The researcher used the descriptive-analytic method to analyze the current situation of the NSWF in the Northern State. To analyze the internal and the external situation of the NSWF the researcher adopted the SWOT analysis model.

According to the analysis the paper concluded with several results, the most important of which is that the NSWF succeeded in spite of challenges and threats, to provide accommodation and services such as health and social care and students' activities.

Finally, the paper recommends that the NSWF have to well plan for the future, build more students hostels, computerize work systems and implement network connections, train and build capabilities of NSWF employees. Coordinate with University administration, and make use of students' efforts.

مستخلص:

هدفت الورقة تحليل بيئة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية، والتعرف على أهم الرؤى المستقبلية التي يمكن أن تتبناها إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية بغية تطوير وتجويد الأداء مستقبلاً. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الصندوق القومي لرعاية

الطلاب بالولاية الشمالية وتحليل بيئته الداخلية والخارجية باستخدام نموذج تحليل سوات (SWOT).

ومن التحليل خلصت الورقة إلى نتائج من أهمها: نجاح الصندوق بدرجة كبيرة في مجال توفير السكن والخدمات مثل الرعاية الصحية والكفالة والأنشطة الطلابية، وذلك رغم التحديات والمهددات التي واجهته.

وتتمثل أهم التوصيات المستقبلية في التخطيط السليم للمشروعات المستقبلية. التوسع في بناء المدن الجامعية وحوسبة أنظمة العمل، والربط الشبكي، تدريب منسوبي الصندوق وبناء قدراتهم. التنسيق مع إدارات الجامعات والكليات المنتشرة في الولاية والاستفادة من طاقات الطلاب.

1. مقدمة:

منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي وإعلان ثورة التعليم العالي في السودان وإعلان سياستها الجديدة وما صاحبها من إنشاء العديد من مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد عليا وزيادة في فرص القبول ومضاعفة الجامعات ترتب عن ذلك إلغاء نظامي السكن والإعاشة اللذين سارا في تلك الفترة ووضعت الخيارات لإيجاد جسم مستقل إدارياً ومالياً للقيام بأعباء خدمات طلاب التعليم العالي. صدر قرار جمهوري بتاريخ 12/9/1991م بالرقم (307) بإنشاء الصندوق القومي لدعم الطلاب للقيام بأعباء خدمات طلاب التعليم العالي لتحقيق الأغراض الآتية:

1. كفالة طلاب التعليم العالي الفقراء ورعايتهم.
2. إنجاح ثورة التعليم العالي ودعمها في المجالات الأكاديمية والاجتماعية.
3. تطور التعليم العالي ودعم التوسع فيه.
4. جمع التبرعات لرعاية للطلاب المحتاجين.
5. القيام بالدور التربوي والتوجيهي للطلاب.

وعلى ضوء ذلك انتشر الصندوق وأنشأ إدارته في ولايات السودان المختلفة ، وقد كان للصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية دوراً كبيراً في استقرار الطلاب في الولاية في جامعة دنقلا ومن ثم في جامعة عبد اللطيف الحمد بمروي بما يوفره ويقدمه للطلاب من خدمات السكن والرعاية الاجتماعية والصحية فصاحب ذلك إنشاء المدن الجامعية بكل الكليات الجامعية المنتشرة على امتداد الولاية الشمالية بوحداتها الأربعة (دنقلا - حلفا - رومي البكري - مروي).

2. مشكلة الورقة وتساؤلاته :

تتمثل مشكلة الورقة في السؤال الرئيس التالي: ما هي الرؤية المستقبلية لتطوير أداء الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية في ضوء تحليل الواقع الحالي؟

ومن السؤال الرئيس تتفرع الأسئلة التالية:

1. ما هي جوانب القوة والضعف من خلال تحليل واقع الصندوق القومي رعاية الطلاب بالولاية الشمالية منذ نشأته في 1992م وحتى الآن (2017م)؟
2. ما هي الفرص المتاحة والمهددات من خلال تحليل واقع الصندوق القومي رعاية الطلاب بالولاية الشمالية منذ نشأته في 1992م وحتى الآن (2017م)؟
3. ما هي أهم الرؤى المستقبلية التي يمكن أن تتبناها إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية بغية تطوير وتجويد الأداء مستقلاً؟

3. أهداف الورقة :

1. تحليل واقع الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية خلال الفترة الماضية والتي تمتد منذ نشأته في 1992م حتى الآن.
2. التعرف على أهم الرؤى المستقبلية التي يمكن أن تتبناها إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية بغية تطوير وتجويد الأداء مستقلاً ،

ومن ثم بناء خطة استراتيجية مستقبلية.

4. أهمية الورقة :

1. تحليل واقع عمل الصندوق بالولاية خلال الفترة الماضية بغرض التعرف على نقاط القوة والضعف وإبراز التحديات التي تواجه المسؤولين به في إنفاذ مشاريعه. وبالتالي مساعدتهم في التعرف على الفرص المتاحة التي قد تفيدهم في ذلك.

2. الإسهام في مساعدة المسؤولين في الصندوق للتخطيط للمستقبل وبناء خطة إستراتيجية وفق رؤى واضحة.

5. منهجية الورقة :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي باستخدام تحليل الواقع للفترة منذ إنشاء الصندوق وبداية نشاطه بالولاية الشمالية وحتى 2017م. وشمل التحليل بجانب المعلومات المتوفرة لدى إدارة الإحصاء والمعلومات، والمعلومات المنشورة بموقع الصندوق على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، إضافة إلى مقابلات شخصية مع إدارات الصندوق المختلفة.

تحليل الواقع :

منذ نشأته في العام 1992م ومع التوسع في التعليم العالي، سعت إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية لتوفير بيئة سكن مناسبة لطلاب التعليم العالي.

ورغم التحديات والمهددات التي واجهت إدارة الصندوق بالولاية الشمالية إلا أن إدارة الصندوق حققت عملاً متميزاً وقفزة كبيرة في مجال إسكان ورعاية الطلاب. وذلك بإنشاء العديد من المدن والمساكن الجامعية بالولاية وصلت 13 مدينة و 21 مسكناً مؤجراً منتشرة في مجتمعات الطلاب في محليات الولاية المختلفة تأوي 7737 طالبا وطالبة من طلاب التعليم العالي بالولاية الشمالية. وتضم العديد من الخدمات

العلاجية والإرشادية والاجتماعية.

كما قدم الصندوق مشروع الكفالة لأكثر من 5837 طالب وطالبة، وكذلك مشروع تسليف الطالب الجامعي حيث استفاد من هذا المشروع أكثر من 864 طالبا وطالبة.

كما أسهم الصندوق في مجال رعاية مناشط الطلاب المختلفة في المجالات الرياضية والثقافية والفنية والمسرحية. وهذا ما يتضح من تحليل واقع الصندوق بالولاية في مجالات: إسكان الطلاب والخدمات والتي تشمل خدمات المدن الجامعية، الكفالة، الرعاية الصحية، التسليف والمناسط الطلابية.

1. مجال إسكان الطلاب:

عدد مؤسسات التعليم العالي في الولاية الشمالية جامعتان حكوميتان ويبلغ عدد طلاب البكالوريوس وفق آخر إحصاء (10203) طالبا وطالبة، طلاب الدبلوم (1429) طالبا وطالبة بنسبة 12.3%، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (1):

جدول رقم (1) يبين إحصاء الطلاب حسب الجامعات بالولاية

اسم المؤسسة التعليمية			طلاب البكالوريوس			طلاب الدبلومات		
الجملة	طالبات	طلاب	الجملة	طالبات	طلاب	الجملة	طالبات	طلاب
جامعة دنقلا	4330	5116	9446	542	703	1245		
جامعة عبد اللطيف الحمد	394	363	757	121	63	184		
الجملة	4724	5479	10203	663	766	1429		
العدد الكلي			11632					

الطلاب في الولاية الشمالية. والذي رغم ذلك أن وحدات ومجمعات سكنية في مختلف
مجمعات كليات الجامعة كما يتضح من الجدول رقم (2):

جدول رقم (2) يبين إحصاء الطلاب حسب المجمعات بمحليات الولاية

المجموع	طالبات	طلاب	المجمع
3421	2150	1271	دنقلا
2174	1286	888	مروي
662	-	662	حلفا
1480	662	818	رومي البكري
7737	4098	3639	الجملة

المصدر (إحصاءات الصندوق القومي لرعاية الطلاب: الشمالية، 2016)

ومن الجدول رقم (2) يتضح أن عدد الطلاب المستوعبين بالسكن يبلغ 7747 طالباً وطالبة في المجمعات الأربعة: دنقلا، مروي، حلفا ورومي البكري. بنسبة بلغت 66.5% من جملة طلاب التعليم العالي بالولاية. وتمثل نسبة الطالبات 53% مقابل 47% طلاب. وترتفع نسبة الطالبات الي 60% في مجمع مروي والي 63% في مجمع دنقلا. ويعزى ذلك لأن طلاب كلية التعدين حلفا جميعهم من الذكور. إذ تقبل الكلية طلاباً فقط. كما أن طلاب. كما أن نسبة الطلاب تزيد عن نسبة الطلاب في مجمع رومي البكري والتي تبلغ 53%.

جدول رقم (3) يبين المجمعات السكنية بمحليات الولاية

المجموع	مدينة جامعية	منزل / داخلية	المجموع
18	5	13	دنقلا
12	4	8	مروي
1	1	-	حلفا
3	3	-	رومي البكري
34	13	21	الجملة

المصدر (إحصاءات الصندوق القومي لرعاية الطلاب: الشمالية، 2016)

ويظهر الجدول رقم (3) أن المجمعات السكنية تبلغ 34 مجمعا إلا أن المشكلة تكمن في تعدد المساكن المستأجرة خاصة في دنقلا ومروي وبالتالي فالخدمات فيها تقل وكذلك المرافق التي تكون أفضل في المدن الجامعية. وبما أن مروي ودنقلا يزيد عدد الطالبات عن الطالب فإن عدد المنازل المستأجرة كثيرة.

2. الخدمات:

أ. خدمات المدن الجامعية:

وتشمل كل مدينة جامعية على (ملاعب رياضية، كافتريا، مسرح، قاعة إطلاع، مسجد، مكتبة إلكترونية، قاعة مشاهدة) بالإضافة لخدمات النظافة والحراسة والكهرباء، كما يوجد عدد ثلاث عربات إسعاف مجهزة بكل المعينات الطبية في كل من دنقلا ومروي ورومي البكري. كما وفر الصندوق عدد اثنين تانكر شفط صرف صحي وعدد واحد تراكتور بالمجمعات السكنية إضافة إلى عدد ثمانية مولدات كهربائية كبيرة تقوم بإضاءة الداخلات حين انقطاع التيار الكهربائي.

ب. مشروع الكفالة:

بدأت فكرة الكفالة بتقديم إعانات مالية مباشرة لدعم الحالات الطارئة بدراسة الحالة منذ العام 1996م. حيث أرتفع عدد الطلاب المكفولين بالولاية (5837) طالب وطالبة بنسبة (85.4%) وبتكلفة شهرية قدرها (583.700) كما تبلغ جملة المبالغ التي تصرف لطلاب الحالات الخاصة حوالي (1.593.000) في السنة وفي موسم شهر رمضان تقوم الإدارة الاجتماعية بمشاركة الخيرين عبر اللجنة العليا للإفطارات بتقديم إفطارات للطلاب بالمجمعات السكنية للطلاب الذين لم تسمح ظروفهم للسفر لذويهم.

ج. الرعاية الصحية:

تتمثل في الندوات والمحاضرات التثقيفية الصحية التي تقدم للطلبة والطالبات. كما عمل الصندوق على توفير الإمداد الكافي لمياه الشرب النقية بكافة المجمعات.

كذلك عمل على الاهتمام الأساسي للبيئة السكنية للطلاب والقيام بحملات الرش والتطعيم.

وقد بلغ عدد الطلاب المستفيدين من خدمات العلاج (1.500) طالب وطالبة كما تقوم الإدارة بمعالجة بعض الحالات الطارئة والترحيل. الآن هنالك جهود مبذولة لتأمين جميع طلاب الجامعة تأمين ذاتي لحل مشكلة التأمين الصحي نهائياً.

د. مشروع التسليف:

جدول رقم (4) يبين تطور مشروع التسليف

النسبة	المستفيدون	المستهدفون	العام
100%	36	36	2012
66.4%	166	250	2013
112%	280	250	2014
60%	210	350	2015
49.1%	172	350	2016
68.4%	864	1236	الجملة

المصدر (إحصاءات الصندوق القومي لرعاية الطلاب: الشمالية، 2016)

مشروع التسليف هو قرض حسن يتم التقديم له عبر مسؤولي التسليف بأمانة الولاية والمجمعات وبهدف المشروع التي يمكن الطلاب والأسر ذات الدخل المحدود بالالتحاق بالجامعات والاستمرار في دراستهم الجامعية.

بدأت فكرة التسليف منذ العام 2010م بالصندوق القومي لرعاية الطلاب وفي الولاية الشمالية كانت ضربة البداية في 2012م. وبدأت التجربة بـ (36) طالباً وفي العام 2013م كان المستهدف (250) طالباً تم التنفيذ (166) طالباً وفي العام 2014م من العدد المستهدف (250) تم تنفيذ عدد (280) طالباً بنسبة 112% لذلك أثبتت المشروع نجاحه في الوسط الطلابي والمجتمع . وفي العام 2015م تم تنفيذ (210) طالباً من

العدد المستهدف (350). وفي هذا العام 2016 تم تنفيذ (172) طالب من العدد المستهدف، كما يبين ذلك جدول رقم (4).

هـ المناشط الطلابية:

وتشمل النشاط الطلابي بالداخليات والتي تتمثل في النشاط التربوي مثل حلقات التلاوة والدروس الدينية، وكذلك النشاط الرياضي الذي يتمثل في إبداعات الطلاب المختلفة وتكوين الجمعيات المنشطة بالداخليات حيث يتم توفير المعينات المنشطة. كما شارك الطلاب في المهرجان الرياضي الثالث بجامعة دنقلا حيث أحرزوا مراكز متقدمة في تلك المناسبات. أما في المحور الثقافي الطلابي على المستوى القومي شارك الطلاب بفاعلية في مهرجان المسرح القومي الخامس حيث أحرزت الولاية المركز الأول على مستوى الولايات المشاركة في المهرجان.

تحليل بيئة الصندوق باستخدام تحليل سوات (SWOT):

يعتبر التحليل الإستراتيجي من المكونات المهمة لعمليات الإدارة الإستراتيجية، حيث يهتم بمتابعة وتحليل التغيرات البيئية الداخلية والخارجية للمؤسسة ليتم من خلالها تحديد مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات للبيئة الحالية والمتوقعة مما يؤدي في النهاية إلى تطوير المؤسسة وبناء إستراتيجيتها المستقبلية.

تعد عملية تحليل بيئة المؤسسة مهمة وضرورة لأنها تحقق الآتي:

1. تحديد نقاط القوة والضعف الداخلية، والفرص والتهديدات الخارجية للمؤسسة (نادية العارف، 2000، ص 20).
2. دراسة العوامل المؤثرة والفرص المتاحة للمؤسسة بالنظر إلى خبراتها ومواردها، والمفاضلة بين الفرص التي يمكن استغلالها وتلك التي يجب استبعادها، وتحديد مدى الاستفادة من اتجاهات هذه العوامل والفرص (أحمد القطامين، 2003).
3. تحديد الأهداف التي يجب على المؤسسة تحقيقها.
4. يساعد التحليل على تخصيص الموارد المتاحة وتحديد طرق استخدامها (محمد

جمال الدين المرسي، 2002).

تحليل سوات (SWOT)؛

يعني تحليل سوات SWOT (محمد حسين أبو صالح، 2013، ص 87 - 94):

1. تحليل أوضاع القوة الداخلية (Strength) وهي الأوضاع والمزايا والقدرات والموارد المادية والمعنوية المتاحة للمؤسسة والتي يمكن توفيرها من خلال الترتيبات الاستراتيجية.

2. تحليل نقاط الضعف الداخلية (Weakness) وهي كل الأوضاع والظروف الداخلية التي تعيق أو تمنع أو تؤثر سلباً على تحقيق المصالح الاستراتيجية، مثل ضعف البنى التحتية وضعف الموارد البشرية وارتفاع التكلفة.

3. تحديد الفرص الخارجية (Opportunities) والفرصة تتشكل من وجود ظروف وأوضاع يمكن الاستفادة منها في تحقيق الأهداف الاستراتيجية بالاستناد إلى نقاط القوة من موارد ومزايا وقدرات وعلاج الضعف في التعامل مع المهددات. والفرص إما فرص جاهزة أو موجودة فعلاً ويمكن استغلالها، وإما فرص يمكن صناعتها عبر التخطيط الاستراتيجي.

4. تحديد المهددات الخارجية (Threats) وهي كل الأوضاع والظروف الموجودة في البيئة الخارجية والتي تشكل عقبة أمام تحقيق الأهداف والغايات الاستراتيجية.

تحليل بيئة الصندوق؛

من خلال تحليل واقع الصندوق يمكن استخدام النموذج الرباعي سوات SWOT لتحليل البيئة الداخلية والخارجية للصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية.

جدول رقم (5) يبين تحليل البيئة الداخلية الصندوق باستخدام نموذج سوات (SWOT)

تحليل البيئة الداخلية	
نقاط القوة (Strength))	نقاط الضعف (Weakness)
- امتلاك الصندوق لعدد 13 مدينة جامعية في مجتمعات جامعتي دنقلا وعبد اللطيف الحمد. - لدى الصندوق عدد 21 داخلية ومنزلا مستأجرا. - تتوافر للصندوق موارد مالية جيدة يمكن استغلالها في إنشاء وتطوير بنياته. - إدارة الصندوق لديها خبرة واسعة في مجال إدارة المدن الجامعية. - لدى الصندوق استثمارات تجارية عديدة في مجالات مختلفة تزيد موارده. - بعض المدن الجامعية مجهزة بصالات للاطلاع والمذاكرة، مكتبات إلكترونية ومساجد. - تتوافر بالمدينة الجامعية وحدات صحية وعلاجية بها أطباء وكوادر صحية، وتوجد وحدات نفسية واجتماعية معدة بالكوادر المتخصصة. كما يملك الصندوق سيارات إسعاف خاصة به. - بعض المدن الجامعية بها ملاعب رياضية، مسرح، قاعة مشاهدة - معظم طلاب الولاية مسالين بطبيعة مجتمع الولاية الشمالية وبالتالي تقل أحداث العنف الطلابي. - تتوافر في الطلاب عناصر المبادرة والإبداع ما يساهم في الاستفادة من طاقاتهم.	- ضعف التنسيق بين الصندوق والجامعات، خاصة فيما يتعلق بالأعداد المخططة للقبول والتخطيط لذلك على المدى البعيد، وكذلك متابعة التسرب والإعادة، وأعداد ونوع الطلاب (ذكور/ إناث) الحقيقيين الذين يرغبون في السكن بالمدينة الجامعية. - نقص بعض الخدمات خاصة في الدخليات والمنازل المستأجرة، مع تكديس الطلاب بها. - قلة المساحات الخضراء وساحات النشاط ببعض المدن والمساحات. - بعض الكوادر العاملة بحاجة للمزيد من التدريب خاصة في مجال الإشراف وأساليب التعامل مع الطلاب.

المصدر: (تصميم الباحث، 2016).

جدول رقم (6) يبين تحليل البيئة الخارجية الصندوق باستخدام نموذج سوات (SWOT)

تحليل البيئة الخارجية	
المهددات والمخاطر (Threats)	الفرص (Opportunities)
- انتشار الكليات في شريط طولي على امتداد الولاية مما يباعد المسافات.	- تملك الكليات الجامعية بالولاية مساحات واسعة يمكن التنسيق معها في إقامة المجمعات السكنية.
- الزيادة المطردة في أعداد الطلاب المقبولين خاصة في فئة الطالبات.	- وتملك الكليات مساح وملاعب وساحات وقاعات يمكن الاستفادة منها في قيام النشاط الرياضية والثقافية.
- عدم توافر وسائل الانتقال المنتظمة بين السكن والكليات في كثير من المدن لتسهيل انتقال الطلاب، وبصفة خاصة الطالبات.	- الولاية الشمالية بها الكثير من فرص الاستثمار الزراعي والصناعي والتعدين والتي يمكن أن يستثمرها الصندوق في دعم مشروعاته.
- انتشار وسائل التقنية الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي والتي قد تؤثر سلباً على سلوك الطلاب ويمثل خطراً وتهديداً لكل مجتمع الولاية المحافظ.	- وجود عدد مقدر من أبناء العاملين بالخارج المقبولين في الجامعات بالولاية، ويمكن الاستفادة من إسهام المغتربين في دعم الصندوق، وإنشاء مساكن فاخرة لأبنائهم تحت إشراف الصندوق.
- ولوج القطاع الخاص للإستثمار والمنافسة في مجال إسكان الطلاب مما يمثل تهديدا خطيرا خاصة وأنه ينقصه الخبرة الإدارية والقدرات الإشرافية التي يمتلكها الصندوق.	- وجود فرص لقيام شراكات مع جهات استثمارية لولوج هذا المجال، ورعاية استثمارات الصندوق وتمويلها.
- توجد بكليات جامعتي دنقلا عدد من الخبرات (أساتذة الجامعة) في المجالات الإدارية والتربوية والنفسية وغيرها يمكن أن تسهم في تدريب منسوبي الصندوق وكوادره.	- توجد بكليات جامعتي دنقلا عدد من الخبرات (أساتذة الجامعة) في المجالات الإدارية والتربوية والنفسية وغيرها يمكن أن تسهم في تدريب منسوبي الصندوق وكوادره.
- توجد نسبة مقدرة من طلاب وطالبات القبول الخاص والدبلومات ذوي الدخل المحدود	- يوجد بجامعة دنقلا عمادة للطلاب بها إدارة للمناشط الثقافية والرياضية ووحدة نفسية يمكن التنسيق معها.
	- تسعى الجامعة لافتتاح الوحدة العلاجية بالتنسيق مع نقابة العاملين بالجامعة وإدارة التأمين الصحي يمكن أن يمثل فرصة للاستفادة من ذلك في علاج الطلاب.

تحليل البيئة الخارجية	
المهددات والمخاطر (Threats)	الفرص (Opportunities)
ولا يجدون فرصا في السكن والكفالة والتسليف.	- يملك مركز المعلومات بالجامعة شبكة تربط كليات الجامعات، يمكن تطويرها وربطها بمجمعات السكن وبالتالي توفير شبكة الإنترنت وربط الطلاب بالمكتبات الافتراضية في مواقع سكنهم وكلياتهم.

المصدر: (تصميم الباحث، 2016).

ويتضح من الجدول رقم (5) والذي يبين تحليل البيئة الداخلية للصندوق والجدول رقم (6) الذي يوضح تحليل البيئة الخارجية للصندوق أنه لدى للصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية مجموعة من نقاط القوة من موارد ومدن جامعية، يوجد عدد منها ملاعب وقاعات اطلاع ومكتبات اليكترونية ووحدات صحية وعلاجية ونفسية، يقدم من خلالها خدمات صحية وتربوية ومنشطية للطلاب. وكذلك تتوفر لإدارة الصندوق العديد من الفرص، كما يظهر من الجدولين رقم (5) و(6)، التي يمكن استغلالها في إزالة نقاط الضعف أو التقليل منها لأدنى حد ممكن. والعمل على تلافي المخاطر والمهددات والحد منها.

وهناك فرص جاهزة تتمثل في المساحات التي تملكها الكليات، والبنيات التي تملكها الكليات وحتى المدارس التي تم تجفيف داخلاتها بعد التوسع في التعليم العام. وهناك فرص يمكن خلقها من خلال الشراكات الذكية مع إدارات الجامعة وكلياتها، ومع حكومة الولاية في مجال الاستثمارات وزيادة الموارد. خلق شراكات مع القطاع الخاص والمغتربين.

ومن التحليل السابق للبيئة الداخلية والخارجية للصندوق القومي لرعاية الطلاب باستخدام نموذج سوات SWOT، وتحديد نقاط القوة والضعف، والفرص والمهددات يمكن بناء رؤية مستقبلية للصندوق.

الرؤية المستقبلية

1. في مجال التخطيط الاستراتيجي:

إن القائمين على إدارة أي عمل على اختلاف مسؤولياتهم يحتاجون إلى التخطيط البعيد المدى ولعقد من الزمان لتطوير أعمالهم والرقى بها والتقدم الدائم نحو أهدافها والتوسع فيها بهدف ارتياد آفاق المنافسة والإبداع والابتكار . وهذا هو الفارق بين أصحاب الأعمال الرائدة الدائمة المتطورة وبين أصحاب الأعمال التي قد تحقق نجاحاً محدوداً مؤقتاً لكنها بعد ذلك تخفق في الاستمرار مع مستجدات الزمن وتقلبات الأيام .

ومن أجل بناء رؤية مستقبلية لرعاية للصندوق القومي الطلاب بالولاية الشمالية لا بد من وضع خطة استراتيجية علي المدى البعيد تتضمن أهدافا استراتيجية تراعي الطبيعة الجغرافية للولاية الشمالية ، والتي جعلت انتشار الكليات الجامعية علي شريط طويل يمتد مئات الكيلومترات. والتركيب السكانية بها. والظروف الاقتصادية لإنسان الولاية. وذلك بتحليل الواقع والأخذ في الحسبان التوسع في مجال التعليم العالي وزيادة المطردة في فرص استيعابه.

كما يجب أن يشمل التخطيط إضافة إلى الإسكان الجوانب الأخرى المتعلقة بالخدمات الأخرى كالتسليف والكفالة والأنشطة الطلابية.

2. في مجال الإسكان

- بناء قاعدة بيانات إلكترونية دقيقة من خلال برنامج محوسب تبين بوضوح الآتي:
أ. السعات المختلفة لأوعية السكن في كل المدن الجامعية. بحيث يتمكن كل مشرف أو مسئول في الصندوق متابعة ذلك دون الحاجة لبيانات ورقية. بحيث يتم تحديث البيانات تلقائياً.

ب. الأعداد المخططة للقبول من الطلاب والطالبات في كل كلية من الكليات الجامعية في جامعات الولاية. (يمكن أن يتم التنسيق مع الإدارة العامة للقبول بإضافة خانة في استمارة التقديم الإلكتروني للجامعات تتضمن عبارة مثل: أرغب السكن في

مدينة جامعية. لا () نعم () . بحيث يكتب الطالب ذلك مع كل رغبة يختارها. وبالتالي ومن خلال الربط بين هذه الجزء من الاستمارة يمكن تحديد نوع السكن لكل طالب وطالبة في كل كلية من خلال استمارة التقديم. إذ يتم الاعتماد حالياً على الإعداد الكلية المخططة للقبول وهي غير دقيقة.

ج. التنسيق مع مسجلي الكليات ومشرفي الطلاب بها لتزويد النظام ببيانات حركة الطلاب (ليس كل الطلاب، كما يحدث حالياً، وإنما فقط الطلاب الذين يسكنون في المجمعات السكنية وذلك عبر نافذة اليكترونية أيضاً) ويقصد بحركة الطلاب: الرسوب، الفصل، الإعادة، التسرب... الخ.

د. تضمين خانة: نوع السكن في استمارات تسجيل الطالب الاليكترونية في الكليات الجامعية بالولاية لتأكيد البيانات الواردة في الفقرة (ب) أعلاه. وبالتالي يتم توزيع الطلاب بدقة.

- مراعاة خصوصية الولاية الشمالية، وذلك في النواحي التالية:

أ. الطبيعة الجغرافية للولاية إذ تنتشر مدنها وقراها على شريط النيل الممتد عشرات الكيلومترات ما يتطلب سكن معظم هؤلاء في المدن الجامعية، وهذا يتطلب زيادة السعات الاستيعابية لهذه المدن، وبصفة خاصة الطالبات.

ب. طبيعة مجتمع الولاية المحافظ، تجعله ينفر من السكن الخاص خاصة في حالات القبول على النفقة الخاصة أو الدبلومات. عليه فإن ذلك يتطلب زيادة فرص استيعاب طلاب القبول الخاص والدبلومات وفق شروط خاصة وميسرة.

- الشروع في إنشاء مدن جامعية جديدة:

حتى يتم إزالة الفجوات السكنية في دنقلا ومروي، يتطلب الأمر الشروع في إنشاء مدن جديدة فيهما، وكذلك حتى يتم الاستغناء لاحقاً من المنازل والداخليات بهذه المدن. وتجميع الطلاب في المدن الجامعية التي تتوفر فيها خدمات أفضل وبيئة تعليمية جيدة. كما يسهم ذلك في تسهيل عمليات الإشراف والمتابعة وتقديم الخدمات وممارسة الأنشطة الطلابية.

كما يتطلب الأمر إنشاء مدن جامعية في محليات الدبة والبرقيق ودلقو والتي نشأت بها كليات جديدة وهي كلية الهندسة في الدبة وكلية اللغات في كرامة وفرع كلية الحاسوب في دلقو.

- إشراك الطلاب في عمليات الصيانة والإشراف:

عندما يشترك الطلاب في صيانة المباني أو عمليات الصيانة الخفيفة كالطلاء وغيره، فإن ذلك يجعله يشعر بالمسؤولية وأن هذه جزء من ممتلكاته الشخصية وبالتالي نغرس فيه هذه القيم ما يجعله يحافظ عليها ويدافع عنها. كما يمكن أن يشاركوا في عمليات التشجير والتجميل وحملات تحسين البيئة.

- ربط السكن بالتفوق الدراسي:

تشجيعاً للطلاب يمكن ربط السكن بالتفوق في الدراسة بحيث يمنح الطالب المتفوق الأفضلية في السكن كلما تقدم في دراسته. وفي حالات التميز الأكاديمي يمكن أن يمنح فرصة مجانية للسكن أو تخفيضاً في رسومه. وتسحب منه هذه الميزة إذا لم يحافظ على تفوقه. وهكذا تتحول الميزة لغيره.

3. في مجال الخدمات:

تطوير خدمات الطلاب وتيسير الحصول عليها من خلال خلق وسائل للتواصل مع الطلاب مثل توفير نوافذ إلكترونية للحصول أو حتى التعرف على تلك الخدمات. وذلك مثل:

(1) 1 توفير ربط شبكي بين الجامعة والصندوق من خلال عمادة شئون الطلاب ومن ثم مشرفي الطلاب بحيث تتوافر المعلومات المتعلقة بالسكن لدى مشرفي الطلاب بالكليات ليتمكنوا من تزويد الطلاب. وكذلك معلومات عن التسليف والكفالة والأنشطة الطلابية وغيرها.

(2) إدخال نظام الإطعام وذلك بتوفير وجبة واحدة مدعومة في المساء بنظام التذاكر للطلالات على الأقل على غرار برنامج التغذية المباشرة في المدارس.

- (3) ربط الكفالة بالتفوق الدراسي بحيث تزيد قيمتها حسب مستوى الطالب وتميزه الأكاديمي مما يشجع الطالب علي التنافس الشريف. هذا مع الأخذ في الاعتبار الحالة الاجتماعية للطالب.
- (4) تطوير نظام الكفالة بإدخال مشروع (كافل) على غرار ما هو معمول به في التأمين الصحي بحيث يمكن للخيرين كفالة طالب أو أكثر إذ إن المشروع إذا ما تم الترويج له سيجد قبولاً وبالتالي يرفع نسبة المكفولين.
- (5) تسهيل إجراءات التسليف وزيادة حصة الولاية منها. على أن تشمل نسبة من طلاب القبول الخاص أيضاً لا سيما المعسرین منهم بعد دراسة حالتهم الاجتماعية. إذ أن معظم طلاب القبول الخاص في الولاية هم من ذوي الدخل المحدود إذ إن الكثير من الأسر لا تفضل إرسال بناتها لخارج الولاية وبالتالي يفضلون دراستهم علي النفقة الخاصة ما جعل نسب القبول لكليات الجامعة أعلي من ولايات أخرى.
- (6) حوسبة نظم التسجيل للمدن الجامعية وعمل تطبيقات علي الجوال تمكن الطلاب من متابعة إجراءاتهم المختلفة مع الصندوق.
- (7) تطوير نظم الإرشاد النفسي والاجتماعي، لتشمل برامج وقائية وتوعية أكثر من أن تكون علاجية فقط. وذلك من خلال البرامج الإرشادية في المجمعات السكنية المختلفة بالاستعانة بالمختصين في المجال. إضافة إلى القيام بالدراسات والبحوث النفسية والاجتماعية والإرشادية.
- (8) الاهتمام بالتربية الروحية للطلاب من خلال برامج مخططة يفضل أن تستحدث لها إدارة متخصصة في الصندوق نظراً لأهمية هذا الجانب في العصر الحالي الذي ازدادت فيه السلوكيات غير المرغوبة وانتشرت فيه المخدرات وغيرها، من خلال وسائط الإعلام والاتصال المختلفة.
- (9) تنظيم مجموعات للطلاب عبر وسائط التواصل الاجتماعي (WhatsApp, face book) بإشراف ومتابعة من الصندوق لثب رسائل توعية وإرشادية للطلاب، وكذلك إعلانات

وخدمات الصندوق الأخرى. وبالتالي يمكن الاستفادة من الناحية الإيجابية لهذه الوسائط.

10) تشجيع الطلاب على المشاركة الفعلية في مساعدة المشرفين في هذه الأعمال من يزيد من إحساسهم بالمسؤولية وتربية الروح الوطنية لديهم وبناء القدرات القيادية فيهم. وكذلك تشجيعهم على الجمعيات التكافلية لدعم الطلاب الفقراء.

11) التنسيق بين الصندوق وإدارات شئون الطلاب والكلية فيما يخص التأمين الصحي واستخراج البطاقة العلاجية، حيث هناك ثمة ازدواجية في هذا الجانب.

4. في مجال النشاط:

1. إعطاء قدر أكبر من الاهتمام للأنشطة الدعوية والتربية الروحية. ليس بمجرد تقديم المحاضرات وإنما من خلال الأنشطة العملية المباشرة المتصلة بالمسجد والتلاوة والحفظ والدروس التي يقيمها الطلاب أنفسهم بإشراف من الإدارة المختصة في الصندوق. والعمل على غرس القيم التربوية الفاضلة وسط الطلاب.

2. تشجيع ودعم الأنشطة الثقافية والبحثية لطلاب ودعمها. والكشف عن المواهب وتطويرها وصقلها، وتوجيهها. وبعث روح الإبداع والابتكار من خلال المشاركة في الإبداعات الطلابية المتعددة وذلك بالتنسيق مع إدارات شئون الطلاب ومشرفي الطلاب بالكلية الجامعية.

3. تأسيس صالات مشاهدة للطلاب والطالبات، وتوفير المعينات المنشطة (الرياضية والثقافية والرياضة الذهنية كالشطرنج) للطلاب والطالبات.

5. في مجال التدريب ورفع القدرات:

1. إقامة دورات تدريبية عامة ومتخصصة لمنسوبي الصندوق في المجالات الإدارية والفنية بما يرفع من قدراتهم وزيادة كفاياتهم العملية ويسهم في تطوير أسلوب عملهم. وذلك في مجالات الإدارة والتخطيط.

2. تدريب الحرس ومشرفي السكن خاصة في مجال التعامل مع الطلاب في المجالات التربوية والتعامل مع مختلف سلوكيات الطلاب الاجتماعية والنفسية ليتمكنوا من معالجتها بحكمة وروية أو بحزم متى ما تطلب الأمر ذلك، من خلال فهم خصائص الطلاب الاجتماعية والنفسية والتعرف علي خصائص مراحل نموهم المختلفة.
3. يجب أن تتضمن هذه الدورات ورش عمل، وجوانب تطبيقية، إذ إن معظم الدورات التي تقام في مثل هذه الحالات تتصف بالنظرية وتنفذ في الغالب في شكل محاضرات تقليدية لا تفي بالغرض ولا تحقق الكثير من الأهداف المرجوة.
4. تطوير قواعد البيانات وتوفير المعلومات الإحصائية الحديثة ومعالجة البيانات بحيث يمكن الاستفادة منها في تطوير الأداء. وجعلها متاحة إلكترونياً لمختلف الإدارات كل حسب تخصصه وحاجته منها.

نتائج الورقة :

- من خلال تحليل واقع وبيئة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية تخلص الورقة للنتائج التالية:
1. نجحت إدارة الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية بدرجة كبيرة في مجال توفير السكن والخدمات مثل الرعاية الصحية والكفالة والأنشطة الطلابية، وذلك رغم التحديات والمهددات التي واجهته.
 2. يمتلك الصندوق القومي لرعاية الطلاب بالولاية الشمالية مجموعة من نقاط القوة التي تسهم في بناء رؤيته المستقبلية تتمثل في موارد ومدن جامعية، يوجد عدد منها ملاعب وقاعات اطلاع ومكتبات إلكترونية ووحدات صحية وعلاجية ونفسية، يقدم من خلالها خدمات صحية وتربوية ومنشطية للطلاب.

3. هناك العديد من الفرص الجاهزة والتي يمكن أن يصنعها إدارة الصندوق لتجويد الأداء مستقبلاً.

4. هناك بعض نقاط الضعف في عمل الصندوق، كما أن هناك مهددات ومخاطر خارجية يمكن الحد منها أو تفاديها باستثمار الفرص المتاحة والاستفادة الكاملة من جوانب القوة بغية تطوير وتحسين الأداء.

توصيات الورقة:

وعلي ضوء تحليل الواقع، وتحليل البيئة الداخلية والخارجية للصندوق ووفقاً لنتائج الورقة تتمثل التوصيات المستقبلية في الآتي:

1. التخطيط السليم للمشروعات المستقبلية، التوسع في بناء المدن الجامعية وحوسبة أنظمة العمل. والربط الشبكي.
2. التنسيق مع إدارات الجامعات والكليات المنتشرة في الولاية في مشروعات الصندوق واستيعاب وقبول الطلاب.
3. التوسع في بناء المدن الجامعية، تمشياً مع التوسع في القبول ومراعاة خصوصية وطبيعة الولاية الشمالية. والتوسع في الخدمات خاصة مشروع الكفالة والتسليف.
4. إشراك الطلاب في تحمل المسؤولية والحفاظ على الممتلكات باعتبارها جزءاً من ممتلكاته الخاصة. وإثراء الأنشطة المختلفة والتركيز على الجانب الدعوي والتربية الروحية.
5. تأهيل وتدريب الكوادر المختلفة العاملة بالصندوق في مجالات عملها لتتمكن من أداء دورها على أكمل وجه، تحقيقاً للجودة ووصولاً إلى التميز الذي تسعى إدارة الصندوق لتحقيقه.

المراجع:

1. أحمد القطامين (2003). الإدارة الإستراتيجية - مفاهيم وحالات تطبيقية. عمان: الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
- 2.2. الصندوق القومي لرعاية الطلاب، (2012). مسيرة الإنجاز. كتيب، أمانة الولاية الشمالية.
3. الصندوق القومي لرعاية الطلاب، (2014). مشروع تسليف الطالب الجامعي. مطوية الأمانة العامة. إدارة التسليف.
4. الصندوق القومي لرعاية الطلاب. (2016). نبذة تعريفية. أمانة الولاية الشمالية
5. الصندوق القومي لرعاية الطلاب. (2016). ملخص الإنجازات. أمانة الولاية الشمالية
6. الصندوق القومي لرعاية الطلاب. (2016). أمانة الولاية الشمالية. إحصاءات الصندوق. وحدة الإحصاء والمعلومات. أمانة الولاية الشمالية
7. الصندوق القومي لرعاية الطلاب. (2016). صحيفة أصدقاء الشمالية. أمانة الولاية الشمالية.
8. نادية العارف. (2000). الإدارة الإستراتيجية - إدارة الألفية الثالثة. الإسكندرية: مصر: الدار الجامعية للنشر.
9. محمد حسين أبو صالح (2013). التخطيط الإستراتيجي القومي. الطبعة التاسعة. الخرطوم: السودان: مطبعة جي تاون.
10. محمد جمال الدين المرسي (2003). التفكير الاستراتيجي - الإدارة الإستراتيجية. الإسكندرية: مصر: الدار الجامعية للنشر.

مواقع:

الصندوق القومي لرعاية الطلاب. الأمانة العامة. (www.studentwelfare.sd).

مقابلات شخصية :

1. أمين أمانة الصندوق بالولاية الشمالية الأستاذ: مختار محمد مختار.
2. مسئول الكفالة. بأمانة الولاية الشمالية : الأستاذ : بهاء الدين خضر سعيد.
3. وحدة الإحصاء والمعلومات : الأستاذ : أحمد جعفر ، الأستاذة : نهي عثمان صالح.
4. تسليف الطالب الجامعي : الأستاذ : نبيل عطا المنان
5. مناشط الطلاب : الأستاذ : عاطف خضر عوض الله

Investigating University Students Reading Comprehension**Problems and possibilities****By :Dr Magdi Abdelmoati Kamil****Assistant of professor , Faculty of Education-Romi elbakri****مستخلص :**

تهدف هذه الدراسة لمعرفة المشاكل التي يواجهها طلاب جامعة دنقلا في مقررات وامتحانات قطع الفهم أو المطالعة والأسباب التي أدت إلى ذلك وطرح الحلول الممكنة لذلك وتوصل الباحث أن معظم طلاب جامعة دنقلا كلية التربية يعانون من مشكلات في القراءة وأن الطلاب في احتياج لمعرفة المعنى والنطق الصحيح. الطلاب يعتمدوا على أنفسهم في القراءة لذا لابد من الدور الإيجابي النشط عند يتقدم الطالب ويشارك فيه لأنها هدف من مهارات التعلم فيجب زيادة زمن الطالب في هذا المقرر. فيجب كل الطلاب داخل قاعة الدراسة الفرصة ليشترك ليتغلب على الصعوبات في تراكيب الجمل ووظائف الكلمات والوظائف الميكانيكية للقراءة (علامات الترتيم ، ومواقع الحروف الكبيرة). بنهاية هذه الورقة البحثية الفائدة التي تجنى من هذه الورقة. يوصي الباحث بأن تقام ورش عمل من قبل التعليم العالي عن تدريب الأساتذة بما يخص هذا المقرر ليدرس بطريقة مؤثرة ويوصي الباحث واضعي المناهج بوضع كثير من الاهتمام لهذه المهارة

Abstract:

A major purpose of this study is to examine English language reading comprehension problems at Dongola university- faculty of Education. The researcher reached to some main results. The Major Findings of the Study are the majority

of Dongola university students faculty of education have reading difficulties .The students almost need to understand the meaning and the pronunciation of the words . Students depend on themselves, so they have active role in learning process when practicing the reading skills in the target language learning. Increase the amount of student's time in studying such courses. Gives every student in the lecture room the chance to participate in reading comprehension. Overcomes the problems of structure, function and mechanics of reading. .A after completing this research paper must be taken in consideration the obtained benefits of the study, the researcher recommends the following: Workshops about reading difficulties should be conducted by the ministry of higher education to train teachers to cope with teaching reading effectively . The syllabus designers should give more care and considerations to the reading skills.

Introduction

1. 1 - Background

This chapter states the background , the problem , the objectives , the questions , the hypothesis , the significance , the methodology and the limitations of the study.

Reading comprehension is an essential skill for university students who need for knowledge. Since knowledge is presented in different languages, it is necessary for students to know a foreign language .It is a major skill for students who learn English as a foreign language and the development of reading will help them progress in other academic areas and enables the student to adjust to his age mates, to become independent of the teacher or parents. Since culture has become

more complex, reading plays a great role in satisfying personal needs and promoting social awareness.

1. 2- Statement of the Problem

As reading comprehension in English is difficult for native learners themselves - due to the miss match between symbols and sound - let alone for non-native learners, this study is intended to investigate English reading comprehension difficulties encountering university students in University of Dongola-Faculty of Education- and the causes of their reading comprehension problems as well as the factors influencing their reading abilities. The present study is prompted by tests made by the researcher who taught such courses in faculties of education. After spending three years teaching reading comprehension skills courses (reading skill and advanced reading skill), the students remain unable to read single words and they struggle many times as they move from a word to another . Also, little research has been done to find out about the factors in a student's life that affect university students attitude towards reading comprehension in a foreign language. In addition to that, the researcher conducts this study to shed lights on these reading comprehension problems and investigate their causes with regard to the factors that may influence reading ability.

1. 3 Objectives of the Study

This study aims to:

- 1- Investigate the major English language reading comprehension difficulties encountering Dongola university students.

- 2- Identify the causes of Dongola university students' reading comprehension difficulties
- 3- Explain the main factors which influencing Dongola university Students' reading comprehension ability.

1.4 - Questions of the Study

- 1- What are the major English reading comprehension difficulties encountered by Students of Dongola University ?
- 2 - Are Dongola university students doing well in reading comprehension?
- 3- What are the main factors influencing Students' reading comprehension?

1.5 - Hypotheses of the Study

This study hypothesizes:

- 1 -The major English reading comprehension difficulties encountered by Students of Dongola university lie in the areas of word recognition and vocabulary meaning.
- 2 -Dongola university students are not doing well in reading comprehension?
- 3 -The main factors influencing EFL students' reading ability are both cognitive and educational factors.

1.6 - Significance of the Study

This study may help teachers training programs to prepare skillful and qualified teachers and to equip them with useful reading comprehension strategies. It may also help syllabus designers to make necessary changes for the curriculum in order to develop EFL Students' reading ability. The findings of this study may be useful for the ministry of higher education and researchers especially in Dongola and other universities to

be more careful in reading difficulties and to adopt effective reading courses to cope with the difficulties and prevent those using useful remedies.

7- Methodology of the Study

The researcher used the descriptive and analytical method in this research paper to describe and analyze data which are collected by the researcher.

The researcher of this study used one single tool to collect the required data. A written test in reading was the only source of information conducted by the researcher. The tests were prepared for Students of Dongola university-faculty of Education .

8- Limits of the Study

This study is only limited to Students of Dongola university-faculty of Education-year 2015

Literature Review

2. 0. Introduction

This chapter illustrates the theoretical frame work, the conceptions of reading mechanisms, reading definitions, processes, skills, types and strategies as well as the problems that hinder the reader from being a good reader. This chapter also presents previous studies relevant to the topic of the study.

2.1 Reading comprehension

Students are beginning to read, can and will differ from practices in 2nd or 3rd grade, when students exhibit more mastery over language. Consequently, the recommendations may need to be adapted to students of different ages or at different reading levels.

2.1.0 Content.

Reading requires a rich and complex array of abilities that enable comprehension, not all of which are specifically reading comprehension skills. For example, successful decoding undergirds successful reading comprehension, and it certainly should be taught, but the panel believes decoding instruction alone will not produce desired levels of reading comprehension for all students. The current research on reading indicates that the following types of skills and knowledge are critical to building a young student's capacity to comprehend what he or she reads:

2.1.1 Word-level skills

Teachers allow students to identify, or decode, words in text accurately and fluently. Instruction in this area includes phonemic awareness, word analysis strategies (especially phonemic decoding), sight word vocabulary, and practice to increase fluency while reading.

2.1.2 Vocabulary knowledge and oral language skills

Teachers help readers understand the meaning of words and connected text. Instruction in this area involves strategies to build vocabulary and activities to strengthen listening comprehension.

2.1.3 Broad conceptual knowledge

Broad conceptual knowledge includes not only general knowledge of the world but also knowledge drawn from science, social studies, and other disciplines. An information-rich

curriculum can help students develop the background that is necessary for good reading comprehension.

2.1.4 Knowledge and abilities required specifically to comprehend text

Knowledge and abilities required specifically to comprehend text include an understanding of the different ways text can be structured and the ability to use a repertoire of cognitive strategies.

2.1.5 Thinking and reasoning skills

Thinking and reasoning skills that are involved, for example, in making inferences are essential to reading comprehension as text becomes more complex and as a student's tasks depend more on the thoughtful analysis of content.

2.1.6 Motivation to understand and work toward academic goals

Motivation to understand and work toward academic goals makes it more likely that students will intentionally apply strategies to improve their reading comprehension. Comprehending complex text requires active mental effort, which is most likely to occur when a student is engaged in the task at hand.

2 . 2. Reading Skills

Reading in student's native language, that is developing a considerable range of habitual responses to a specific set of patterns of graphic shapes. Students also recognize certain patterns of arrangement such as paragraph divisions. When students come to read in a foreign language, then he already

understands what the process of reading signifies. Students are alert of the fact that reading involves recognition of certain patterns of symbols that represent sounds which form words. He has also come to recognize particular words which clarify the functions of other words close to them. This means that the student has learned to extract from the printed patterns three levels of meaning: lexical, grammatical and socio-cultural meaning Byrne (1980 : 112, 113) states :

" A student may be considered to be reading when he stands up in the class and enunciates the sounds which are symbolized by the printed or written marks on the script in his hand , without drawing meaning from what he is reading . This activity is one aspect of reading, but it is not the final goal in the foreign language. A student must derive meaning from the word combinations "

Since reading is a complex process, Grabe (1991:379) argues "many researchers attempt to understand and explain fluent reading process by analyzing the process into a set of component skills".

In his current study, the researcher is adopting Grabe's reading domains presented below because in his own point of view, Grabe has presented general categories which are verily addressed to the Sudanese educational context.

2.4 Automatic recognition skills

Automatic recognition skills allow readers to identify letters and words with being consciously aware of the process. Good readers are able to read rapidly because they can

recognize most words automatically. The combination of rapid and precise word recognition has proven to be an effective predictor of reading ability particularly of young readers.

2.4 Vocabulary and Structural Knowledge

Readers need to know a large percentage of the words in any given text in order to comprehend the meaning of the reading or to guess the meanings of words unfamiliar to them. Vocabulary is not acquired in quick doses, but rather is a process of incremental learning and constant reinforcement. Readers need to know not just one meaning of a word in particular context, but also its alternative meanings in different contexts and other aspects of the word such as its grammatical properties . Grammatical structures provide readers understand the meaning relationships among words and among sentences in a reading text

2.4- Mechanisms of Reading

Teachers should know what reading is, however it is difficult to explain it briefly and correctly. Reading is not only a cognitive, psycholinguistic activity, but also a social activity. Reading is a complex cognitive process requiring visual, auditory and motor skills to enable a child to recognize words and symbols, to associate them with appropriate sounds and to invest them with meaning derived from previous experience. (Reid and Donaldson, 197:62) . As for Anderson (1991:1), " Reading is an inter active , fluent process which involves the reader and the reading material in building meaning ". According to Grabe (1991:379) writes

"Reading can be seen as an interactive process between a reader and a text which leads to reading automaticity or reading fluency". In this process, the reader interacts dynamically with the linguistic or systemic knowledge (through bottom-up processing) , as well as schematic knowledge (through top-down processing). However, these definitions seem too abstract."

This is because reading includes intricate processes and skills which differ according to tasks, purposes , and language abilities . Without knowing these elements independently, the concept of reading remains unclear. Therefore, in order to get more profound understanding of the mechanisms of reading, reading processes, skills , strategies and different kinds of reading are going to be discussed in the following procedure .

There are three potential stumbling blocks that are known to through children off course on the journey to skilled reading. The first obstacle: is difficulty in understanding and using the alphabetic principle - that is the idea that written spellings systematically represent spoken words. It is hard to comprehend connected text if word recognition is inaccurate or laborious. The second obstacle: is a failure to transfer. According to Snow, Burns and Griffin (1998: 4) The comprehension skills of spoken language to reading and to acquire new strategies that may be especially needed for reading . The third obstacle: is the absence or loss of an initial motivation to read or failure to develop a mature appreciation

of the rewards of reading .Reading difficulties as stated by Shaywitz (2004 :P. 8) :

"Are unexpected difficulties in reading in children and adults who otherwise possess the intelligence, motivation and education necessary for developing accurate and fluent reading. In practical terms, the overall defining feature of reading difficulty is an individual's failure to acquire "rapid, context-free word identification skills"

2 5- Reading Processing

Although reading abilities are complicated, there are sets of common underlying processes that are activated when students read. Grabe and Stoller (2002 : 20) showed us a list of them :

"The lower level processes represent the more automatic linguistic processes , while the higher level processes represent comprehension processes that make much more use of reader's background knowledge and inference skills"

Researchers however, are still investigating the ways through which these two kinds of knowledge interact with each other during the process of reading. Chall, who is an advocate of the phonics approach , is known for her continuous struggle with the war between those advocating phonics instruction (bottom-up processing) and those advocating the whole language (top-down processing) which relies in part on instruction using sight words (Abraham,2001:1). Chall also argues that, "a systematic direct teaching of decoding, should

be part of initial reading instruction"(Orasanu, 1986:114). As for Carrell and Eisterhold (1983:562), writes:

“ Accessing appropriate content schemata depends initially on the “graphic display” which "must be somehow reconstructed by the reader as a meaningful language ". Therefore , readers can improve their vocabulary and gaining greater control over complex syntactic structures . Contemporary insights believe that, grammar facilitates learning and its presentation should be through "contextualization of linguistic forms in situation of natural use"

2. 6 Interactive Processing Models

Often hear about bottom-up, top-down processes and interactive models of reading. Grabe and Stoller (2002) , call these kinds of models "metaphorical models of reading". Bottom-up is a process where readers recognize and analyze perceived linguistic information like words and sentences and what a text means piece by piece with little inference of background knowledge . On the other hand, top-down process is a process in which readers who have expectations about text information and infer it by means of making use of their previous knowledge or experience in understanding a text. As for Comoda , (1991:P15) ,

" Bottom-up models focus on the reader's extract information from the text or page to the mind. These models describe reading as a process of gathering visual information from the text synthesizing that information through

different systems in the brain that identifies the letters , map them onto words (word recognition) and analyze words in clauses and sentences syntactic parsing) ".

and from letters shapes. Even using grammatical knowledge can be almost automatic. However , when automatic bottom-up processes are not enough. The reader builds meaning by first focusing on the smallest units of language, letters and sounds and then moving to larger units of language (syllables, words, phrases and sentences). In short, the ability to decode a text by knowing how sound is represented in print is critical for success in learning to read. Actually, interactive models posit that both processes work together. Word recognition - the bottom-up ability to turn letters into sounds - is often informed by the top-down skills of applying background knowledge, inference and predicting .

Grabe and Stoller , (2002 :P. 31) argue that "modified interactive models" are necessary . These models will highlight the number of processes that take place as the reader decodes and comprehend text. Many of the processes that fluent readers use are bottom-up and automatic word recognition. Word recognition involves getting information from the letters, from phonology, top-down processes such as getting meaning from context and using syntax cues , can be activated .

According to Nuttall (1994 :16,17) , top-down and bottom-up are complementary , they are both used whenever we read .Though normally unconscious processes , both can be

adopted as conscious strategies by a reader approaching a difficult text . Nuttall (1994 :16,17) states:

“ compares this process to a scientist with a magnifying glass examining the ecology of a transect (a tiny part of the landscape the eagle surveys). The scientist develops a detailed understanding of that one little area (which might represent a sentence in the text) , but full understanding only comes if this is combined with knowledge of the whole area and the wider terrain . In other words, bottom-up and down are used to complement each other.”

Knowledge of the structure of formal discourse / rhetorical organizational patterns , assists the learner in understanding and remembering the text .

The reader's knowledge of the subject matter and the cultural content of the text is a significant factor in both reading comprehension and recall. Research shows that foreign language learners can better recall information from texts on topics familiar to them than reading of equivalent difficulty level on subjects which they are unfamiliar. Moreover, readers can more easily comprehend and recall texts of which the content is based on their own culture than texts based on unfamiliar and more remote culture.

Fluent readers are able not only to comprehend the text , but also to make judgments about the information , the author's purpose and the usefulness of the text . They use strategies like predicting, to assist them in anticipating text development and evaluating the author's perspective as they read.

Meta cognitive knowledge is knowledge about how learners think and self regulate their cognitive processes. It includes knowledge about the language and ability to recognize structural and rhetorical features of the text using suitable strategies for accomplishing particular goals . In the reading process, the meta cognitive skills include recognizing main ideas, adjusting reading rate for skimming, scanning, paraphrasing and summarizing, guessing meaning from word formation rules, prefixes , suffixes and taking notes . The ability to effectively apply met cognitive strategies to the reading process, is a key ingredient to skilled reading, especially for older readers.

-2.7Types of Reading

2.2.1 Extensive Reading

The expression extensive reading was first known in 1917 by Palmer to distinguish it from intensive reading. Palmer (1968) described intensive reading as the reading which often refers to the careful reading or translation of shorter , more difficult foreign language text with the goal of complete and detailed understanding . Intensive reading is also associated with the teaching of reading in terms of its component skills. Later Mason and Krashen (1997) , used the term reading for pleasure (voluntary reading) instead of extensive reading . According to Krashen (2004: 149),

‘‘When children read for pleasure, when they get ‘hooked onbooks‘ , they acquire involuntary and without conscious effort , nearly all of the so called language skills many people are so concerned about: they will become adequate readers ,

acquire a large number of vocabulary , develop the ability to understand and use complex grammatical constructions , develop a good writing style and become good (but not necessarily perfect spellers .''

Nuttall (1982: 168) stated that , the idea of extensive reading , should be "standard practice" in foreign language learning . To express the importance of extensive reading in learning a foreign language , Nuttall argued : " the best way to improve your knowledge of a foreign language , is to go and live among the speakers . The next best way is to read extensively". Nuttall (1998) also argued that researches on extensive reading , confirmed that ; it is influential in improving reading ability , motivation and attitude towards reading and improves the overall linguistic competence , vocabulary and spelling are also enhanced .

2.2.2 Intensive Reading

Intensive or creative reading is the approach most often adopted in the reading classes in Sudan .This type of reading seeks to grasp the whole message - including both arguments and supporting details - encourages careful literal processing of text . Anderson (1999) , while highlighting the superiority of intensive reading , is still emphasizes the importance of intensive reading through which readers can develop strategies and skills which they can transfer to extensive reading contexts . Nuttall (1996) also states the importance of teaching how meaning is produced through intensive reading. Teaching complicated grammatical forms , discourse markers and other structures details should be done in the class because most

students have difficulty in understanding them by themselves .Stoller (2001 :p 198) suggests:

- *Teachers sometimes do not feel what they are teaching when students are reading silently in the class. they think that extensive reading should be done at home .*
- *Sometimes there are limited resources for good school libraries.*
- *In some cases , schools have resources , but they do not include books that interest students or do not allow students to check out books to be read at home ."*

Davis (2010) , conducted a study with the title : How will Instruction In Decoding strategies Affect Fluency And Reading Rate . In her study, a student who had difficulties with fluency and reading rate was found to have in adequate decoding skills as compared to his same-aged peers.

The purpose of the study was to equip one individual student, who was a poor reader with additional decoding skills. To collect data, the researcher used various types of testing such as a nonsense word reading assessment, primary level spelling test and pre and post fluency assessment.

The researcher found that after conducting multiple tests and providing the intended student with necessary decoding instructions, her student has made miraculous gains of strategies to use when encounters an unknown word. The findings also showed that he made gains in the area of intonation increasing overall fluency rubric score.

The researcher of the current study thinks that both of his study and the previous study confirm that, although comprehension is the ultimate goal of reading, yet decoding , fluency and reading rate must be looked at carefully and respectively .

A second study presented by Ana Marina (2003), under the title: Pronunciation Difficulties in the Consonant System Experienced by Arabic Speakers When Pronouncing English Consonants. The results of this study may help teachers of English as a foreign language to reduce future problems regarding pronunciation.

The researcher of this previous study used personal interviews followed by questionnaire as instruments to collect data.

The results showed that Arabic speakers of English encounter difficulties in the pronunciation of eight English consonants.

The researcher regards that interference from the mother tongue is to be the major factor contributing to pronunciation problems. Most of the problematic consonants identified in Ana's study, were also identified in many other studies conducted by different researchers. Four out of eight problematic consonant sounds are present in the standard Arabic phonetic system, they are / ڤ / in phrase final position, / ١ / , / d / and / r / in word final position. However, these consonant segments are present in both languages, their phonetic realization is different. The incorrect articulation of these phonemes is not likely to cause miscommunication with native speakers of English, (with

exception of /ʃ / and /d / sounds which may cause miscommunication) but they will result in a foreign accent. Two out of eight consonants identified to be of problematic pronunciation to the Arabic speakers are not present in the standard Arabic phonetic system, They are / p / and / v / . However their counterparts which are / b / and / f / are present in standard Arabic phonetic system and therefore Arabic speakers will have the strong tendency of substituting the voiced bilabial / b / for the voiceless / p / and the voiceless / f / for the voiced / v / which are the nearest sounds to the English ones .

2.8 -Reaching Students with Different Reading Abilities

Students don't learn at the same pace, which can be challenging for any teacher. Here are articles help teachers to work with students at different levels of reading ability, plus fun activities to help motivate your readers.

The case for flexible grouping when teaching reading. Flexible grouping can be an empowering experience for students, allowing them to work in differently mixed groups depending on the goal of the learning task at hand. By Laura Robb. “ Learn how you can prevent students' reading failure by providing the most effective reading instruction- outcomes , is of vital importance .”

Methodology of the Study

3. 0- Introduction

This chapter explains the methodology of the study such as, description of samples, data gathering, data analysis and validity and reliability of the tool.

3. 1- Subjects

The purposive sample that represents the subjects or the population of the study was the Dongola university students- Romi elbakri-second year. By Conducting this study the rescarcher used of test (pre –test/post test) as a tool of measurement then the task and activities done the experimental group in a form a group work technique (treatment) the same activities were done by the control group, also, but in whole class teaching technique to be compared through their result to show how effective the group work technique on reading comprehension skills .The group which was assigned to experimental group by tossing consisted of thirty subject . This group was homogeneous the group general level age ,sex, and mixed dialogues ,and comprehension passage and discussion questions and answers abilities .The group was divided into five sub- group of six members each sub- groups was mixed language19 abilities in other words there were two members of high language ability two with medium language ability and other two with low language ability the experimentally group was exposed to the treatment this means that they performed the tasks and activities of speaking skills through group work technique .The task and activities were mainly based on comprehension which are provided by the researcher The other group which was assigned as the control were group consisting of thirty students represented as subject also ,this group has performed the tasks and activities using the whole class teaching technique as a method of technique as a counter part

to the group work technique which was applied to the. Experimental group as a treatment

3.3- Instrument

The researcher of this study used a single tool in order to collect the required data and that was the tests. The researcher conducted tests (pre test and post test) to find out their responses to his assumptions .As the present study is an empirical study, it is type of research that involves collecting data from the field through true –experimental pre –test /post – test.

Data Analysis

4.1-Introduction

The present research is an empirical one, statistical analysis was required to analyze the required quantitative data .The data which were collected through tests were turned into numerical data certain coding procedure were used,once the raw data25 were coded into numbers .Each number is called value were coded into numbers .Each number is called value There are two methods for coding detained raw data scoring scheme and calculation .Scoring scheme is. Usually used with data collected through tests Data were collected through oral tests (pre –test /post –

Table (1)

Score of post – test pre-test .scores

Student serial No.	pre-test	post – test
Student 1	50	63
S2	63	79
S3	50	57
S4	64	77
S5	50	60
S6	62	71
S7	67	75
S8	72	86
S9	65	79
S10	50	60
S11	68	79
S12	60	73
S13	54	62
S14	65	752
S15	72	88
S16	56	61
S17	55	64
S18	56	60
S19	53	78
S20	57	57
S21	76	86
S22	60	60

Student serial No.	pre-test	post test
S23	67	66
S24	75	75
S25	64	66
S26	68	78
S27	75	87
S28	68	68
S29	60	60
S30	57	57

4.3 The Result of the Pre –test/ Post test for the Control Group

(4.3 Table No(2

Score of post test score 100 Scores of the pre-test100

Student serial No	pre-test	post – test
Student 31	53	56
S32	62	62
S33	62	65
S34	61	66
S35	64	62
S36	60	63
S37	60	65
S38	51	65
S39	57	62
S40	56	62

Student serial No	pre-test	post – test
S41	63	67
S42	73	75
S43	58	62
S44	72	75
S45	70	74
S46	56	60
S47	64	67
S48	56	60
S49	72	75
S50	65	67
S51	62	64
S52	56	60
S53	60	63
S54	64	60
S55	55	60
S56	57	64
S57	63	62
S58	60	55
S59	53	54
S60	72	55

4.4 The Interval Data for the Results of Experimental Group: in the Pre - test

(Table (3

Serial No of the subject	No. of students
50-59	11
60-69	14
70-79	05
80-89	00
90-100	00

4.5 The Interval Data for the Results of the Experimental Group :in the Post-test

(table(4

Scores No of the subject

50-59	3
60-69	12
70-79	11
80-89	4
90-100	0

According to the table 2and3,they show the progress in the performance of the experimental group in both tests before and after the application of the treatment-: With a quick look comparing tow tables11 students scored in the rang 50-59 while it reduce to only tow who stayed in the same rang. Fourteen students scored in the rang 60-69 then twelve remained in table (3) in the same range. Five student scored in the range 70-79 in the table (2)while the number increased to 11 in table (3) No body scored in the rang 80 up to 100 ,.while 4 scored in the post –test .This state shows the benefit of the group work techniques when doing the activities to the. Experimental group 4.6 the

Interval Data for the Result of the Pre. test in the Control Group
(Table (5) Scores NO. of the subjects

50-59	12
60-69	14
70-79	04
80-89	00
90-100	00

4.7The Interval Data for the Result of the Post.-test in the
Control Group

(Table 6)

Scores NO. of the subjects

50-59	04
60-69	22
70-79	04
80-89	00
90-100	00

With a quick look to the tables 1,4,5 as the result and analysis of
data result for the control group they : show the following:

(For table (1The Average of the scores of the pre – test result is
60% while it figures out the same percentage as the average of
the post test result which is 60%also. This means that's there
was no progress resulted from the whole –class teaching
technique for the activities, conducted by the control group :As
for tables 4 and 5 .It appears that most of the scores of the
participants in the control group are concentrated in the range
60-69 in30 both tables .This means that the average is constant
at .(the same level (zero

4.8 The Comparison between the Experimental Group and Control Group

According to the result of the post – test for both: groups the difference is too big. It is as follows a. The average of the result of the Experimental group .is 70%, while it is 60% for the control group.

Conclusion and Recommendations

5. 0- Introduction

In this chapter, a summary of the study is presented, recommendations are drawn on the basis of the findings and suggestions are made.

5. Findings

This study was undertaken to find out the reading difficulties encountered by Dongola university students. It was also conducted to find out the causes of students' reading difficulties and their underlying factors.

The Major Findings of the Study are:

- 1- The majority of Dongola university students—faculty of education has reading difficulties.
- 2- The students almost need to understand the meaning and the pronunciation of the words.
- 3- Students depend on themselves, so they have active role in learning process when practicing the reading skills in the target language learning.
- 4- Increase the amount of student's time in studying such courses.
- 5- Gives every student in the lecture room the chance to participate in reading comprehension.

- 6- Overcomes the problems of structure, function and mechanics of reading.
- 7- Helps the students gain self-confidence-free chances in reading

5. 2- Recommendations

A after completing this research must be taken in consideration the obtained benefits of the study, the researcher recommends the following:

- 1 -Workshops about reading difficulties should be conducted by the ministry of education to train teachers to cope with teaching reading effectively.
- 2- The syllabus designers should give more care and consideration to the reading skills when learning the target language especially reading skills which seems to be problematic for all levels.
- 3 -There is need for focusing on the spelling and pronunciation rules and

Emphasizes the importance of choosing texts that specifically support the goals of teaching and improving reading comprehension.

4-outlines how teachers can motivate students to improve their efforts to comprehend text. Constructing meaning while reading can be demanding intellectual work, and teachers who hold their students' interest may be more effective in helping them to develop good reading comprehension skills.

To be successful, these four recommendations must be implemented in concert, and clearly explained in a rich educational context that includes the following: a comprehensive

literacy curriculum, ample opportunity for students to read and write while being coached and monitored by teachers, additional instruction and practice for students based on the results of formal and informal assessments, and adequate resources for students and teachers- Ideally, presenting the language in better conditions with well organized curriculum.

References

/"HYPERLINK

"http://www.sabes.org/resources/field%20notes/%20Vol10%20/"

S"http://www.sabes.org/resources/field%20notes/%20Vol10%20/"

%HYPERLINK

"http://www.sabes.org/resources/field%20notes/%20Vol10%20/"20

"http://www.sabes.org/resources/field%20notes/%20Vol10%20/"

HYPERLINK

"http://www.sabes.org/resources/field%20notes/%20Vol10%20/"

-Adams , R . , and Burt , M . (2002) . Research on the reading development of adult English language learners : An annotated bibliography. Washington , DC : National center for ESL literacy education.

-Anderson , N . J . (1999) . Exploring second language reading : Issues and strategies . Boston , MA : MIT press .

-Carrel , P . L . (1992) . Awareness of text structure : effects on recall. Language learning, 42, 1-20 .

Ekwall , E. E . , Shanker , L . J . (1993) Locating and Correcting Reading Difficulties (6th ed) Newyork .

-Fitz Patrick , J. (1997) . Phonemic awareness : Playing with sounds to strengthen beginning reading skills . Creative teaching press 1977 .

- Grabe , William . (1991) . Current developments in second language reading research . TESOL Quarterly . 25(3).
- Grabe , W . (1995) . Reading in a second language moving from theory to practice .
- Grabc , W . and Stoller , FL . (2001) Reading for academic purpose s : Guide lines for the ESL / EFL teacher . In M . Celce- Murcia (ed) , Teaching English as a second or foreign language (3rd ed) . Boston : Heinle and Heinle .
- Shaywitz , S . , and Shaywitz , B . A definition of dyslexia : Annals of dyslexia . (2003).
- Krashen , S . (1997) . Can extensive reading help unmotivated students of ESL improve ? ITL.vol .118.
- Nuttall , C . (1982) . Teaching reading skills in a foreign language . Practical language teaching . Eds . Mariam Geddes and Gill Sturbridge . London : Heinemann Educational books . (new edition available 1998) .
- Nuttall , C . (1994) . Teaching reading skills in a foreign language . Heinemann .
- Shaywitz , S . E . , and Shaywitz , B . A . (2004) . Reading disabilities and the brain . Educational leadership.
- Komoda , M . (1991) . Lower level components of reading skill in higher level bilinguals : Implications for reading instruction . AILA Review , 8.
- Silver , A . P . , and Hagin , A . R . (2002) . Disorders Of Learning Childhood. (2nd ed) . Newyork .
- Snow , c . , Burns , S . M . , and Griffin , P . (Eds) . (1998) . Preventing reading difficulties in young children . Washington , DC : National academy press .[/strucker.htm](http://strucker.htm).

شركة مطابع السويدي للخدمات المطبوعة